ملفات المستقبل

العدد 8 – نوفمبر 2024

هاريس أم ترامب؟

الانتخابات الأمريكية 2024.. القضايا والمسارات المُحتملة

ملفات المستقبل

المدير التنفيذي
حسام إبراهيم

مستشار أكاديمي
د. إبراهيم غالي

هيئة التحرير
أحمد عاطف
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع
شريف هريدي
أحمد الهاشمي
يارا منصور
نورهان شريف

الهيئة العلمية
علي صلاح
أحمد عليبه
د. إيهاب خليفة
إبراهيم الغيطاني
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
محمد العربي
محمد محمود السيد
محمود قاسم

الإخراج الفني
عادل خطاش
عبدالله خميس

العلاقات العامة
رحاب مكرم
info@futureuae.com

مدير النشر والتسويق
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

عن "ملفات المستقبل"

سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، تتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها. ويتضمن "الملف" التحليلات والتقديرات والعروض وأنشطة وإصدارات المركز الأخرى المنشورة على موقعه الإلكتروني.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المقالات دون اتفاق مسبق مع المركز.

«هاريس أم ترامب؟.. الانتخابات الأمريكية 2024.. القضايا والمسارات المُحتملة»، ملفات المستقبل، العدد 8، نوفمبر 2024، أبوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

المحتويات

أولاً: البيئة العامة والقضايا الانتخابية	07
آراء المستقبل: تأثير "نائب الرئيس" في تحديد نتائج الانتخابات الأمريكية 2024 ◄ السفير الدكتور/ عزت سعد	08
وحدة الصف: كيف يُعزز مؤتمر الحزب الديمقراطي فرصه في السباق الانتخابي الأمريكي؟ ◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة	12
رؤى مُتناقضة: ماذا كشفت المناظرة الأولى بين هاريس وترامب؟ ◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة	15
استهداف ترامب: كيف تؤثر موجة العنف السياسي في الانتخابات الأمريكية 2024؟ ◄ د. هايدي عصمت كارس	18
تدخلات الخصوم: اتجاهات تزايد التهديدات السيبرانية للانتخابات الرئاسية الأمريكية ◄ د. رغدة البهي	21
الرئيس 48: كيف يفكر مرشحا الرئاسة الأمريكية في التهديد الصيني؟ ◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة	26
مُنافسة استراتيجية: كيف ترى الصين الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2024؟ ◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة	29
مسؤولية جماعية: كيف تتعامل المؤسسات الأمريكية مع تهديدات الانتخابات الرئاسية 2024؟ ◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة	32
الطرف الثالث: حدود تأثير أحزاب الظل في انتخابات الرئاسة الأمريكية ◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة	36
الولايات المُتأرجحة: كيف تُحسم نتيجة السباق الانتخابي الأمريكي 2024؟ ◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة	40
عدوى الاستقطاب: تأثير مشاهير الفن والرياضة والتكنولوجيا في الانتخابات الأمريكية ◄ د. مها علام	44

كتلة مُرجِّحة: مُحددات تصويت «الجيل زد» في الانتخابات الأمريكية 2024 ◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة	47
عامل مُحدِّدْ: كيف يُؤثر الدين في الانتخابات الأمريكية 2024؟ ◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة	51
أولوية كبح التضخم: كيف سيحدد الملف الاقتصادي الفائز بالانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة؟ ◄ هدير خالد	54
رؤى مُتناقضة: كيف تناول مرشحا الرئاسة الأمريكية «سياسات الطاقة»؟ ◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة	57
الأمن البيئي: تأثيرات إعصاري هيلين وميلتون في الانتخابات الأمريكية 2024 ◄ أندرو ألبير شوقي	61
إخفاقات متكررة: هل تنجح استطلاعات الرأي في التنبؤ بالفائز بالرئاسة الأمريكية 2024؟ ◄ مصطفى ربيع	64
ثانياً: المسارات المُحتملة	67
سيطرة تبادلية: السيناريوهات المُحتملة لانتخابات الكونغرس الأمريكي 2024 ◄ د. إبراهيم فوزي	68
آراء المستقبل: ما بعد سباق الرئاسة الأمريكية.. استنتاجات مستقبلية ◄ نبيل فهمي	72
آراء المستقبل: هل سيختلف تعامل «ترامب 0.2» مع قضايا الشرق الأوسط؟ ◄ أ. د. علي الدين هلال	74
آراء المستقبل: أيهما أفضل للمصالح العربية.. هاريس أم ترامب؟ ◄ أ. د. أحمد يوسف أحمد	77
بين العزلة والانقسام: دوافع تفضيل أوروبا هاريس على العودة المحتملة لترامب د. هايدي عصمت كارس	80
حظوظ متقاربة: توقعات السياسة الأمريكية.. «تقليدية» هاريس أم «انعزالية» ترامب؟ ◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة	83

مقدمة:

تشـهد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، يـوم 5 نوفمـبر 2024، انتخابـات رئاسـية بـين كامـالا هاريـس، نائبـة الرئيـس الحـالي جـو بايـدن ومرشـحة الحـزب الديمقراطـي، ودونالـد ترامـب، الرئيـس السـابق ومرشـح الحـزب الجمهـوري، وذلـك بعدمـا حظيـا بثقـة الحزبـين الرئيسـيين لخـوض سـباق الانتخابـات؛ إذ كان للمناظـرة الرئاسـية بـين بايـدن وترامـب في 28 يونيـو المـاضي دور كبـير في انسـحاب بايـدن مـن السـباق الانتخـابي في 21 يوليـو المـاضي بعدمـا أظهـر ضعفـاً في مواجهـة ترامـب، ليُعلـن بعدهـا الحـزب الديمقراطـي هاريـس مرشـحةً لـه.

وقـد اختـارت هاريـس حاكـم ولايـة مينيسـوتا، تيـم والـز، مرشـحاً ديمقراطيـاً لمنصـب نائـب الرئيـس في هـذه الانتخابـات، ليواجـه عضـو مجلـس الشـيوخ عـن ولايـة أوهايـو، جيمـس ديفيـد فانـس، الـذي اختـاره ترامـب مرشـحاً جمهوريـاً لنائـب الرئيـس.

ولا ينتخـب الناخبـون الأمريكيـون رئيسـهم مبـاشرة؛ بـل يتـم حسـم الانتخابـات عـن طريـق المجمع الانتخـابي المُكـون مـن 538 مندوبـاً يمثلـون الولايـات الأمريكيـة. ويفـوز بمنصـب الرئيـس مـن يحصـل عـلى 270 صوتـاً في المجمـع الانتخـابي.

وتكتسـب الانتخابـات الأمريكيـة 2024 أهميـة خاصـة؛ نظـراً للعديـد مـن العوامـل، مـن بينهـا معانـاة الولايـات المتحـدة مـن تزايـد حالـة الاسـتقطاب والانقسـام السـياسي، ولاسـيما منـذ وصـول ترامـب إلى البيـت الأبيـض في يناير 2017 خـلال ولايتـه الرئاسـية الأولى، وهـي الحالـة التـي اتسـعت تدريجيـاً وخاصـةً مـع اقتحـام أنصـار ترامـب للكونغـرس في يناير 2021 اعتراضـاً عـلى نتائـج الانتخابـات آنـذاك، والتـي أسـفرت عـن فـوز الرئيـس الحـالي بايـدن.

كـما تتزامـن انتخابـات هـذا العـام مـع العديـد مـن الأحـداث الفارقـة التـي يشـهدها العـالم، وعـلى رأسـها اسـتمرار الحـرب الروسـية الأوكرانيـة منـذ فبراير 2022، والتصعيـد في منطقـة الـشرق الأوسـط عـلى خلفيـة الحـرب الإسرائيليـة عـلى قطـاع غـزة منـذ 7 أكتوبـر 2023، ومـا ارتبـط بهـا لاحقـاً مـن شـن إسرائيـل حربـاً عـلى حـزب اللـه اللبنـاني، والهجـمات المتبادلـة بـين إسرائيـل وإيـران، فضـلاً عـن مواصلـة الحوثيـين تهديدهـم للسـفن والملاحـة في البحـر الأحمـر. ويُضـاف إلى ذلـك، قضايـا دوليـة أخـرى مثـل: النفـوذ الصينـي المتزايـد، والعلاقـات مـع دول أوروبـا، وتغـير المنـاخ... وغيرهـا.

وفي هـذا السـياق، هنـاك العديـد مـن العوامـل الداخليـة والخارجيـة التـي قـد تؤثـر في حسـم السـباق الرئـاسي بـين هاريـس وترامـب، لعـل أبرزهـا الأوضـاع الاقتصاديـة في الولايـات المتحـدة، والتـي تـؤدي الـدور الأبـرز في تحديـد توجهـات الناخبـين الأمريكيـين. وهنـاك كذلـك "الولايـات المتأرجحة" غير المنتميـة تقليديـاً لأي مـن الحزبـين الديمقراطـي أو الجمهـوري، والتـي تتأرجـح أصواتهـا بـين كلا الحزبـين بهامـش قليـل في كل انتخابـات. وفي انتخابـات 2024، مـن المُرجـح أن تكـون الولايـات الحاسـمة هـي: أريزونـا، وفلوريـدا، وجورجيـا، وميشـيغان، ونيفـادا، وكارولاينـا الشـمالية، وويسكونسـن، وبنسـلفانيا. جديـر بالذكـر أنـه في انتخابـات 2020، تغلـب بايـدن عـلى ترامـب في سـت مـن هـذه الولايـات الثـماني، باسـتثناء فلوريـدا، وكارولينـا الشـمالية؛ مـما منحـه حينهـا تقدمـاً سـمح لـه بالوصـول إلى البيـت الأبيـض في يناير 2021. ويُضـاف إلى مـا سـبق، عوامـل أخـرى مؤثـرة في السـباق الانتخـابي، مثـل: قضيـة الهجـرة، والانتـماء الديني، ودعـم المشـاهير ونجـوم الفـن والرياضـة والتكنولوجيـا لأي مـن المرشـحين الرئاسـيين، والتهديـدات السـيبرانية... إلـخ.

ومن المُتوقع أن يكون للانتخابات الحالية تأثير في سياسات الولايات المتحدة، سواء الداخلية أم الخارجية على صعيد علاقاتها مع الحلفاء ومواجهتها الخصوم ومواقفها من الصراعات والحروب في أوكرانيا والشرق الأوسط وغيرها، خلال السنوات الأربع المقبلة؛ وهي التأثيرات التي ستختلف إذا فازت هاريس أم ترامب. ففي حالة فوز هاريس، الأرجح أن تميل إلى النهج التقليدي في إدارتها، ولا يُتوقع تبنيها أي مبادرات كبرى أو مفاجئة؛ بل ستعتمد على الواقعية تجاه قضايا المنطقة، ومنها محاولة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، والدعوة إلى التهدئة في الإقليم، ودعم "حل الدولتين" في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. أما إذا فاز ترامب، فالأرجح ميله إلى الانعزالية، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية بشكل واسع النطاق خارجياً، مع تشديد العقوبات على إيران، والانحياز الأكبر لإسرائيل في حربها على غزة ولبنان.

وعلى كل حال، من الصعب توقع الفائز في الانتخابات الرئاسية الأمريكية هذا العام، حيث تتباين استطلاعات الرأي إلى حد كبير في تقديراتها لنسب التصويت لكلٍ من هاريس وترامب، وما زالت الفروق ضئيلة للغاية بينهما حتى قُبيل أيام قليلة من التصويت في 5 نوفمبر.

وبالتزامن مع هذه الانتخابات الرئاسية، ستشهد الولايات المتحدة انتخابات أخرى مهمة للكونغرس؛ إذ سيتم انتخاب كامل أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 435 نائباً، وثُلث أعضاء مجلس الشيوخ من إجمالي 100 عضو. ويسعى كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري للسيطرة على الكونغرس؛ نظراً لتأثير ذلك في قدرة الرئيس الأمريكي القادم على تمرير أجندته التشريعية. ووفقاً لانتخابات للكونغرس الأخيرة في 8 نوفمبر 2022، يحتفظ الديمقراطيون بالأغلبية في مجلس الشيوخ بإجمالي 51 مقعداً مقابل 49 مقعداً للجمهوريين. وعلى العكس في مجلس النواب، حيث يمتلك الجمهوريون الأغلبية بـ222 مقعداً مقابل 213 مقعداً للديمقراطيين.

وفي هذا الإطار، يطرح مركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة" لقرائه وجمهوره الكريم ملفاً تجميعياً حول الانتخابات الأمريكية 2024، متضمناً عدداً من التحليلات ومقالات الرأي وحلقات النقاش التي نُشرت على الموقع الإلكتروني للمركز هذا العام. ويتناول خلالها، نخبة من الخبراء وكبار الكتَّاب والباحثين، الانتخابات الأمريكية من زوايا مختلفة وأفكار متنوعة، بدايةً من البيئة الانتخابية والعوامل المؤثرة في هذه الانتخابات، وصولاً إلى التداعيات والانعكاسات والمسارات المحتملة للانتخابات.

أولاً: البيئة العامة والقضايا الانتخابية

آراء المستقبل:

تأثير "نائب الرئيس" في تحديد نتائج الانتخابات الأمريكية 2024

◄ **السفير الدكتور/ عزت سعد**

مدير المجلس المصري للشؤون الخارجية، ومساعد وزير الخارجية المصري الأسبق

اختارت كامالا هاريس، المرشحة للرئاسة الأمريكية عن الحزب الديمقراطي، تيم والز، حاكم ولاية مينيسوتا، ليكون نائبها في الانتخابات الرئاسية المقررة في 5 نوفمبر 2024. بينما اختار المرشح الجمهوري، دونالد ترامب، جيمس ديفيد فانس، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية أوهايو، ليكون نائباً له في هذه الانتخابات.

وبوسع المراقب لتطورات السباق الانتخابي الأمريكي ملاحظة أن الأداء الضعيف للرئيس جو بايدن في المناظرة التي جرت بينه وبين ترامب في 28 يونيو الماضي، أثار قلقاً واسع النطاق داخل الحزب الديمقراطي؛ مما قاد في النهاية إلى انسحاب بايدن من السباق لصالح نائبته الحالية هاريس.

كما تُلاحظ حالة الاستقطاب السياسي الشديد داخل المجتمع الأمريكي، وحدة الانتقادات التي يوجهها المرشحان للرئاسة، كل تجاه الآخر، خاصةً خطاب ترامب الذي استخدم لغة قوية وُصفت بـ"العنصرية"؛ إذ عدها بعض المحللين الأمريكيين جزءاً من العنف السياسي المتصاعد في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة، والذي كان من مظاهره الهجوم على مبنى "الكابيتول" في 6 يناير 2021 لوقف التصديق على نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2020، وقبله إصابة عضو الكونغرس الأمريكي، ستيف سكاليز، بإطلاق نار على أعضاء في الكونغرس من الحزب الجمهوري أثناء مشاركتهم بمباراة خيرية في لعبة البيسبول في يونيو 2017، وكذلك ارتفاع التهديدات ضد القضاة الفدراليين، وصولاً إلى محاولة اغتيال ترامب في 13 يوليو الماضي.

وتثير هذه التطورات التساؤل حول ما إذا كان بوسع نائب الرئيس في السباق الانتخابي الأمريكي إحداث الفارق لصالح المرشح الرئاسي وزيادة حظوظه في الفوز بالمنصب. وتتطلب الإجابة عن هذا التساؤل، التعرف على وضعية منصب نائب الرئيس في النظام الدستوري الأمريكي ودوره في الحياة السياسية، وكذلك دوره في دعم فرص انتخاب الرئيس القادم سواء هاريس أم ترامب.

تزايد دور نائب الرئيس الأمريكي:

وفقاً للدستور الأمريكي (المادة 2) وتعديلاته، يُعد نائب الرئيس ثاني أعلى منصب في الحكومة الأمريكية بعد الرئيس، ويجري انتخابه بصورة غير مباشرة لأربع سنوات، جنباً إلى جنب مع الرئيس. ووفقاً للتعديل الخامس والعشرين على الدستور الأمريكي، يمكن للرئيس أن يعين نائبه في حال كان منصب الأخير شاغراً، شريطة موافقة أغلبية أعضاء الكونغرس بمجلسيه. وتم تطبيق هذا التعديل من قبل كل من ريتشارد نيكسون، الذي عيّن جيرالد فورد نائباً له عام 1973، ثم فورد نفسه الذي صار رئيساً في العام التالي، واختار نيلسون روكفلر نائباً له.

ويشمل دور نائب الرئيس عدة مهام دستورية وسياسية؛ إذ يُعد الشخص الأول في خط خلافة الرئيس، ويتولى الرئاسة عند وفاة الرئيس أو عجزه أو استقالته أو إقالته. وتشير السوابق إلى أن 15 نائباً للرئيس وصلوا في وقت لاحق إلى سدة الرئاسة، ستة منهم عن طريق الانتخابات، وثمانية تولوا الرئاسة بعد وفاة أسلافهم، وواحد فقط وصل إلى الرئاسة بعد استقالة رئيسه. كما يُعد نائب الرئيس في نفس الوقت رئيس مجلس الشيوخ، ويحق له التصويت في حال تعادل الأصوات بالمجلس، ويتولى رئاسة الجلسات المشتركة لمجلسي الكونغرس.

ووفقاً لتحليلات أمريكية، خاصةً الدراسة التي أعدها جوناثان ماسترز بمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في 8 فبراير 2024 تحت عنوان "نائب الرئيس الأمريكي والسياسة الخارجية"، ظل دور نائب الرئيس محصوراً تقريباً في دوره كرئيس لمجلس الشيوخ وكسر التعادل في التصويت في بعض الأحيان، وذلك حتى منتصف القرن العشرين عندما طرأت بعض المتغيرات أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، التي أسهمت في توجيه منصب نائب الرئيس نحو قلب السلطة التنفيذية؛ إذ يتموضع المنصب اليوم. وتتمثل أهم هذه المتغيرات في الآتي:

1- إن المرشحين للرئاسة الأمريكية أنفسهم، وليس قادة الحزب، هم من بدؤوا أخذ زمام المبادرة في اختيار زملائهم لمنصب النائب. ويُشار في ذلك إلى أن الرئيس فرانكلين روزفلت، الذي كان يقوم بحملته الانتخابية لولاية ثالثة، هدد بالانسحاب من السباق عام 1940؛ إذا لم يقم حزبه بترشيح هنري والاس، الذي اختاره روزفلت كنائب له. وأشرك روزفلت نائبه والاس في التخطيط للحرب وأرسله في رحلات دبلوماسية مهمة.

2- جاء التطور الثاني في تعزيز دور نائب الرئيس الأمريكي في ضمه لعضوية مجلس الأمن القومي، عندما وقّع الرئيس ترومان تشريعاً في هذا الشأن عام 1949؛ ليصبح نائبه ألبين باركلي عضواً في المجلس الجديد آنذاك. وواصل دوايت أيزنهاور تمكين نائب الرئيس في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي؛ إذ طلب من نائبه ريتشارد نيكسون (1953 – 1961) أن يتولى رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي عندما أُصيب بالمرض عدة مرات. وسافر نيكسون كثيراً كأحد مبعوثي أيزنهاور، وفي عام 1953 قام بجولة التقى خلالها بقادة أكثر من اثنتي عشرة دولة في آسيا والشرق الأوسط، كما زار موسكو عام 1959.

3- تولى نواب الرئيس، الذين جاؤوا بعد نيكسون، وهم كل من ليندون جونسون وهيوبرت همفري وسبيرو أغنيو وجيرالد فورد ونيلسون روكفلر، مهام تنفيذية؛ إذ سافروا كمبعوثين رئاسيين وترأسوا مختلف فرق العمل واللجان ومجلس الأمن القومي.

4- التطور الأهم، وربما نقطة التحول في دور نائب الرئيس، يرجع الفضل فيه إلى الإصلاحات الواسعة التي أجراها جيمي كارتر ونائبه والتر مونديل (1977 – 1981) على صلاحيات المنصب في أواخر السبعينيات. فقد اتفق الرجلان في وقت مبكر على جعل نائب الرئيس شريكاً كاملاً في الإدارة. وشجع أداء مونديل القوي في أول مناظرة لمنصب نائب الرئيس على الإطلاق، ضد بوب دول، نائب الرئيس فورد آنذاك، هذا المشروع. ودعت الرؤية المشتركة لكارتر ونائبه إلى زيادة نفوذ الثاني وسلطته؛ لكي يتمكن من العمل كواحد من كبار المستشارين والمحللين والمبعوثين لكارتر.

وفي هذا السياق، منح كارتر نائبه العديد من الامتيازات، بما في ذلك الوصول غير المقيد إلى إحاطات الاستخبارات، والاجتماعات المنتظمة. كما دعا مونديل إلى وجبات الإفطار الخاصة بالسياسة الخارجية يوم الجمعة مع مستشار الأمن القومي ووزيري الخارجية والدفاع.

وكان مونديل قادراً على أن يكون له دور توجيهي في عدد من ملفات السياسة الخارجية لإدارة كارتر على مدار فترة ولايته. فعلى سبيل المثال، في عام 1977، حث مونديل حكومة فورستر في جنوب إفريقيا على ضرورة إنهاء الفصل العنصري. وفي عام 1978؛ أدى دوراً مركزياً في تسهيل التوصل إلى اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. وفي عام 1979، حشد الأمم المتحدة للمساعدة على إعادة توطين اللاجئين في الهند الصينية.

ومنذ إدارة كارتر/ مونديل، أدى نواب الرئيس الأمريكي أدواراً مماثلة بدءاً من جورج بوش الأب (1981 – 1989) الذي عمل نائباً لريغان، وحتى كامالا هاريس نائب الرئيس بايدن. وواصل بايدن ممارسات أسلافه من خلال جعل هاريس عضواً بارزاً في فريق الأمن القومي الخاص به، كما أدرجها في إحاطاته اليومية السرية للغاية، واستشارها بشأن تحديات السياسة الخارجية الرئيسية، مثل: دور الصين في بحر الصين الجنوبي، والدور الإيراني في الشرق الأوسط، والنفوذ الصيني والروسي المتزايد في إفريقيا. وقامت هاريس بأكثر من اثنتي عشرة رحلة دولية للتحدث مع القادة الأجانب في محاولة لتعزيز التحالفات الأمريكية المهمة، هذا بجانب توليها ملف الأطفال المهاجرين على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة.

التأثير في انتخاب الرئيس القادم:

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن نائب الرئيس الأمريكي يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في دعم فرص انتخاب الرئيس القادم، وذلك من خلال النقاط التالية:

1- تعزيز الحملة الانتخابية: من خلال دوره البارز في الحملة الانتخابية وتفاعله مع الناخبين، يمكن لنائب الرئيس أن يدعم مرشح الحزب لمنصب الرئيس. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لتقارير إعلامية، أعلنت حملة هاريس أنها جمعت 36 مليون دولار في 24 ساعة بعد الإعلان عن اختيار والز لمنصب نائب الرئيس. وجذبت التجمعات الانتخابية التي جمعت الاثنين في أوكلير بولاية ويسكونسن يوم 7 أغسطس 2024، أكثر من 27 ألف شخص. ويرى الديمقراطيون أن ويسكونسن وميشيغان من الولايات التي يجب الفوز بها في انتخابات

2024، وأنهما أصبحتا تشكلان أهمية كبيرة للحزب منذ أن ساعدت هزيمة هيلاري كلينتون غير المتوقعة فيهما على حسم فوز ترامب في انتخابات 2016.

أما المرشح الجمهوري لنائب الرئيس، فانس، فإن اختياره كان مثاراً للجدل؛ إذ قال ترامب عنه -في إعلان ترشحه عبر منصة "Truth" للتواصل الاجتماعي- إن هذا الاختيار "جرى بعد مداولات وتفكير مطول". وأشارت التقارير إلى أن عملية اختيار ترامب لنائبه جاءت من قائمة طويلة ضمت ما لا يقل عن 12 شخصاً. من ناحية أخرى، ونقلاً عن العديد من المانحين لترامب، أشارت وكالة "رويترز" في منتصف يوليو 2024 إلى أن هؤلاء يشعرون بخيبة أمل إزاء اختيار فانس.

2- توسيع قاعدة الدعم: يمكن لنائب الرئيس أن يجذب فئات معينة من الناخبين أو المناطق الجغرافية التي قد تكون أقل دعماً للرئيس؛ مما يسهم في توسيع قاعدة الدعم الانتخابي. فعلى سبيل المثال، تشير تحليلات أمريكية إلى أن اختيار والز، وهو من قدامى المحاربين في الحرس الوطني ومعلم سابق، يضيف توازناً جغرافياً إلى حملة هاريس، التي تأتي من ولاية كاليفورنيا وتحتاج إلى حضور قوي في الغرب الأوسط للفوز في انتخابات 5 نوفمبر المقبل. كما أن لدى والز، كعضو سابق في الكونغرس فاز بالانتخابات في منطقة ذات ميول جمهورية، سجلاً في جذب الناخبين البيض الريفيين الذين تحولوا بشكل متزايد إلى ترامب.

من ناحية أخرى، فإن نشأة والز في بلدة صغيرة بولاية نبراسكا، تمنحه مزايا ريفية من شأنها أن تساعد على جذب الناخبين الذين ابتعدوا عن الديمقراطيين في السنوات الأخيرة. كما أن هاريس باعتبارها أول امرأة ملونة يرشحها حزب كبير، اختارت رجلاً أبيض يحقق التوازن في القائمة.

وفي ضوء موقف والز المتوازن نسبياً تجاه العلاقات مع إسرائيل والقضية الفلسطينية؛ وهو ما يتضح من تصريحاته؛ فإنه يمكنه مساعدة هاريس على احتواء غضب جزء كبير من السكان العرب والمسلمين الأمريكيين في بعض الولايات مثل ميشيغان بسبب دعم إدارة بايدن لإسرائيل في حربها على قطاع غزة. وكان بايدن قد تغلب على ترامب في كل من ويسكونسن وميشيغان في انتخابات 2020، إلا أن استطلاعات للرأي أُجريت مؤخراً أظهرت أن هاريس تنتظر منافسة صعبة خاصةً في ظل الانقسام الواضح بين الديمقراطيين حول القضية الفلسطينية. وظهر ذلك في مقاطعة مجموعة من المحتجين المناصرين للفلسطينيين خطاب هاريس لفترة وجيزة في مدينة ديترويت بولاية ميشيغان، مرددين هتافات: "كامالا.. كامالا، لا يمكنك الاختباء.. لن نصوت لصالح الإبادة الجماعية".

وفيما يتعلق باختيار فانس؛ فإنه قد يساعد على تعزيز الإقبال على التصويت لصالح ترامب، خاصةً في بعض الولايات الحاسمة؛ إذ يتمتع فانس بشعبية كبيرة ورسالته مناسبة تماماً للولايات التي تضم أعداداً كبيرة من السكان البيض من الطبقة العاملة، والتي عانت من تراجع الصناعة. ومع ذلك، لا ترجح التقديرات نجاح فانس في استقطاب العديد من الناخبين الجدد إلى صف ترامب، بل وربما ينفر بعض المعتدلين، خاصةً بعد أن طالب بعض أنصار ترامب باختيار امرأة أو شخص من ذوي البشرة الملونة ليكون نائبه؛ لتوسيع تحالف يميل نحو الرجال البيض.

من ناحية أخرى، أفادت وكالة "رويترز"، في منتصف يوليو الماضي، نقلاً عن مانحين لحملة ترامب، أن خطاب فانس المناهض للشركات ومعارضته للمساعدات المقدمة لأوكرانيا، أثار قلق بعضهم؛ إذ شعروا بخيبة أمل عقب اختيار فانس، وأن العديد من المساهمين في الحملة كانوا يأملون في وجود مرشح صديق للأعمال التجارية من شأنه أن يوسع الخريطة الانتخابية؛ بل إن أحد رجال الأعمال المتبرعين لترامب، والذي كان ينتظر اختيار المرشح لمنصب نائب الرئيس لاتخاذ قرار التبرع، قال: "من بين كل الخيارات التي كانت أمامه، أعتقد أنه اختار الأسوأ". وأضاف، مستشهداً بموقف فانس بشأن أوكرانيا: "سوف يضر فانس ترامب أكثر مما يساعده. الآن لن أتبرع بالتأكيد".

3- توظيف الخبرة السياسية: ارتباطاً بما تقدم، من شأن تمتع نائب الرئيس بخبرة سياسية واسعة، أن يعزز مصداقية الحملة الانتخابية ويزيد من ثقة الناخبين في قدرة الإدارة الأمريكية على تحقيق أهداف السياسة الخارجية. وسبقت الإشارة إلى التحولات التي جرت على دور نائب الرئيس في مجال السياسة الخارجية، وكيف أصبح شخصية رئيسية في عمليات صُنع وتنفيذ قرارات هذه السياسة.

وفي هذا السياق، يمكن القول، من واقع المعلومات المتاحة، إن والز يتمتع بخبرة سياسية لا بأس بها؛ إذ سافر إلى سوريا وإسرائيل خلال وجوده بالكونغرس، وأعرب عن معارضته لحرب العراق وضرورة سحب القوات الأمريكية منها في غضون تسعين يوماً. كذلك سعى والز لمعالجة الانقسام بشأن الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين في الحزب الديمقراطي بصفته حاكم ولاية مينيسوتا. وكثيراً ما دعا والز إلى وقف إطلاق النار في غزة، وتقديم المزيد من المساعدات للفلسطينيين، وتبني حل الدولتين. وبينما أشاد والز بزيارة بايدن لإسرائيل في أكتوبر 2023 ودعمه الكامل لها، قال في منشور على موقع "إكس" عند عودة بايدن: "الغالبية العظمى من الفلسطينيين ليست من حماس، وحماس لا تمثل الشعب الفلسطيني".

وبصفة عامة، تبدو التوجهات السياسية لوالز متماشية مع التيار الغالب في الحزب الديمقراطي، الذي تعبر عنه هاريس، بما في ذلك دعم الاتفاق النووي الإيراني عام 2015، الذي انسحبت منه إدارة ترامب.

وبالنسبة لفانس، فإنه تحول من ناقد صريح لترامب خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016 وبعدها، إلى حد وصفه بأنه "أحمق" و"هتلر أمريكا"، إلى داعم قوي له خلال حملته الانتخابية عام 2020. وفي أكتوبر 2021، كرر فانس مزاعم ترامب بشأن تزوير الانتخابات الماضية، قائلاً إن

ترامب خسر الانتخابات الرئاسية 2020 بسبب تزوير واسع النطاق. وفي 30 يونيو الماضي، قال فانس: "أعتقد أن الرئيس لديه سلطة عفو واسعة، ولكن الأهم من ذلك أعتقد أن الرئيس لديه حصانة". ونقلاً عما أسمته بمصدر مطلع في حملة ترامب، ذكرت وكالة "رويترز" أن بعض كبار مستشاري الحملة كانوا متحيزين لاختيار ماركو روبيو عضو مجلس الشيوخ في منصب نائب الرئيس، لتمتعه بخبرة سياسية كبيرة، بجانب إمكانية أن يساعد على تعزيز دعم ترامب بين اللاتينيين.

والواقع أنه بحكم اتفاق فانس بشكل كبير مع الأيديولوجية السياسية لترامب، وتماثل وجهات نظرهما بشأن التجارة والهجرة والسياسة الخارجية، بما في ذلك انتقاده للدعم الأمريكي المستمر لأوكرانيا؛ فإنه من غير المرجح أن يمثل أية إضافة لترامب في مجال الخبرة السياسية.

4- تعزيز الاستمرارية والاستقرار: مما لا شك فيه أن وجود نائب رئيس قوي وموثوق به، يمكن أن يعزز شعور الناخبين بالاستقرار والاستمرارية في سياسات الإدارة الأمريكية. وفي هذا السياق، تشير السيرة الذاتية لوالز إلى نوع من التوازن والاستمرارية في المواقف المختلفة داخلياً وخارجياً، بينما يُلاحظ التغير في مواقف فانس، كما سبقت الإشارة. ويُقدر بعض المراقبين أن صعود فانس مؤخراً هو أمر غير معتاد في السياسة الأمريكية، وأن هذا الصعود جاء بعد عام 2016 عندما كتب كتاباً بعنوان "مرثية ريفية"، عرض فيه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه مسقط رأسه، والسعي إلى تفسير شعبية ترامب بين الأمريكيين البيض الفقراء.

ختاماً، فإنه في ظل الوضعية المتميزة لمنصب نائب الرئيس الأمريكي في النظام الدستوري والتطور الكبير الذي طرأ على دوره في الحياة السياسية، يمكنه أن يؤدي دوراً مهماً في دعم فرص انتخاب الرئيس القادم، على النحو السابق توضحيه. وقد يكون المرشح الديمقراطي، والز، الأقرب لأداء الدور الداعم لفرص المرشح الرئاسي، بالمقارنة مع نظيره الجمهوري، فانس، الذي تُجمع التقديرات على أنه نسخة من ترامب؛ ومن ثم لن يشكل إضافة لفرصه في الفوز. ومما يعزز وجهة النظر هذه، استطلاعات الرأي التي أُجريت مؤخراً وأظهرت أن هاريس تجاوزت التقدم الذي حققه ترامب خلال الأسابيع المتعثرة لحملة بايدن قبل انسحابه من السباق. كذلك اكتسبت حملة هاريس زخماً واضحاً مع تضاعف التبرعات بعد إعلان ترشح والز نائباً للرئيس.

وحدة الصف:

كيف يُعزز مؤتمر الحزب الديمقراطي فرصه في السباق الانتخابي الأمريكي؟

◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

قالت حملة نائبة الرئيس الأمريكي، كامالا هاريس، يوم الأحد 25 أغسطس 2024، إنها جمعت 540 مليون دولار لتمويل حملتها الانتخابية بمواجهة المرشح الجمهوري، الرئيس السابق، دونالد ترامب.

يأتي هذا بعد أيام من اعتماد الحزب الديمقراطي رسمياً، يوم الثلاثاء 20 أغسطس 2024، كامالا هاريس لخوض انتخابات الرئاسة الأمريكية في الخامس من نوفمبر 2024.

استعادة الثقة:

تُعد المؤتمرات العامة للحزبيْن الديمقراطي والجمهوري "فرصة" نهائية لإفصاح ما يدافع عنه كل حزب، ويوحّده في معركة السباق الانتخابي الرئاسية، المزمع انعقادها في 5 نوفمبر 2024؛ ومن ثم، فإن الغرض الرسمي لمثل تلك المؤتمرات هو اختيار مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية، بالإضافة إلى اعتماد بيان مبادئ الحزب وأهدافه المعروفة باسم "منصة الحزب" (Party Platform).

وعلى الرغم من عدم وجود أي ضرورة دستورية أو قانونية لعقد الحزب مؤتمراً عاماً؛ فإن تلك الظاهرة باتت عُرفاً سياسياً يتكرر كل أربع سنوات منذ أول مؤتمر حزبي عام عقده الديمقراطيون عام 1832 في مدينة بالتيمور بولاية ماريلاند. والحقيقة أنه منذ عام 1832 وحتى تاريخ المؤتمر الحالي لعام 2024، نظّم الحزب الديمقراطي 50 مؤتمراً شهد خلالها تحولات مركزية في أيديولوجيته السياسية جعلت له قاعدة شعبية كبيرة في الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أبرز الملامح التي تميّز المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي لعام 2024:

1- ترشيح هاريس كزعيمة للحزب: إن التحدي الأكبر بالنسبة لمنظمي المؤتمر هو التحول المفاجئ في زعامة الحزب الديمقراطي؛ إذ إن الانتقال من زعيم إلى آخر وضع ضغوطاً على قيادات الحزب لخروج المؤتمر بشكل مُتوازن ما بين الاحتفاء بزعيمته الجديدة كامالا هاريس، دون التقليل من مكانة زعيمه المُتنحي جو بايدن، أو التعامل معه بطريقة قد تؤدي إلى عدم احترامه وتوقيره.

وبالنسبة للرئيس الأمريكي جو بايدن؛ فإن التوازن كان هو الخيار المناسب، فمن ناحية، كان في حاجة ليدافع عن سجله الرئاسي لولاية استمرت أربع سنوات، وفي الوقت ذاته، يحتاج إلى تقديم الحجج لصالح اختياره كامالا هاريس عوضاً عنه.

2- خطاب تنحي بايدن: ألقى بايدن خطاباً استغرق قرابة 50 دقيقة، مُصوّراً رئاسته على أنها "فترة تعافي من الصدمات المُزدوجة" المُتمثلة في أعمال الشغب في الكابيتول هيل في 6 يناير 2021 وجائحة "كورونا". وبشكل عام، لم يخل الخطاب من لحظات مُؤثرة، فقد لاقى بايدن هتافات مدوية طوال فترة الخطاب وأعلى مستوى من التصفيق، وقد أشار إلى أنه

"منح قلبه وروحه لخدمة أمّته لمدة 50 عاماً"، مُضيفاً أن قراره بالتخلي عن مساعيه لإعادة انتخابه لم يزعجه، قائلاً: "أنا أحب وظيفتي.. أنا أحب بلدي أكثر".

ويرى محللون أن الخطاب كان مزيجاً من ثلاثة أمور رئيسة، وهي: الترويج للإنجازات التشريعية لإدارته؛ وتوجيه انتقادات حادّة للرئيس السابق دونالد ترامب، والذي اعتبره خطراً على الديمقراطية، واصفاً إياه بأنه كاذب وخاسر؛ وأخيراً الإشادة المستمرة بكامالا هاريس، مُعتبراً أن أفضل قرار اتخذه في مسيرته السياسية هو ترشيحه لها في منصب نائب الرئيس، مُتعهداً بأن يكون أفضل متطوع في الحملة الانتخابية لفوزها أمام ترامب.

3- طموحات بفوز هاريس بالرئاسة كأول امرأة: قالت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون، في خطاب لها خلال فعاليات اليوم الأول، إن ترشح كامالا هاريس للرئاسة يكتب "فصلاً جديداً في قصة أمريكا"، واصفة هاريس بأنها شخصية تاريخية قد تتمكن أخيراً من تحطيم السقف الزجاجي؛ لتصبح أول رئيسة للولايات المتحدة الأمريكية، ولعل هذا التصريح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحملة الرئاسية لكلينتون عام 2016، والتي انتهت بخسارتها أمام دونالد ترامب.

ويرى مراقبون أن هاريس لم تركز حتى الآن على فكرة كسر الحواجز لتكون أول امرأة تتولى رئاسة البيت الأبيض، وذلك بافتراض أن الرسالة واضحة بالفعل، فهي أول امرأة، وأول شخص من أصول جنوب آسيوية يشغل منصب نائب الرئيس.

4- دعم واسع من عائلة أوباما: على الرغم من أن تأخر أوباما في دعم كامالا هاريس علناً في أعقاب انسحاب بايدن من السباق الانتخابي؛ أثار التساؤلات والشكوك حول نياته تجاه المرشح الديمقراطي؛ فإن خطابه وزوجته في اليوم الثاني من فعاليات المؤتمر أكد أنه يلقي بثقله السياسي الكبير خلف هاريس.

وقد أفادت صحيفة واشنطن بوست بأن أوباما وزوجته أشعلا حماسة المندوبين في المؤتمر، فمن ناحية، تحدث أوباما عن الأمل؛ محاولاً تأطير الانتخابات على أنها "اختيار" يجب على الأمريكيين الالتزام به لضمان مستقبل أفضل، و"فرصة"، في إشارة إلى أن هاريس تحاول منح الناس نفس الفرص التي منحتها لها أمريكا. ومن ناحية أخرى، قالت ميشيل أوباما إن "الأمل يعود من جديد".

5- تأييد كبير من كلينتون: رسم الرئيس السابق بيل كلينتون في الليلة الثالثة من المؤتمر تبايناً صارخاً بين كامالا هاريس ودونالد ترامب، واصفاً الأخير بأنه زعيم أناني "يخلق الفوضى" و"يديرها"، في حين أن هاريس تتمتع بالرؤية والخبرة لحل مشكلات الأمة، كما أنها ستعمل من أجل الشعب؛ مقابل أن ترامب أثبت أنه يعمل من أجل نفسه. وقد شمل خطاب كلينتون تحذيراً واضحاً للديمقراطيين من الاستهانة بترامب؛ إذ إن الثقة المُفرطة في النفس كانت أحد الأسباب التي جعلت الحزب الديمقراطي يخسر بعض الانتخابات.

ويرى مراقبون أن خطاب كلينتون كان مُلماً بالتحديات التي تحيط بالولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة أنه قال إن البلاد ليست بحاجة إلى بيع الأسلحة التي تسهم في قتل أبنائها؛ بل إلى قيادة تستطيع حل المشكلات وتحقيق أحلام الجميع، مُشيداً بالقرار الرئاسي الأول لهاريس، وهو اختيارها لتيم والز كنائب لها؛ إذ عكس حكمتها وقيادتها الرشيدة، مُضيفاً أنها تتمتع بالقدرة على دعم القيم والمصالح الأمريكية وستعمل دون كلل على القضاء على الفقر؛ مما يجعلها الأفضل لقيادة الولايات المتحدة في المرحلة المقبلة.

6- وجوه صاعدة في الحزب الديمقراطي: شكّل المؤتمر "فرصة لا غنى عنها" لظهور نجوم صاعدة داخل الحزب الديمقراطي، فهؤلاء يمكن اعتبارهم مرشحين للانتخابات الرئاسية المقبلة، ويعزز هذا الاتجاه طموح الحزب الديمقراطي في انتهاء حقبة استمرار طغيان الوجوه القديمة على المشهد السياسي، واستبدالها بوجوه جديدة صاعدة، ومن أبرزها حاكم كاليفورنيا، غافين نيوسوم، وحاكم بنسلفانيا جوش شابيرو، وحاكم ماريلاند ويس مور، إلى جانب وزير النقل الأمريكي بيت بوتيجيج. هذا وقد أشادت التقديرات بخطاب بوتيجيج في المؤتمر، الذي عكس قدراته على التنظير لجيل جديد من السياسيين في الحزب الديمقراطي، فقد تحدث بعمق عن السياسة باعتبارها "حرفة روحية"، مُنتقداً المرشح الجمهوري دونالد ترامب، والذي وصفه بأنه في حال فوزه فإن واشنطن "ستكون أسيرة".

7- مُعضلة الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين: ألقت أزمة الحرب في غزة بظلالها على مؤتمر الحزب الديمقراطي، ولاسيما مع المظاهرات الحاشدة التي نظمت بالقرب من مقر انعقاده وتزامناً مع بدء أعماله. وعلى الرغم من أن المظاهرات انتهت في الساعات الأخيرة من المؤتمر كما بدأت في وقت سابق من هذا الأسبوع "سلمية" إلى حد كبير؛ فإنها عكست عدداً من الدلالات، وأبرزها؛ أنها كانت بمثابة أداة ضغط وآلية لتذكير قادة الحزب الديمقراطي بضرورة بذل المزيد من الجهود لإنهاء الحرب، كما كشفت عن تنامي الشعور بالإحباط بين المتظاهرين، مُعتبرين أن تنازل الرئيس جو بايدن، عن الترشح لصالح هاريس "لن يحدث فرقاً كبيراً" في السياسة الأمريكية. وقد حاولت هاريس إظهار نبرة تعاطف تجاه الضحايا المدنيين الفلسطينيين، مع استمرار تأكيدها حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها.

8- الاستعانة بالمؤثرين وصُناع المحتوى: لم يكتف الديمقراطيون باللجوء إلى مشاهير الإعلام أو نجوم هوليود لتأكيد دعمهم لمرشحتهم في السباق الرئاسي الأمريكي؛ بل استعانوا بالعديد من الشخصيات المؤثرة في منصات التواصل الاجتماعي "الأنفلونسرز". فلأول مرة هذا العام، وزعت اللجنة الوطنية الديمقراطية أوراق اعتماد على 200 مُؤثر في وسائل التواصل الاجتماعي؛ مما أتاح لهم حق الوصول إلى فعاليات المؤتمر، ومع وجود عشرات الملايين من المتابعين

لهؤلاء؛ فإن تغطيتهم للحدث كان لها صدى كبير في نشر رسائل السياسيين الديمقراطيين أكثر من وسائل الإعلام التقليدية وتأييد المشاهير.

ملامح لافتة:

اختتمت نائبة الرئيس، كامالا هاريس، واحداً من أكثر الأشهر استثنائية في التاريخ السياسي الأمريكي، بخطاب استمر لمدة 40 دقيقة، حشدت من خلاله الديمقراطيين حول قضايا تتعلق بالوطنية، وجاءت أبرز ملامح خطابها على النحو التالي:

1- الدعوة إلى وحدة كل الأمريكيين: تعهدت هاريس، في خطابها، بأن تكون رئيسة "لكل الأمريكيين"، وقد شمل خطابها العديد من التصريحات التي تركز على الوحدة وتطلعات الطبقة العاملة.

كما أوضحت هاريس أن الانتخابات فرصة لرسم مسار جديد، ودعت الأمريكيين إلى ضرورة تنظيم الاستحقاق الانتخابي بشكل يتجاوز "المرارة والسخرية والمعارك الانقسامية في الماضي".

2- مواصلة الهجوم على ترامب: وصفت هاريس منافسها الانتخابي ترامب بأنه "رجل غير جاد" جلب "الفوضى والكوارث" إلى البيت الأبيض، وعندما خسر انتخابات عام 2020 "حاول إهدار أصواتكم" من خلال تشجيع الحشد لاقتحام مبنى الكابيتول الأمريكي. وصوّرت هاريس منافسها الجمهوري على أنه عدو للمبادئ الأمريكية التقليدية، وسوف يستبد بسلطاته في البيت الأبيض إذا فاز؛ لحماية نفسه.

3- العمل على إنهاء الحرب بين إسرائيل وحماس: لم تضف هاريس جديداً بشأن الحرب في غزة، فقد حاولت أن تمسك العصا من المنتصف للحيلولة دون إثارة غضب الإسرائيليين أو اليهود الأمريكان من ناحية، والفلسطينيين والجاليات المسلمة والعربية الأمريكية من ناحية أخرى، واكتفت هاريس بقولها إنها "ستدافع عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، وفي الوقت نفسه، قالت "إن ما يحدث في غزة على مدى الأشهر العشرة الماضية مُدمّر، كما أن حجم المعاناة مُفجع". لتضيف أنها تأمل إنهاء هذه الحرب بحيث تكون إسرائيل آمنة، ويتم إطلاق سراح الرهائن، وتنتهي المعاناة في غزة، ويمكن للشعب الفلسطيني أن يدرك حقه في الكرامة والأمن والحرية وتقرير المصير.

4- العمل على بناء اقتصاد الفرص: وعدت هاريس ببناء "اقتصاد الفرص" الذي يسمح لمزيد من الناس "بفرصة التنافس وفرصة النجاح"، واعدة الأمريكيين أنها ستعمل على جمع العمّال وأصحاب الأعمال الصغيرة ورجال الأعمال والشركات الأمريكية معاً لخلق فرص العمل وتنمية الاقتصاد، كما ستعمل على وضع خطط لتخفيض تكاليف الرعاية الصحية والإسكان والمنتجات الغذائية.

5- دعم أوكرانيا و"الناتو": تعهدت هاريس بأنها كرئيسة مُحتملة ستستمر في الوقوف بقوة مع أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي "الناتو"، و"ضمان أن تمتلك الولايات المتحدة أقوى قوة قتالية وأكثرها فتكاً في العالم، مُنتقدة تهديدات ترامب بالتخلي عن حلفاء "الناتو" وميله إلى مُجاملة الدكتاتوريين مثل: الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والزعيم الأعلى لكوريا الشمالية كيم جونغ أون، وقالت هاريس إن "ترامب شجع بوتين على غزو حلفائنا"، بحسب تعبيرها.

وفي التقدير، يمكن القول إن المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي كان بمثابة "الفرصة الذهبية" التي يستعيد من خلالها الحزب الديمقراطي مكانته بين الأمريكيين، فبعد أن طاردت معدلات التضخم المرتفعة شعبية بايدن والديمقراطيين، فضلاً عن بروز الانقسام في صفوفهم نتيجة دعم إدارة بايدن المطلق لإسرائيل، وجد الديمقراطيون أن نجاح تنظيم هذا الحدث إعلامياً وخطابياً وعبر وسائل التواصل الاجتماعي أمر من شأنه استعادة قوتهم لمواجهة ترامب من ناحية، ومواجهة مخاوف الرأي العام الأمريكي التي انتقدت سياساتهم من ناحية أخرى؛ ولذلك جاء شعار المؤتمر "من أجل الشعب".

رؤى مُتناقضة:

ماذا كشفت المناظرة الأولى بين هاريس وترامب؟

◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

نظّمت شبكة "إيه بي سي" المناظرة الأولى بين المرشحة الديمقراطية ونائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس، ومنافسها الجمهوري والرئيس السابق دونالد ترامب، في 10 سبتمبر 2024، بمدينة فيلادلفيا، أكبر مدن ولاية بنسلفانيا ذات الطابع الانتخابي المتأرجح، وذلك قبل أقل من شهرين على إدلاء الأمريكيين بأصواتهم لاختيار رئيسهم يوم الانتخابات في 5 نوفمبر 2024.

ملامح المناظرة:

يمكن الإشارة إلى أبرز ملامح المناظرة بين هاريس وترامب على النحو التالي:

1- المقابلة الأولى: كانت هذه المرة الأولى التي تلتقي فيها هاريس بدونالد ترامب، الذي تزامن انتخابه للبيت الأبيض في عام 2016 مع انتخابها لمجلس الشيوخ. ومنذ ذلك الحين، كانا يدوران حول بعضهما بعضاً؛ إذ اكتسبت هاريس سمعة في مجلس الشيوخ لاستجواب مسؤولي إدارة ترامب. وبعد أربع سنوات، ساعدت على هزيمة ترامب كمرشحة لمنصب نائب الرئيس مع جو بايدن. وعلى الرغم من أن التقليد الانتخابي كان يسمح بمقابلة بعضهما بعضاً يوم حفل تنصيب الرئيس بايدن في يناير 2021، فإن ترامب كرئيس منتهية ولايته لم يحضر مراسم تنصيب الرئيس جو بايدن؛ ومن ثم، لم يقابل هاريس على الإطلاق.

2- مناظرة مُهمّة: في حين أن تلك المناظرة هي السابعة لدونالد ترامب منذ ترشحه لأول مرة في عام 2016، تخوض كامالا هاريس هذا الحدث لأول مرة؛ ومن ثم، تُشكل المناظرة أهمية كبيرة في المسيرة السياسية لهاريس، خاصة أنها دخلت السباق الانتخابي مُتأخرة، ولا يعرفها الكثيرون، مقارنة بترامب الذي حكم البلاد 4 سنوات.

والحقيقة أن هاريس بحاجة إلى استغلال المناظرة لإقناع شريحة كبيرة من الناخبين الأمريكيين وعلى وجه الخصوص الشباب الذين يرفضون موقف بايدن من الحرب في قطاع غزة؛ ومن ثم، فإن المناظرة بمثابة "فرصة" للإعلان عن إبعاد نفسها بشكل خفي عن سجل بايدن الرئاسي، ولاسيما في ضوء استياء بعض الناخبين في الولايات المتأرجحة من الوضع الاقتصادي ورغبتهم في التغيير، ولكن في الوقت نفسه، يتعين عليها إظهار الوفاء للرئيس الحالي.

وبالنسبة لترامب، تُعد هذه المناظرة بمثابة محاولة للتغلب على ما واجهته حملته الرئاسية من صيف صعب، ولاسيما بعد أن نجحت هاريس في تقليص الفجوة مع ترامب في استطلاعات الرأي على عكس تقدمه اللافت على الرئيس الحالي جو بايدن، قبل أن يقرر الأخير الانسحاب من السباق في 21 يوليو الماضي.

وإذا كانت المناظرة تُشكل أهمية قصوى لكل من المرشحين؛ فإن انعقادها في ولاية بنسلفانيا يُضيف إليها ثقلاً أكبر؛ لأن تلك الولاية أصبحت قلب السياسة الأمريكية في ظل احتدام المنافسة الشديدة بين الحزبين بها، فهي من أكثر الولايات المتأرجحة؛ إذ فاز بها ترامب في انتخابات 2016، وانتزعها منه جو بايدن في انتخابات 2020؛ مما يعني أنها في "ملتقى الصراع الحزبي المحتدم" خلال السباق الانتخابي الأمريكي الجاري؛ ومن ثم، فإن أي تصرف غير لائق من قبل المرشحين خلال المناظرة قد ينعكس بالسلب على نتيجة التصويت في تلك الولاية الأرجوانية.

3- مُعادلة الطرفان: تُشير التقديرات الأولية إلى أن المناظرة شهدت تعادلاً دون تحقيق أي من الطرفين ضربة قاضية على الآخر، فالحقيقة أن المناظرة افتقدت العفوية والمفاجآت؛ إذ اتخذ كل من الجانبين نهج "توخي الحذر"، فبينما حققت هاريس بعض الإنجازات وأدت دور المهاجم الذي جعلها تبدو قوية الشخصية أمام ترامب، ابتعد الأخير عن الهجوم، حتى لا يتهم بالعنصرية ومعاداة المرأة، وتجلت المعادلة أيضاً في توجيه حديث كل من المرشحين لفئة تصويتية بعينها، فبينما وجهت هاريس حديثها إلى الناخبات الأمريكيات والأقليات، وجّه ترامب حديثه لقاعدته الخاصة بالرجل الأبيض التقليدي الذي ليست لديه شهادات جامعية.

مواقف مُتباينة:

غطى النقاش مجموعة واسعة من القضايا وتميز بسلسلة من التبادلات المكثفة بين الخصمين اللدودين، وبينما قدمت هاريس نفسها على أنها صاحبة حلول براغماتية للمشكلات، محاولة التقليل من شأن ترامب باعتباره "دكتاتوراً محتملاً"، دافع ترامب عن سياساته المقترحة، وهاجم هاريس باعتبارها متطرفة، وحملها فشل سياسات الهجرة. وفيما يلي مواقف المرشحين إزاء القضايا محل الجدال كما تم تناولها خلال المناظرة:

1- الرؤية الاقتصادية: أظهرت المناظرة تبايناً حاداً في وجهات النظر الاقتصادية لكل من المرشحين، فمن ناحية، أكدت هاريس أنها ستعمل على ما يُسمى باقتصاد الفرص، محاولة تقديم نفسها كمرشحة الطبقة المتوسطة والعاملة؛ إدراكاً منها بأن أخطر عامل يمكن أن يؤثر سلباً في حملتها هو الأداء الاقتصادي الضعيف لإدارة بايدن، وعلى هذا النحو، أبدت تضامنها مع الأمريكيين الذين يعانون من ارتفاع تكلفة السكن، وتعهدت بخفض الضرائب، وانتقدت بصورة واضحة سياسات ترامب الضريبية. ومن ناحية أخرى، انتقد ترامب اقتصاد بايدن-هاريس، قائلاً: "لم أشهد قط فترة زمنية أسوأ من هذه"، ودافع عن خططه للتعريفات الجمركية ووصف هاريس بأنها "ماركسية". ويبدو أن المناظرة أظهرت مفارقة واضحة ما بين تركيز ترامب على القوة والحمائية الاقتصادية وتركيز هاريس على العدالة والمساواة.

2- الهجرة وأمن الحدود: تشير التقديرات إلى أن النقاش في المناظرة لم يلق الضوء فقط على رؤى كل من المرشحين حول الهجرة وأمن الحدود، ولكنه كشف عن المخاطر التي تواجه ملايين المهاجرين الذين يعيشون على الأراضي الأمريكية بالنسبة للمجتمعات الآسيوية والأفارقة والأمريكيين من ذوي البشرة السمراء. وبشكل عام، أوضحت المناظرة أن خطاب ترامب بشأن الهجرة راسخ بعمق في أجندته القومية؛ إذ كرر التزامه بتشديد مراقبة الحدود، والحد من الهجرة القانونية وغير القانونية، واستكمال الجدار الحدودي مع المكسيك، وأكد أن حجته الأساسية هي أن المهاجرين يأخذون الوظائف الأمريكية ويشكلون تهديدات أمنية لا حصر لها.

في المقابل، فإن تأطير هاريس للهجرة مغاير تماماً؛ إذ ترى أن الهجرة ضرورة أخلاقية واقتصادية؛ ومن ثم، تدعو إلى ضرورة اتباع نهج إنساني للهجرة، مع توسيع قبول اللاجئين، وفي تقديرها أن التنوع هو أعظم قوة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن المهاجرين جزء لا يتجزأ من قصة الأمة الأمريكية واحتضانهم هو مفتاح نجاح البلاد في المستقبل.

ويرى المراقبون أن عداء ترامب للمهاجرين جعله يورط نفسه في تصريحاتٍ غير موثوقة من مثل الادعاء بأنّ المهاجرين من هايتي يأكلون الحيوانات الأليفة في سبرينغفيلد بولاية أوهايو، وعلى النقيض، ظهرت هاريس أكثر انضباطاً؛ إذ سعت إلى وضع نفسها كمرشحة للقانون والنظام من خلال خبرة الملاحقة القضائية والحلول السياسية العملية.

3- إشكالية حق الإجهاض: أشعل ملف الإجهاض مناظرة الرئاسة الأمريكية، فبينما سعى دونالد ترامب، إلى تأكيد موقفه من حظر الإجهاض، هاجمته كامالا هاريس، مُعتبرةً أن سياسته "غير أخلاقية" وتتعارض مع حق المرأة في اختيار مصيرها الجسدي.

ويرى المحللون أن هاريس كانت الأقوى في المناظرة عندما تحدثت عن الإجهاض، وبينما اعتمد ترامب على القول إن الديمقراطيين يؤيدون ما سمّاه "إعدام" الأطفال بعد ولادتهم، فإن خطاب هاريس بشأن الإجهاض كان أكثر جذباً وربما يعبر عن صلب قيم الحريات الأمريكية.

4- مواجهة تداعيات التغيرات المناخية: قالت هاريس إن تغير المناخ "حقيقي للغاية"، وحاولت ربط تلك القضية بأمرين، الأول هو ارتباط التغيرات المناخية بمدى ارتفاع تأمين أصحاب المنازل في الولايات المتحدة، معتبرة أن الظواهر الجوية المتطرفة الناجمة عن التغيرات المناخية هي السبب وراء ارتفاع تكلفة تأمين المنازل؛ ومن ثم، لا بد من اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الاحتباس الحراري، وفي هذا الصدد، سلطت الضوء على استثمارات إدارة بايدن البالغة تريليون دولار في مجال الطاقة النظيفة؛ مما أسهم في توفير وظائف تصنيع جديدة في قطاع الطاقة المتجددة مع فتح آفاق جديدة للابتكار. وفي الاتجاه المعاكس، قلل ترامب من أهمية مكافحة التغيرات المناخية، مركزاً بدلاً من ذلك على الفوائد الاقتصادية لمصادر الطاقة التقليدية.

5- الانقسام حول أولوية القضايا العرقية: سردت هاريس قائمة طويلة من الخلافات العنصرية التي أثارها ترامب مثل: تسويته القانونية للتمييز ضد المستأجرين من ذوي البشرة السمراء المحتملين في مباني الشقق الخاصة به في نيويورك في السبعينيات؛ وإعلانه الذي دعا فيه إلى إعدام المراهقين من ذوي البشرة السمراء واللاتينيين الذين تم اعتقالهم ظلماً في قضية اعتداء سنترال بارك في الثمانينيات؛ ومزاعمه أن الرئيس السابق باراك أوباما لم يولد في الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، يرى مراقبون أن هاريس كانت تحاول إحراج ترامب باعتباره مفرقاً يستغل الاختلافات العرقية، في حين أنها تسعى إلى الدفاع عن العدالة بين مختلف الأعراق؛ إذ وصفت التنوع العرقي في البلاد بأنه أعظم قوة في الولايات المتحدة.

6- الرعاية الصحية وجدلية قانون "أوباما كير": على الرغم من أن خطة هاريس للرعاية الصحية غامضة بعض الشيء؛ فإن المناظرة لم تكشف سوى دفاعها عن قانون الرعاية المُيسرة

"أوباما كير"، مُوضحة أنه لولا هذا القانون، لكانت تكاليف الرعاية الصحية للأمريكيين مرتفعة للغاية، ومحذرة من أن محاولات ترامب لإلغاء قانون الرعاية المُيسرة؛ ما هي إلا خطوة ستضر بالملايين من الأمريكيين.

في المقابل، أعلن ترامب اعتزامه وضع برنامج للرعاية الصحية أفضل من برنامج "أوباما كير" الذي وضعه الرئيس الأسبق باراك أوباما، وحين سُئل عما إذا كان يمتلك أي تفاصيل بشأن ذلك البرنامج، أوضح أنه يمتلك "مفاهيم لخطة"، وأنه لن يُغير الوضع الراهن إلا إذا توصل لخطة أفضل وأقل تكلفة.

7- قضايا السياسة الخارجية والأمن القومي: تجلى النقاش بين المرشحيْن بشأن ملفات وقضايا السياسة الخارجية في التالي:

أ. مُعضلة دعم أوكرانيا ومسألة إنهاء الحرب: تطرق المرشحان إلى موضوعات قديمة إلى حد كبير في مناقشة حرب موسكو على أوكرانيا، فقد كرر ترامب أنه سينهي الحرب كرئيس منتخب؛ لأنه يعرف الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين جيداً وكلاهما يحترمه. كما كرر ادعاؤه بأن بوتين لم يكن ليشن الغزو الكامل لو كان ترامب في منصبه، وعندما سأله المحاور ما إذا كان يعتقد أن انتصار أوكرانيا يصب في مصلحة الولايات المتحدة، قال ترامب إن إنهاء الصراع الدموي هو الذي يصب في مصلحة الولايات المتحدة، ويرى المراقبون أنه من المؤسف أن هذا السؤال لم يُطرح على هاريس، فلم يُطلب منها سوى أن تجيب عن سؤالها بشأن الحرب؛ لتستغل الفرصة وتشير إلى مخاطر عدوان نظام بوتين.

ومن الواضح أن هاريس استخدمت الحديث عن روسيا وأوكرانيا لمهاجمة ترامب؛ بسبب شغفه الموثق جيداً بالرجال الأقوياء والمستبدين الدوليين، وقالت: "من المعروف أن هؤلاء الدكتاتوريين والمستبدين يشجعونك على أن تصبح رئيساً مرة أخرى". وبوجه عام، يشير المراقبون إلى أن هاريس لم تُقدم أي تفاصيل بشأن نهجها المستقبلي فيما يتعلق بكيفية التعاطي مع كييف في حال فوزها بالانتخابات، إلا أنه يبدو من تصريحاتها أنها سوف تسلك نفس المسار الذي اتبعه بايدن في ذات الشأن.

ب. مأزق الحرب في غزة: حاولت هاريس جذب التقدميين واليساريين والأقليات المسلمة، وقالت إن هذه الحرب يجب أن تنتهي ويتم وقف إطلاق النار وتحرير الرهائن، ويجب أن يكون هناك حل دولتين لإعادة بناء غزة. في حين، سعى ترامب لجذب المجتمع اليهودي الأمريكي في البلاد، وقال إن هاريس تكره إسرائيل، ولن تكون الأخيرة موجودة خلال سنتين إذا فازت هاريس.

ويُشير المراقبون إلى أنه في الوقت الذي كان فيه ترامب يسعى أحياناً إلى تأجيج الغضب بين الأمريكيين العرب بشأن تعامل بايدن مع الصراع، إلا أنه يوم المناظرة تخلى بسرعة عن هذا التكتيك، وبدلاً من ذلك وبخ هاريس لتجاهلها لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال زيارته الأخيرة إلى الكابيتول هيل. بوجه عام، حاول ترامب إلقاء مسؤولية هجمات حماس على إدارة بايدن كونها "رفعت جميع العقوبات" التي فرضها ترامب على إيران، وأضاف أن "إيران كانت مفلسة تحت حكم دونالد ترامب ولم يكن لديها أموال لحماس أو حزب الله".

ج. التعريفات الجمركية أساس الحديث عن الصين: على الرغم من أن الصين تمثل أكبر تحدٍّ سياسي واقتصادي للولايات المتحدة، كانت المناقشة حولها محدودة في المناظرة؛ إذ قال ترامب إنه الرئيس الأمريكي الوحيد الذي أجبر الصين على دفع المليارات. ولكن مسألة التعريفات الجمركية وآثارها على التضخم والاقتصاد الأمريكي هي التي سيطرت على النقاش، فلم يوضح أي من المرشحين كيفية التعامل مع النفوذ الصيني وتمدده العسكري، بقدر ما ناقشا أهمية تلك التعريفات كأداة اقتصادية، ولكنهما اختلفا حول المجالات المستهدفة التي يجب أن تُفرض عليها تلك التعريفات.

د. مستقبل العلاقة الأمريكية عبر الأطلسية: قدّم ترامب خلال المناظرة إجابة مباشرة حول مستقبل العلاقة الأمريكية عبر الأطلسية؛ إذ شدد على ضرورة زيادة الإنفاق الدفاعي الأوروبي بشكل كبير وسريع، وأشار إلى أن سياساته السابقة أجبرت الأوروبيين على زيادة استثماراتهم في الدفاع. ويرى مراقبون أن المناظرة كانت تذكيراً للأوروبيين بأن واشنطن حليف غير مستقر -وعلى المحك- وقد لا يدعم الناتو، وأوروبا في مواجهة تحدياتها المتفاقمة، خاصة أن ترامب وعد بشكل صريح بفرض رسوم جمركية تصل إلى 20% على الأوروبيين.

نتائج المناظرة:

يمكن الإشارة إلى أبرز النتائج الفورية للمناظرة على النحو التالي:

1- استطلاعات الرأي في صالح هاريس: أظهر استطلاع للرأي أجرته شبكة "سي أن أن"، في أعقاب المناظرة أن نحو ثلثي الناخبين قالوا إن المرشحة الديمقراطية تفوقت على غريمها الجمهوري؛ إذ كشف الاستطلاع أن 63% من متابعي المناظرة قالوا إن هاريس فازت، مقابل 37% فقط يعتقدون أن ترامب فاز بالحوار.

2- استياء روسيا: أبدى الكرملين، استياءه من طريقة الحديث عن روسيا في المناظرة التي جمعت بين المرشحين. وأكد الكرملين أنه "لم يعجبه الطريقة التي تم بها تداول اسم بوتين (الرئيس الروسي فلاديمير بوتين) في المناظرة بين هاريس وترامب". ورد الكرملين على تصريح ترامب بأنه يمكنه إنهاء الحرب في أوكرانيا باتصال هاتفي مع بوتين قائلاً: "مثل هذا الاتصال لن ينهي أي شيء".

وفي التقدير، يمكن القول إن المناظرة نجحت من الناحية المبدئية في تحقيق أهدافها المرجوة، إلا أنه من الصعب حسم السباق الرئاسي في الوقت الراهن، بل على العكس، فقد أكدت المناظرة أن مسألة حسم نتيجة الانتخابات ستكون صعبة، وخاصة في ظل استمرار تقارب نتائج استطلاعات الرأي. ولكن القراءة الأولية لمناظرة هاريس – ترامب أكدت حقيقة مفادها أن فجوة التناقضات هائلة بين المرشحين؛ مما جعل الأمريكان يشاهدون ثنائية متصارعة ما بين هاريس، التي تبدو مرشحة "التنوع والمساواة والعدالة واحتواء الأقليات"، وترامب الذي يحمل لواء "أمريكا أولاً" مع المحافظة على القوة والحماية الاقتصادية وسياسات القانون والنظام، بما يضمن عزلة الولايات المتحدة عن كل التحديات العالمية التي أعاقتها عن التقدم والريادة الدولية.

استهداف ترامب:
كيف تؤثر موجة العنف السياسي في الانتخابات الأمريكية 2024؟

◄ **د. هايدي عصمت كارس**

مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

تعرض المرشح الجمهوري والرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، يوم 13 يوليو 2024، لمحاولة اغتيال خلال مجمع انتخابي في بتلر بولاية بنسلفانيا؛ إذ اخترقت رصاصة الجزء العلوي من أذنه اليمنى، وقُتل أحد الحضور وأُصيب اثنان آخران بجروح بالغة.

ولا يمكن وصف هذه الحادثة بالمفاجئة، فقد وقعت في مناخ سياسي شديد الاستقطاب يسيطر عليه خطاب الكراهية وترتفع فيه معدلات العنف السياسي. وهي ليست الحادثة الأولى التي تشهدها الانتخابات الأمريكية، فهناك ما لا يقل عن 15 اعتداءً مباشراً وجاداً على رؤساء، ورؤساء منتخبين (أي بعد الفوز بالانتخابات الأمريكية وقبل التنصيب)، ومرشحين للرئاسة، أسفرت خمسة منها عن سقوط قتلى. ولعل أبرز هذه الحوادث، محاولة اغتيال الرئيس رونالد ريغان عام 1981، بعد شهرين من تنصيبه، ونجاته بعد إصابته في الصدر. ولا يمكن إنكار أن مثل هذه الحوادث تمثل نقاطاً مهمة وأحياناً فاصلة في مسار الانتخابات الأمريكية.

وتطرح محاولة اغتيال ترامب تساؤلات حول تداعياتها المُحتملة على مسار الانتخابات الرئاسية هذا العام، وإذا ما كانت ستدفع في اتجاه تأجيج أو التخفيف من حدة الخطاب والاستقطاب. فهذه الحادثة جاءت قبل إجراء الانتخابات بأقل من أربعة أشهر، وقبيل إعلان ترامب رسمياً مرشحاً للحزب الجمهوري في مؤتمر الحزب في ميلووكي بولاية ويسكونسن المنعقد في الفترة من 15 إلى 18 يوليو الجاري، وفي ظل تقارب المنافسة بين ترامب ومنافسه الرئيس الحالي جو بايدن في معظم استطلاعات الرأي.

موجة عنف جديدة:

للعنف السياسي تاريخ طويل في الولايات المتحدة، وتمثل محاولة اغتيال ترامب الحلقة الأحدث في سلسلة من حوادث العنف السياسي التي برزت خلال السنوات الماضية، والتي تعيد للأذهان موجة العنف السياسي التي شهدتها الولايات المتحدة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وهي الفترة التي برز فيها الاستقطاب السياسي وشهدت تغيُّرات اجتماعية. ففي تلك الفترة وعلى مدار ثلاث دورات انتخابية متتالية، تم استهداف عدد من المرشحين للرئاسة. ففي نوفمبر 1963، أُغتيل الرئيس جون كيندي أثناء زيارته لدالاس بولاية تكساس لحشد الدعم لإعادة انتخابه لولاية ثانية في 1964. وفي عام 1968، أُغتيل شقيقه الأصغر، السيناتور روبرت كينيدي، الذي كان يسعى للفوز في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي. وفي عام 1972، نجا حاكم ولاية ألاباما آنذاك، جورج والاس، من محاولة اغتيال أثناء الحملة الانتخابية، جعلته مقعداً حتى وافته المنية عام 1998. علاوة على اغتيال عدد من قادة حركة الحقوق المدنية مثل: مارتن لوثر كينغ جونيور، ومالكوم إكس، ومدغار إيفرز، إلى جانب العنف الذي شهده

مؤتمر الحزب الديمقراطي في شيكاغو عام 1968 اعتراضاً على الانخراط الأمريكي في حرب فيتنام.

وبحلول الثمانينيات خفّت وتيرة العنف السياسي، مع ارتفاع مؤقت خلال التسعينيات. ولكن مع وصول ترامب للبيت الأبيض عام 2016، بدأت الولايات المتحدة تشهد موجة جديدة من العنف السياسي، زادت وتيرتها وتصاعدت خاصةً بعد خسارته في انتخابات 2020 وادعائه أن الانتخابات قد "سُرقت منه". فقد زادت وتيرة التهديدات والمضايقات لأعضاء الكونغرس والقضاة ومسؤولي الحكومة وعملاء مكتب التحقيقات الفدرالي وغيرهم. وتُظهر بعض استطلاعات الرأي زيادة قبول الملايين من الأمريكيين من اليمين واليسار للعنف لتحقيق أهداف سياسية.

وهناك قائمة طويلة بحوادث عنف جرت في السنوات الماضية، مثل: تعرض زوج رئيسة مجلس النواب السابقة الديمقراطية، نانسي بيلوسي، للضرب في منزلهما في سان فرانسيسكو على يد مهاجم كان يبحث عنها عام 2022، وإطلاق نار جماعي على نواب جمهوريين أثناء تدريب بيسبول، أُصيب فيه زعيم الأغلبية في مجلس النواب، الجمهوري ستيف سكاليز، وأحد المساعدين واثنان من رجال الشرطة. ولعل أهم هذه الحوادث، اقتحام أنصار ترامب، في 6 يناير 2021، لمبنى الكونغرس "الكابيتول" من أجل إنهاء ما سموه بـ"سرقة الانتخابات" ووقف تصديق الكونغرس على فوز بايدن؛ ما أسفر عن مقتل متظاهرين وضابط شرطة وإصابة العديد.

ووفقاً للتحالف الوطني لدراسة الإرهاب والاستجابات للإرهاب (START) التابع لجامعة ميريلاند؛ فإن معظم أعمال العنف السياسي في الولايات المتحدة يرتكبها أشخاص لا ينتمون إلى أية منظمات رسمية. فيمكن للفرد أن يتطرف ذاتياً دون المشاركة في منظمات، وذلك من خلال الانخراط على شبكة الإنترنت، فالأفكار المتطرفة ونظريات المؤامرة التي كانت على هامش المجال العام أصبحت منتشرة عبر مختلف المنصات سواء الألعاب الإلكترونية أم وسائل التواصل الاجتماعي واليوتيوب وغيره.

وبحسب تقرير صادر عن وكالة "رويترز"، فإن العنف السياسي في السبعينيات كان يُرتكب في كثير من الأحيان من قِبل اليسار المتطرف ويركز إلى حد كبير على تدمير الممتلكات، مثل المباني الحكومية وغيرها، رغبةً في التأثير في صُنع القرار. أما الآن، فتستهدف أعمال العنف الأفراد. وعلى الرغم من أن حوادث العنف من اليسار آخذة في الارتفاع؛ فإن غالبيتها تأتي من اليمين.

ويفاقم خطر العنف السياسي الأمريكي، الإقبال الكبير على شراء الأسلحة النارية، وارتفاع معدلات الجريمة، وحوادث إطلاق النار الجماعية. فقد استخدم مُطلق النار على ترامب بندقية قنص من طراز "أيه آر15-" البندقية الأكثر انتشاراً في الولايات المتحدة إلى حد وصفها بـ"البندقية الأمريكية"، وهي الأكثر استخداماً في حوادث إطلاق النار الجماعية.

وهناك عدة عوامل تزيد من العنف السياسي في وقت الانتخابات الأمريكية، ومنها التنافسية الانتخابية الشديدة، وقدرة الفائز على قلب موازين القوى في النظام السياسي، بالإضافة إلى الانقسام الحزبي الواضح على أساس الهوية، ووجود قواعد انتخابية تسمح باستغلال هذه الانقسامات لتحقيق الفوز. فيعيش معظم مؤيدي الحزب الديمقراطي في المدن، وهم من الأقليات والنساء ومن ليست لهم انتماءات دينية وغيره، بينما يعيش معظم مؤيدي الحزب الجمهوري في المناطق الريفية والضواحي، وفي الغالب هم رجال بيض لهم رؤية محافظة. ويشجع النظام الحزبي والانتخابي القائم على زيادة حدة هذه الانقسامات، فالنظام الانتخابي في الولايات المتحدة القائم على أن الفائز يحصل على كل الأصوات يسمح لمجموعة صغيرة من الناخبين بالتأثير في النتائج؛ مما يزيد من احتمالية العنف. كما أن نظام الحزبيين يرتبط أكثر بالعنف من النظام متعدد الأحزاب؛ لأنه يعمق حالة الاستقطاب.

تعزيز الاستقطاب السياسي:

في أعقاب حادثة إطلاق النار على ترامب، سرعان ما حمَّل عدد من الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس، المسؤولية لخطاب الديمقراطيين المُصور لترامب بأنه تهديد خطر للديمقراطية الأمريكية. فكتب السيناتور الجمهوري عن ولاية أوهايو، جيمس ديفيد فانس، المرشح لمنصب نائب الرئيس مع ترامب، على منصة "إكس"، قائلاً: "الأمر لا يتعلق اليوم بمجرد حدث منعزل. الفرضية الأساسية لحملة بايدن هي أن ترامب فاشي واستبدادي ويجب إيقافه بأي ثمن. وقد أدى هذا الخطاب مباشرة إلى محاولة اغتيال ترامب". واتفق زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب، ستيف سكاليز، مع هذه السردية؛ إذ أكد تغذية قادة الحزب الديمقراطي على مدار أسابيع لفكرة أن فوز ترامب تعني نهاية الديمقراطية في الولايات المتحدة؛ بل ذهب البعض إلى أبعد من ذلك، وتبنى نظريات المؤامرة، كالنائب الجمهوري عن ولاية جورجيا، مايك كولينز، الذي كتب "أرسل جو بايدن الأوامر"، ودعا السلطات إلى اعتقال بايدن بتهمة "التحريض على الاغتيال".

وقبل الإعلان عن أية تفاصيل تتعلق بهوية الجاني ودوافعه، امتلأت وسائل التواصل الاجتماعي بالمبالغات والأخبار الكاذبة والمعلومات المُضللة ونظريات المؤامرة. فعلى مستوى اليمين، انتشرت تعليقات تشير إلى تورط بايدن لمنع ترامب من العودة لسدة الحكم، وتدين وسائل الإعلام وجهاز الخدمة السرية المسؤول عن حماية ترامب، وتنتقد "الدولة العميقة". وبين المناهضين لترامب، انتشرت تعليقات بأن إطلاق النار كان مدبراً لمساعدة حملته الانتخابية.

وفي هذا المناخ المشحون، زاد التخوف من أن تؤجج محاولة اغتيال ترامب دعوات العنف السياسي على نحو أكبر مما شهدته الولايات المتحدة مع اقتحام "الكابيتول" في 6 يناير 2021، خاصةً من جانب اليمين الغاضب الذي قد يسعى للانتقام لمرشحه. لذا دعا الرئيس بايدن، في خطاب متلفز من البيت الأبيض، إلى الوقوف معاً وتسوية الخلافات بطريقة سلمية من خلال صناديق الاقتراع. وتبنى ترامب،

على عكس المُعتاد، خطاباً يبدو معتدلاً؛ إذ دعا إلى الوحدة و"عدم السماح للشر بالفوز". وقد يكون من السابق لأوانه الجزم بتداعيات الحادث على حدة الخطاب السياسي والاستقطاب في الولايات المتحدة، فبالرغم من تبني كلٍ من ترامب وبايدن خطاباً معتدلاً لتجنيب البلاد خطر مزيد من العنف السياسي، من المُرجح مع المُضي قدماً في الحملة الانتخابية أن تزيد حدة الخطاب السياسي والاستقطاب.

انعكاسات انتخابية:

قد تؤثر محاولة اغتيال ترامب في السباق الرئاسي الأمريكي الحالي، كما يتضح فيما يلي:

1- بالنسبة لترامب: هناك اتفاق بين المحللين وبعض القادة الجمهوريين على أن محاولة اغتيال ترامب قد تدعم فرصه في العودة إلى البيت الأبيض؛ إذ تزيد من تأييد قاعدته وتمنحه تعاطفاً وشعبية في الولايات المتأرجحة على الأقل على المدى القريب. فمن ناحية، وبعد دقائق من هذه الحادثة، انتشرت في وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي، صورة ترامب المُلطخ بالدماء الرافع قبضته الملوح لمؤيديه والقائل "قاتلوا". وكما تذهب دراسات الاتصال السياسي؛ فإن الصورة لها تأثير سياسي كبير ويمكن أن تتحول إلى رمز لحملة ترامب الانتخابية ولصورته العامة، فتدعم الصورة سعي ترامب لتقديم نفسه كمرشح قوي وصاحب قضية لا يستسلم، في مقابل منافس ضعيف ومسن؛ في إشارة إلى بايدن.

ومن ناحية أخرى، ربما تدعم تلك الحادثة السردية التي تبناها ترامب منذ خسارته انتخابات عام 2020، ومفادها أنه ضحية للاضطهاد السياسي والتلاعب الانتخابي ويسعى الجميع للنيل منه بما في ذلك الإعلام والقضاء وبالطبع إدارة بايدن، كما أنها تدعم سعي ترامب لتأكيد خروج الولايات المتحدة عن المسار الصحيح على مستويات عدة، بما في ذلك قضايا النظام والأمن. وقد تتوقف فرص ترامب في الاستفادة من الحادثة على مدى قدرته على استغلالها لفترة طويلة وإعادة تأطير وتشكيل حملته الانتخابية وصورته العامة.

وهناك بعض السوابق في الولايات المتحدة وغيرها، تدعم هذا التحليل المؤكد أن هذه الحادثة قد تزيد من فرص ترامب الانتخابية. ففي عام 1981، وفي أعقاب محاولة اغتياله، نال الرئيس المُنتخب آنذاك ريغان تأييداً كبيراً في استطلاعات الرأي. وفي البرازيل عام 2018، طُعن المرشح الرئاسي آنذاك اليميني المتطرف بولسونارو، في معدته قبل شهر من الانتخابات، وقد زاد ذلك من قاعدته الشعبية، وفاز في الانتخابات.

2- بالنسبة لبايدن: جاء إطلاق النار على ترامب في وقت يواجه فيه بايدن ضغوطاً متزايدة من حزبه بالانسحاب من السباق الانتخابي لفتح الباب أمام مرشح ديمقراطي آخر، وذلك في أعقاب أدائه الضعيف خلال المناظرة التي جرت مع ترامب يوم 27 يونيو 2024، والتي زادت من الشكوك حول أهليته للمنصب وقدرته الذهنية والصحية وفرصه لهزيمة ترامب؛ وقد أدى ذلك إلى تآكل الدعم لبايدن، كما تُظهر استطلاعات الرأي مؤخراً.

وفي هذا السياق، أعلن 19 نائباً ديمقراطياً وسيناتور ديمقراطي وأربعة مستقلين يتحالفون مع الديمقراطيين، ضرورة تنحي بايدن عن الترشح في الانتخابات؛ لإعطاء فرصة لتقديم مرشح آخر قادر على منافسة ترامب. وأعرب البعض، سواء سراً أم علناً، عن تشككهم في كون بايدن المرشح الأفضل لهزيمة ترامب. فضلاً عما يدور خلف الأبواب المغلقة من التشكيك في قدرة بايدن على المنافسة، من قِبل أبرز أعضاء الحزب الديمقراطي من أمثال: نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب السابقة، وباراك أوباما، الرئيس الأمريكي الأسبق. وامتد الأمر إلى كبار المانحين، ولعل مقال الممثل الأمريكي جورج كلوني (الذي شارك قبل شهر في تجمع لصالح بايدن) في صحيفة "نيويورك تايمز"، يوم 10 يوليو الجاري، والذي طالب فيه بايدن بالانسحاب من السباق الانتخابي، يوضح حجم هذه الضغوط على الرئيس الحالي. هذا بالإضافة للمقال الافتتاحي لـ"نيويورك تايمز"، في 28 يونيو الماضي، بعنوان: "من أجل خدمة بلاده، على الرئيس بايدن أن يترك السباق الانتخابي".

وفي المقابل، يُصر بايدن على المُضي قُدماً في الترشح، مؤكداً أنه الأقدر على هزيمة ترامب، واستطاع الحصول على تأييد كتلة السود وكتلة ذوي الأصول اللاتينية وكتلة التقدميين في الكونغرس. وأعرب السيناتور بيرني ساندرز، أحد أبرز التقدميين في الكونغرس، والمنافس لمرتين في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي، عن دعمه لبايدن. ففي مقال افتتاحي نُشر في صحيفة "نيويورك تايمز"، كتب ساندرز "كفى"، وأنه "على الديمقراطيين أن يتوقفوا عن المشاحنات وتصيد الأخطاء"، والتوحد خلف بايدن بالرغم من أنه قد لا يكون "المرشح الأمثل".

وفي خضم هذا الجدل حول مستقبل بايدن، من غير الواضح كيف يمكن أن تؤثر محاولة اغتيال ترامب في أصوات الديمقراطيين المطالبة بانسحاب بايدن من السباق الرئاسي. فبينما يرى البعض، ومنهم ساندرز، أنها غير مؤثرة، يرى آخرون أن الحادثة أوقفت زخم الهجوم على بايدن. فبعدها، سرعان ما التزم الديمقراطيون الصمت، واكتفوا بإدانة العنف السياسي بعد أن كانوا مختلفين حول ترشح بايدن، ومتحدين في انتقادهم لترامب.

وتأمل حملة بايدن في أن تحول تلك الحادثة الأضواء والخطاب العام من التركيز على سن بايدن وحالته الصحية وأهليته لتولي الرئاسة، إلى التركيز على منافسه ترامب وخطابه وأجندته اليمينية المتطرفة ومشكلاته القانونية. ولكن قد يصبح ذلك سلاحاً ذا حدين، فالتغطية المكثفة لترامب قد تزيد من شعبيته.

ختاماً، تمثل محاولة اغتيال ترامب حلقة جديدة من العنف السياسي في الولايات المتحدة، قد تزيد من فرص ترامب في الوصول إلى البيت الأبيض من ناحية، وقد تؤجج جولات جديدة من الاستقطاب والعنف من ناحية أخرى.

تدخلات الخصوم:
اتجاهات تزايد التهديدات السيبرانية للانتخابات الرئاسية الأمريكية

◄ د. رغدة البهي

مدرس العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقررة في 5 نوفمبر 2024، وفي الوقت الذي تتجه فيه أنظار العالم أجمع إلى الداخل الأمريكي لمتابعة وقائع ومستجدات السباق الرئاسي، يتجدد الاهتمام بالتهديدات السيبرانية التي تستهدف الحملتين الانتخابيتين الديمقراطية والجمهورية على حد سواء؛ وهو ما يسلط الضوء على التأثير المُحتمل لتلك التهديدات في مجريات الانتخابات الأمريكية الحالية في ظل التُّهم بوجود تدخلات دولية تسعى للتأثير في نتائجها.

اختراق الحملتين:

بالتزامن مع توقيت اختيار الرئيس السابق والمرشح الجمهوري الراهن دونالد ترامب مرشحه لمنصب نائب الرئيس في شهر يونيو 2024، وحسب شركة "مايكروسوفت"، تمكّنت جماعة قرصنة تديرها وحدة استخباراتية تابعة للحرس الثوري الإيراني من اختراق البريد الإلكتروني للمستشار السياسي والشخصية العامة المشهورة، روجر ستون، أحد كبار المساعدين السابقين في حملة ترامب الانتخابية لعام 2020، والذي سبق أن عمد إلى تعظيم الضرر الذي لحق بحملة المرشحة الرئاسية السابقة هيلاري كلينتون. ومن بريده الإلكتروني، أُرسلت رسائل مزيفة تُعرف باسم "التصيد بالرمح" إلى مسؤول رفيع المستوى في حملة ترامب الرئاسية الراهنة، كجزء من جهد مستمر للوصول إلى شبكات الحملة وقواعد بياناتها.

ووفقاً لشركة "مايكروسوفت"، فإن مجموعة القرصنة المعروفة باسم "مينت ساندستورم" تقف وراء محاولة الاختراق التي أُرسلت بموجبها رسائل بريد إلكتروني مُزيفة للتسلل إلى حسابات وقواعد بيانات الحملة الرئاسية لترامب؛ بهدف الوصول بنجاح إلى الاتصالات الداخلية لأشخاص آخرين فيها وتعطيل العملية الديمقراطية ونزع الشرعية عنها. وتواصلت شركة "مايكروسوفت" ثم مكتب التحقيقات الفدرالي مع ستون، لإبلاغه أن بريده الإلكتروني تعرض للاختراق. وفي أعقاب ذلك، أعلن ترامب أن "مايكروسوفت" أبلغت باختراق الحكومة الإيرانية لحملته دون أن يتمكن القراصنة من الحصول على أي معلومات سرية، وهو الاختراق الذي أرجعه ترامب إلى إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن التي وصفها بالضعيفة.

وفي أعقاب ذلك، تعرضت حملة ترامب لقرصنة إلكترونية، قام على إثرها حساب (AOL) مجهول مُستخدماً اسم "روبرت" المستعار، بتسريب وثائق داخلية للحملة الانتخابية إلى وسائل الإعلام الأمريكية، وكانت إحداها عبارة عن أبحاث أُجريت للتحقق من خلفية جيه دي فانس، المرشح الجمهوري لمنصب نائب الرئيس مع ترامب، ويبدو أنها أُعدت قبل وقت طويل من اختيار ترامب له، وتحديداً في 23 فبراير الماضي. وعلى خلفية ذلك، بدأ موقع "بوليتيكو" الإخباري في

تلقي أولى الرسائل الإلكترونية التي احتوت على عدة وثائق في 22 يوليو الماضي، كما تسلمت صحيفة "واشنطن بوست" ملف فانس في 8 أغسطس الماضي.

ونسبت وكالات الاستخبارات الأمريكية الاختراق إلى إيران؛ بسبب تطابق تقنيات المتسللين مع تقنيات إحدى المجموعات ذات الصلة بالحرس الثوري. وتأكيداً لذلك، أشار المتحدث باسم حملة ترامب الرئاسية، ستيفن تشيونغ، في 10 أغسطس الماضي، إلى أن مصادر أجنبية معادية للولايات المتحدة قد حصلت على عدة وثائق؛ بهدف التدخل في الانتخابات الرئاسية المقبلة ونشر الفوضى في العملية الديمقراطية الأمريكية. وأشار صراحةً إلى قيام عملاء إيرانيين بتكثيف محاولاتهم للتأثير في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ومراقبتها من خلال إنشاء منافذ إخبارية مزيفة تستهدف الناخبين الليبراليين والمحافظين. وأكدت الحملة للصحفيين أن نشر الوثائق أو الاتصالات الداخلية يجعلهم ينفذون أوامر أعداء الولايات المتحدة ويفعلون بالضبط ما يريدون.

جدير بالذكر أن وسائل الإعلام الأمريكية التي تلقت الوثائق قررت عدم نشرها، والتركيز بدلاً من ذلك على الاختراق نفسه ودوافعه ومرتكبه، فلم تتعامل أي منها مع الوثائق المسربة بوصفها محتوى حصرياً "من أجل النشر". وفي السياق ذاته، أكدت كيلي ماكبرايد، المحررة العامة في الإذاعة الوطنية، أن الولاء الأساسي للصحفيين هو لجمهورهم وتزويده بالمعلومات التي يريدها ويحتاجها، دون أن تتسبب في تقويض استقرار البلاد بأكملها. كما شبهت صحيفة "واشنطن بوست" هذا التسريب بالاختراقات الروسية لرسائل البريد الإلكتروني الخاصة بالحملة الديمقراطية عام 2016؛ ما يضع المؤسسات الإعلامية تحت اختبار حقيقي بشأن أفضل السُبل لتغطية أخبار الاختراق المزعوم.

ومن جانب آخر، استُهدفت حملة المرشحة الديمقراطية للانتخابات الرئاسية، كامالا هاريس، من قِبل قراصنة أجانب. ووفقاً لصحيفة "واشنطن بوست"، تلقى ثلاثة من موظفي حملة "بايدن-هاريس" رسائل بريد إلكتروني على خلفية تصيد احتيالي؛ يستهدف منه المتسلل الوصول إلى رسائل البريد الإلكتروني على نطاق واسع، وإن أصرت حملة هاريس على أن إجراءات الأمن السيبراني الخاصة بها حالت دون اختراق أنظمتها؛ ولاسيما أن لديها إجراءات وتدابير أمنية قوية.

وحقّق مكتب التحقيقات الفدرالي في جهود اختراق حملة "بايدن-هاريس" في الفترة التي سبقت انسحاب بايدن من السباق الرئاسي. وأعلن مكتب التحقيقات الفدرالي ومكتب مدير الاستخبارات الوطنية (ODNI) ووكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية (CISA)، في 12 أغسطس الماضي، أن الحكومة الإيرانية حاولت الإضرار بحملة "هاريس-بايدن"، ما يُمثل دليلاً قوياً على جهود طهران لمحاولة التأثير في الانتخابات الحالية، مع تأكيد أن هذا النهج الذي تتبعه إيران ليس جديداً.

وتأكيداً للتورط الإيراني، أشار التقرير الصادر عن شركة "جوجل"، في 14 أغسطس الماضي، إلى أن الجهود الإيرانية لاختراق الحملات الرئاسية الأمريكية مستمرة على نطاق واسع، وأن مجموعة القرصنة التي تُعرف باسم (APT42) والمرتبطة بالحرس الثوري الإيراني حاولت اختراق الحملتين الانتخابيتين والتسلل لحسابات البريد الإلكتروني لشخصيات ومنظمات رفيعة، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين، والحملات السياسية، والدبلوماسيين، والأفراد الذين يعملون في مراكز الأبحاث، بجانب المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، و12 شخصاً مرتبطين بالرئيس بايدن وترامب، وأن المجموعة الإيرانية وضعت قائمة بأسماء مسؤولين حكوميين حاليين وسابقين لاستهدافهم، بعد أن سبق لها إظهار القدرة على القيام بعدد من حملات التصيد الاحتيالي المتزامنة.

بدورها، أعلنت شركة "ميتا"، في 23 أغسطس الماضي، أن مجموعة القرصنة (APT42)، التي يُزعم ارتباطها بالحكومة الإيرانية، ويُعتقد أنها استهدفت الحملتين الرئاسيتين الراهنتين، حاولت مهاجمة حسابات "واتساب" لأفراد مرتبطين بكل من بايدن وترامب. واكتشفت الشركة أن مجموعة من القراصنة تظاهروا بأنهم وكلاء دعم فني لشركات تقنية كبرى، بما في ذلك "مايكروسوفت" و"جوجل"، بعد أن أبلغ عنهم أفراد تلقوا رسائل مشبوهة على تطبيق "واتساب"؛ ما دفع "ميتا" إلى حظر بعض الحسابات ومشاركة مخرجات التحقيق مع جهات إنفاذ القانون.

ومن جانبها، نفت إيران ما وصفته بالمزاعم الواردة حول دورها في اختراق الحملات الانتخابية الأمريكية، مؤكدة أن الحكومة الإيرانية ليس لديها أي غرض أو دافع للتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، حسبما ذكرت وكالة "إرنا" يوم 11 أغسطس الماضي.

تهديدات متزايدة:

إلى جانب ما سبق، تتعدد المؤشرات الدالة على تنامي التهديدات السيبرانية للانتخابات الرئاسية الأمريكية 2024، وهي المؤشرات التي يمكن الوقوف على أبرزها من خلال النقاط التالية:

1- استهداف الانتخابات التمهيدية: شهدت الانتخابات التمهيدية لبعض الولايات الأمريكية تهديدات عدة. ففي إبريل الماضي، تعرض مكتب الانتخابات التابع للسلطة المحلية بولاية جورجيا لهجوم سيبراني أجبره على قطع الاتصال بنظام تسجيل الناخبين بالولاية كإجراء احترازي. كما ظهرت مكالمات روبوتية تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي في ولاية نيو هامبشاير قبل الانتخابات التمهيدية الرئاسية للولاية؛ فبدت المكالمات الآلية وكأنها من الرئيس بايدن، وقال فيها: "أصواتكم مُهمة للحزب الديمقراطي، لا تذهبوا للاقتراع يوم الثلاثاء المقبل (الانتخابات التمهيدية)، وفروا طاقاتكم للاقتراع في نهاية نوفمبر المقبل"؛ وهو ما

استوجب تدخل لجنة الاتصالات الفدرالية والمحققين وإصدار أوامر لإيقاف بعض شركات الاتصالات المتورطة. وسلطت تلك الواقعة الضوء على خطورة استخدام الذكاء الاصطناعي لنشر المعلومات المضللة وتقويض حقوق التصويت.

2- تعدد مصادر التهديد: وفقاً لوكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية، فإن التقدم الاستثنائي لخصوم الولايات المتحدة يُثير مخاوف من احتمال استهداف الأنظمة الانتخابية؛ وهي الأنظمة التي تشمل قواعد بيانات الناخبين كونها عُرضة للاختراق والتلاعب، ومواقع الويب الحكومية والمحلية المُعرضة لهجمات وقف الخدمة والتصيد الاحتيالي وبرامج الفدية، وأنظمة البريد الإلكتروني الحكومية والمحلية، والشبكات المحلية التي تعتمد عليها مكاتب الانتخابات في الوظائف اليومية التقليدية؛ ومن ثم، تُواجه الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة جملة من التحديات الأمنية، منها الهجمات السيبرانية المُحتملة من قِبل الحكومات الأجنبية، وعصابات برامج الفدية الإجرامية، والتضليل الانتخابي الذي قد يؤدي إلى تقويض ثقة الجمهور، والتصيد الاحتيالي الذي قد يؤدي إلى زيادة عدد بطاقات الاقتراع الغيابية، والقرصنة ورشوة أو ابتزاز مسؤولي الانتخابات، وغير ذلك.

3- محاولات اختبار آراء الناخبين: دفع كلينت واتس، المدير العام لمركز تحليل التهديدات في شركة "مايكروسوفت"، في إبريل الماضي، بأن الصين تستخدم حسابات وهمية على وسائل التواصل الاجتماعي لاستطلاع آراء الناخبين الأمريكيين حول القضايا الخلافية للتأثير في نتيجة الانتخابات المقبلة، كي تأتي لصالحها. ووفقاً له، بدأت حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخادعة التي يديرها بعض الأشخاص التابعين للحزب الشيوعي الصيني في طرح أسئلة مثيرة للجدل حول بعض القضايا المحلية مثل: خروج القطار عن مساره في كنتاكي في نوفمبر 2023، وحرائق الغابات في ماوي في أغسطس 2023، وتعاطي المخدرات في الولايات المتحدة، وسياسات الهجرة، والتوترات العرقية؛ وذلك لجمع المعلومات الاستخباراتية حول التركيبة السكانية وتوجهات الناخبين وملامح التصويت المُحتمل في الانتخابات الرئاسية.

4- انتشار مقاطع مفبركة بالذكاء الاصطناعي: أثارت تقنية استنساخ الصوت بالذكاء الاصطناعي التي تم استخدامها مؤخراً لتقليد صوت هاريس في مقطع فيديو ساخر، تساؤلات عدة عن كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لنشر معلومات مضللة عن الانتخابات. فقد اكتسب الفيديو اهتماماً واسع النطاق عندما شاركه الملياردير إيلون ماسك على منصته "إكس" في 26 يوليو الماضي، دون وصفه بأنه مضلل. وأبرز ذلك كيف يشكل التزييف العميق وما يتصل به من صور ومقاطع فيديو معدلة بالذكاء الاصطناعي، مصدر قلق متزايد في الانتخابات الحالية.

5- التخوف من تدخلات دولية: حذّر مكتب التحقيقات الفدرالي في مناسبات عدة من تدخل الدول الأجنبية في الانتخابات الرئاسية الأمريكية. فوفقاً لشركة "مايكروسوفت"، هناك محاولات صينية وروسية للتأثير في الانتخابات الحالية، وإن وظفت بكين برامج تستخدم وسائل التواصل لإثارة النقاشات حول قضايا حساسة؛ فإن الجهود تركز الروسية بشكل كبير على نشر معلومات مضللة حول أوكرانيا وعلاقتها بالأجهزة الاستخباراتية الأمريكية. وسبق أن أطلقت شركة الأمن السيبراني الأمريكية (CrowdStrike)، في فبراير الماضي، تحذيراً من التدخلات الدولية المُحتملة في الانتخابات الأمريكية، مع الإشارة، على سبيل التحديد، إلى بعض القراصنة الإيرانيين. ففي تقريرها السنوي، توقعت الشركة تدخلاً إيرانياً مُحتملاً في الانتخابات الحالية قياساً على عمليات المعلومات التي قام بها قراصنة مدعومون من طهران في أواخر أكتوبر 2020، قبل أسابيع قليلة من الانتخابات الرئاسية الأمريكية الماضية، والتي أرسلوا فيها رسائل بريد إلكتروني، زعموا فيها أنهم يمثلون مجموعة سياسية أمريكية يمينية متطرفة، ووجهوا الناخبين للتصويت لمرشح معين.

بين التهوين والتهويل:

هناك اتجاهان متباينان على صعيد الأمن السيبراني للانتخابات الرئاسية الأمريكية الحالية، وهما على النحو التالي:

1- الاتجاه الأول: يربط دُعاة هذا الاتجاه بين الاختراقات/التهديدات السيبرانية سالفة الذكر والأمن القومي الأمريكي، في ظل تصنيف أنظمة الانتخابات على أنها بنية أساسية حرجة، يتحتم منحها الأولوية من ناحية، وتعدد التهديدات الاستراتيجية المركبة والمتصاعدة في العصر الرقمي، وسط مخاوف من تكرار الأساليب نفسها أو توظيف أساليب جديدة، قد تُفضي إلى هجمات أكثر خفاءً وتدميراً للبنية التحتية للانتخابات من ناحية أخرى؛ ومن ثم، تلوح في الأفق احتمالية استخدام تقنيات إلكترونية على شاكلة رسائل البريد الإلكتروني المزيفة، واختراق قواعد بيانات تسجيل الناخبين، وغير ذلك.

واتصالاً بذلك، يُلوّح أنصار هذا الاتجاه بشبح "الحرب السيبرانية" من قِبل جهات تابعة لدول مُعادية، ولاسيما أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية هي أكبر الأهداف الاستراتيجية المُحتملة في العام الجاري؛ لذا، ستُوليها جماعات القرصنة والهواة والمحترفين وأجهزة الاستخبارات الدولية اهتماماً متزايداً؛ لما لها من أهمية استراتيجية بالنظر إلى قوة ومكانة الولايات المتحدة عالمياً، وحجم الاقتصاد الأمريكي، من بين أمور أخرى.

وعلى الرغم من توظيف أفضل أنظمة الأمن السيبراني، فإن الخطأ البشري قد يُشكّل تهديداً مُتصاعداً للانتخابات الأمريكية، في ظل وجود شبكة واسعة من مسؤولي الانتخابات والمتطوعين والمشاركين في الحملات الرئاسية. فقد يقع أحد مسؤولي الانتخابات ضحية لحملة مُمنهجة لسرقة المعلومات أو لبرامج الفدية أو لبرامج سرقة المعلومات الخبيثة أو لهجمات التصيد الاحتيالي، وغير ذلك من تكتيكات "الهندسة الاجتماعية"؛ ما قد يُهدد أمن وسلامة قواعد بيانات الناخبين حال تعرضت لاختراقات أو تسريبات عبر شبكات غير آمنة؛

إذ يَسهل سرقتها واستغلالها بصرف النظر عن درجة إحكام التدابير الأمنية المُستخدمة.

كما أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية ليست استثناءً من التهديدات العالمية التي طالت العمليات الانتخابية في عدة دول، منها: بولندا التي شهدت في نهاية عام 2023 زيادة في الهجمات السيبرانية على خلفية انتخاب حكومة مؤيدة لأوكرانيا، والمكسيك التي تعرض فيها أحد المواقع الإلكترونية التابعة لأحد الأحزاب السياسية لهجوم سيبراني عام 2018 في أعقاب إحدى المناظرات التلفزيونية، والمملكة المتحدة التي شهدت تسريب بيانات ملايين الناخبين إلى الصين؛ إذ تُظهر تلك الأمثلة أن التدخل في الانتخابات على اختلافها يُشكّل تهديداً متصاعداً، وأن الانتخابات باتت هدفاً عالمياً يستعصي على أعتى الدول الديمقراطية وأكثرها تقدماً حمايته على النحو المطلوب.

وفي الحالة الأمريكية، لعل الوصول غير المُصرّح به إلى البنية الأساسية للانتخابات والحملتين الرئاسيتين والمعلومات المضللة وتسريب رسائل البريد الإلكتروني إلى الصحافة، بات خطراً مُتنامياً، بعد أن توجّهت أصابع الاتهام الأمريكية إلى إيران التي تمكنت من اختراق حسابات مستشاري المرشحين الرئاسيين، لتُنشر وتُتاح معلومات لم يكن من المُفترض إتاحتها؛ ما سلط الضوء على بعض الديناميكيات الحاكمة للحملتين الرئاسيتين، حتى بات من الضرورة "أمننة" كلتيهما؛ ولاسيما بعد أن أدت التدخلات الروسية في الانتخابات الأمريكية لعام 2016 إلى إضفاء طابع أمني غير مسبوق على الانتخابات الأمريكية من ناحية، وبعد أن شهدت الحملتان الرئاسيتان الراهنتان عدة تهديدات سيبرانية وتدخلات دولية تُلقي بظلالها على مزيد من التهديدات الأمنية المُحتملة من ناحية أخرى.

وقد تكون الاختراقات والتهديدات سالفة الذكر مجرد البداية لتهديدات سيبرانية أكبر، قد تشتد وطأة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، ما قد يُشكّك في نزاهة العملية الانتخابية إذا تسربت معلومات سرية أو حساسة، أو إذا شهدت مزيداً من التدخلات الدولية. وبطبيعة الحال، فإن بعض التصريحات الرسمية وغير الرسمية الأمريكية تُنذر بحدوث ذلك؛ فقد سبق أن غرد كريس كريبس، المدير السابق لوكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية، قائلاً: "مستوى التهديد.. اربط حزام الأمان". فمع كل انتخابات رئاسية، يَلوح شبح التدخل الدولي في الأفق؛ وخاصةً مع الاستخدام الفعلي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في حملات التضليل عبر الإنترنت. وفي هذا السياق، وفي ظل قيام شركات التكنولوجيا ومنصات التواصل الاجتماعي واحدة تلو الأخرى بالكشف عن تهديدات سيبرانية طالت الحملتين الرئاسيتين؛ فإن تداول أي أخبار ذات صلة باختراق الحملات الانتخابية كافٍ لإثارة شكوك الناخبين في البيئة السياسية الحالية وإرباكهم واستقطابهم والتأثير في توجهاتهم السياسية.

-2 الاتجاه الثاني: يُقلّل أنصار هذا الاتجاه من شأن الاختراقات/ التهديدات السيبرانية التي شهدتها الحملتان الرئاسيتان مؤخراً؛ لأسباب عدة، منها أن التدخل في الانتخابات الأمريكية ليس بالأمر الجديد، ولا يقتصر على الحالة الأمريكية، كما أن الولايات المتحدة لا تزال قادرة على حماية عملياتها الديمقراطية الرقمية مع اتجاه البلاد إلى تعزيز تدابير أمنها السيبراني بشكل عام وأمن الانتخابات بشكل خاص؛ إذ تتعدد الآليات والنُّهُج المُستخدمة لحماية الأنظمة الانتخابية ومنع الاختراقات الإلكترونية من التأثير في أمن ومرونة الأنظمة المُستخدمة. وهذا ما أكدته كايت كونلي، المستشارة الأولى لوكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية، بقولها: "بينما تظل برامج الفدية مصدر قلق كبير للأمن السيبراني، من المهم ملاحظة أن التدابير الأمنية التي وضعها مسؤولو الانتخابات تضمن عدم تأثير هذه الحوادث في أمن أنظمة وعمليات الإدلاء بالأصوات أو فرزها".

وبشكل عام؛ فإن الأساليب التي تتّبعها وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية لدعم الأنظمة الانتخابية الرئاسية، تندرج تحت ثلاث فئات هي: تبادل المعلومات لتعزيز الاتصال والتنسيق بشأن التهديدات المُحتملة والفعلية عبر المستويات الفدرالية والمحلية، والتدريب المجاني على أفضل الممارسات وأعقد التهديدات، والخدمات التطوعية المجانية بما في ذلك تقييمات الأمن ومساعدة إدارة الحوادث ومسح أنظمة الانتخابات بحثاً عن نقاط الضعف. واتصالاً بذلك، أصدر مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية، إعلاناً مشتركاً، أكدا فيه أن هجمات الفدية ضد الشبكات المحلية أو الشبكات الحكومية أو البنية التحتية للانتخابات لن تُعرّض أمن أو دقة عمليات الإدلاء بالأصوات أو فرزها للخطر، وأن الأجهزة الأمنية ستتعقّب أي هجوم ناجح ببرامج الفدية على البنية التحتية للانتخابات.

كما يدفع أنصار هذا الاتجاه بأن اختراق رسائل البريد الإلكتروني للحملات الانتخابية الأمريكية ونشر المعلومات السرية، وإن كان مؤسفاً فإنه لا يستحق التهويل، لأن الأخير هو الذي سيتسبب في تقويض الثقة العامة في العملية الانتخابية. وإدراكاً لهذا المعنى، تعاملت الصحافة الأمريكية والمنافذ الإعلامية مع المواد المُسرّبة بحذر شديد، ولاسيما أنها أتت بطرق غير مشروعة، فوازنت بين مدى صحتها وقيمتها الإخبارية من ناحية، والدور الذي ستؤديه إعادة نشرها في تحقيق أهداف الأطراف الخارجية من ناحية أخرى. ولعل تلك الدرجة من سياسة "ضبط النفس" إنما تعكس في جوهرها أن تلك الأطراف الخارجية إنما تُعوّل في تحقيق أهدافها على كيانات ومؤسسات داخلية قد تُفاقم بنفسها الآثار التخريبية؛ لذا، فإن تلك السياسة قد تصبح إحدى أدوات "الردع بالإنكار" في ظل تجاهل أهداف الخصم وعدم تحققها.

وإن تمثل أحد أهم أهداف خصوم الولايات المتحدة في التلاعب بالرأي العام أو تشويه سُمعة العملية الانتخابية أو تقويض الثقة في المؤسسات الديمقراطية الأمريكية؛ فإن ذلك الهدف قد يتحقق نتيجة صراعات إعلامية محلية واستقطابات حزبية بمعزل عن الفضاء السيبراني. ويمكن

الاستدلال على ذلك بتشكيك ترامب في نتائج الانتخابات الأمريكية 2020. كما لا يتضح بعد كيف يمكن للتدخل الأجنبي أن يؤثر في مشاعر وسلوك الناخبين في ظل رسوخ قناعاتهم وميولهم الحزبية؛ إلى حد الدفع بأن ذلك التدخل لن يعدو كونه عاملاً مشوشاً وليس عاملاً حاكماً.

وقد دفعت الدروس المستفادة من الانتخابات الرئاسية لعام 2016، المسؤولين الأمريكيين إلى تبني سياسة الشفافية في تعاملهم مع التهديدات السيبرانية الراهنة. فإذا كانوا قد أصدروا عام 2016 بياناً مكوناً من ثلاث فقرات قبل شهر واحد من الانتخابات؛ ليؤكد فحسب وجود مساعٍ روسية للتدخل في عملية التصويت؛ فقد تبنوا في العام الجاري استجابة صريحة وسريعة لتسمية الفاعل وإلقاء اللوم على إيران، إدراكاً بأن إتاحة المعلومات قد تُساعد على إحباط جهود وأهداف خصوم الولايات المتحدة، وتجنباً للانتقادات التي تعرض لها المسؤولون المكلفون بتأمين الانتخابات عندما أخفوا معلومات حساسة، وتعويلاً على أهمية توعية الشعب الأمريكي بهذه التهديدات على نحو أفضل من قبل العديد من وكالات الاستخبارات والأمن القومي.

ختاماً، لا شك في تزايد حدة التوتر في السباق الرئاسي الأمريكي الذي يشهد بالفعل فيديوهات مبركة واختراقات سيبرانية وتسريبات صحفية، والذي تُكثف فيه أجهزة الاستخبارات والخبراء التقنيون والشركات التكنولوجية جهودها لتحليل ما يعتريه من تهديدات فعلية ومُحتملة، والذي تتزايد فيه التُّهم والمخاوف الأمريكية من تدخلات دولية وتحديداً روسية وصينية وإيرانية، قد تقوض مصداقية الانتخابات؛ ليظل التطور الدائم والمضطرد في التقنيات التكنولوجية؛ ولاسيما الذكاء الاصطناعي من ناحية، بجانب الطبيعة المعقدة للتهديدات السيبرانية؛ وخاصةً إذا نجمت عن جماعات قرصنة تحظى بدعم دولي وتتمتع بمهارات متقدمة من ناحية أخرى؛ أحد أسباب إضافة مستوى أكثر تقدماً من التعقيد إلى مشهد الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2024 المُعقد بالفعل.

الرئيس 48:

كيف يفكر مرشحا الرئاسة الأمريكية في التهديد الصيني؟

◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

أصدر مسؤولو الاستخبارات الأمريكية تحذيراً بشأن جهود الصين للتأثير في نتائج الانتخابات الأمريكية لعام 2024؛ إذ أوضحت إحاطة أمنية للانتخابات أنه في الوقت الذي تنأى فيه بكين بنفسها عن التدخل في السباق الرئاسي، فإنها تركز بشكل أكبر على السباقات الانتخابية للكونغرس الأمريكي؛ أي محاولاتها دعم المرشحين على مستوى الولايات والمحليات، الذين يعززون في نهاية المطاف مصالحها الاستراتيجية.

ولا شك في أن تلك الخطوة تُثير العديد من التساؤلات حول رؤية الصين للانتخابات الأمريكية، سواء أكان ذلك على مستوى السباق الرئاسي، والخيار ما بين المرشح الجمهوري دونالد ترامب والمرشحة الديمقراطية كامالا هاريس، أم على مستوى السباق الانتخابي في مجلسي النواب والشيوخ وبعض حكام الولايات.

وإذا كانت معظم دول العالم تترقب عن كثب نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية؛ لتحديد سياساتها الخارجية، وخاصة القرارات المصيرية التي تتخذها -وخاصة في ظل اتساع الفجوة في تعامل ترامب وهاريس مع العالم الخارجي- فإن الصين تُعد "حالة خاصة" فيما يتعلق بدرجة متابعتها لتلك الانتخابات؛ نظراً لأنها تحتل مركزاً مُتقدماً في الأجندة الانتخابية للمرشحين حينما يتحدثون عن رؤيتهم للسياسة الخارجية والاقتصاد الأمريكي ومدى تنافسيته.

ورقة الصين:

كانت "ورقة الصين" تاريخياً أداة موثوقة لتحقيق مكاسب انتخابية، وهو ما انعكس خلال انتخابات 2016 و2020، إلا أن انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2024 لم تشهد مساحة مماثلة للصين؛ مما حدا بالبعض لوصفها بـ"الحاضر الغائب" في هذا السباق؛ وهو ما انعكس في غياب النقاش حول الصين بشكل ملحوظ في المناظرات الرئاسية بين ترامب وبايدن، وترامب وهاريس، وعدم ذكر هاريس اسم الصين إلا مرة واحدة فقط في خطاب الأخيرة الرئيسي في المؤتمر الوطني الديمقراطي في 22 أغسطس 2024، حينما وعدت الديمقراطيين بضمان "فوز أمريكا، وليس الصين، بالمنافسة على القرن الحادي والعشرين". والحقيقة أن هذا الغياب يعود إلى عدة أسباب، أهمها ما يلي:

1. تركيز صيني على انتخابات الكونغرس: تشير تقارير مختلفة إلى اتجاه صيني للتركيز بشكل أكبر على انتخابات الكونغرس، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها الاعتقاد الصيني أن انتخابات الكونغرس تشهداً تدقيقاً أقل من جهة المؤسسات الأمنية الأمريكية المختلفة؛ مما يسمح بوجود تأثير صيني من دون عواقب كبيرة، بالإضافة إلى رغبة الصين في تحقيق أهداف طويلة الأجل تتمثل في دفع الكونغرس ليكون نصيراً لتقارب أمريكي صيني؛ بحيث يصبح الأمر مؤسسياً، وضعاً في الاعتبار عدم وجود حد أقصى للفترات الانتخابية لنواب الكونغرس، بخلاف الرئيس الأمريكي الذي يخضع لقيد فترتين انتخابيتين فقط.

2. ثبات السياسات الأمريكية تجاه الصين: لم يواجه الرئيس الحالي جو بايدن انتكاسات كبيرة في التعامل مع العلاقات الصينية الأمريكية؛ إذ نجح في تحقيق التوازن بين مصالح وتوجهات الجماهير في الداخل الأمريكي ومتطلبات السياسة

الخارجية الأمريكية تجاه الصين، فعلى الصعيد الداخلي، احتفظ بالرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس السابق دونالد ترامب على الواردات الصينية وصعد بشكل مطرد من التدابير ضد تطوير التكنولوجيا في بكين باسم حماية المصالح الأمريكية.

ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من أن الرئيس الحالي جو بايدن عزز تطوير الشراكات الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة الوجود العسكري الصيني في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان؛ فإنه في الوقت ذاته، نجح في تهدئة الخطاب التصادمي ضد بكين؛ ليعيد صياغة خطاب" الانفصال "في عهد ترامب إلى نهج" إزالة المخاطر"؛ مما مكنه من لقاء شي جين بينغ، وإعادة ضبط العلاقات بين البلدين.

3. أولوية القضايا المحلية في السباق الانتخابي: تُشير التقديرات إلى أن الانتخابات الرئاسية لعام 2024 هي بمثابة استمرار لانتخابات التجديد النصفي لعام 2022؛ إذ تطغى القضايا المحلية على الصراعات الخارجية، ومن ثم، لا يزال التركيز الأكبر على الاقتصاد والديمقراطية الأمريكية وحقوق الإجهاض ومسألة المهاجرين؛ مما يجعل الصين تحتل أولوية مُتراجعة في أجندة الناخب الأمريكي.

ومن الواضح أن إدارة بايدن لم ترتكب أي أخطاء كبيرة في التعامل مع الصين يمكن للحزب الجمهوري استغلالها؛ فإذا كان بإمكان الجمهوريين مهاجمة الإدارة الديمقراطية بقيادة بايدن-هاريس؛ بسبب الانسحاب الفوضوي من أفغانستان أو الصراع الممتد بين إسرائيل وحماس؛ فإن الديمقراطيين تعاملوا بحكمة مع بكين، وهذا يصب في مصلحة كامالا هاريس؛ إذ يدرك الجمهوريون أن لعب "ورقة الصين" ليس استراتيجية فعالة بشكل خاص ضد الديمقراطيين في الانتخابات هذه المرة.

ملامح مُتباينة:

يمكن إبراز أهم ملامح الرؤية الصينية للحزبين الجمهوري والديمقراطي فيما يلي:

أولاً: بالنسبة للجمهوريين: يمكن إيجاز رؤية المرشح الجمهوري ترامب للصين، على النحو التالي:

1. اعتبار الصين تهديداً: عادة ما يعتمد الخطاب الجمهوري على تصوير قوى أجنبية خارجية منافسة للولايات المتحدة كتهديد كبير، في هذا الإطار، تُستحضر الصين بشكل مُتكرر باعتبارها تُشكل تهديداً جيوسياسياً واقتصادياً، وفي بعض الأحيان، يتم تصويرها من قبل الجمهوريين كوكيل قوي ينفذ أعمالاً شائنة لا يمكن إلا أن تؤذي الولايات المتحدة؛ ومن ثم، يتعامل الجمهوريون مع الصين باعتبارها المتآمر الأول أو الأكثر أهمية في كل المخاطر التي تحيط بالولايات المتحدة الامريكية. وفي هذا السياق، تؤكد منصة الحزب الجمهوري لعام 2024 على "الاستقلال الاستراتيجي الآمن عن الصين" كالتزام رئيسي، من خلال الحد من التجارة والاستثمار، وكذلك "مواجهة الصين" "لإعادة السلام من خلال القوة". على النقيض من ذلك، لم يكن للخصوم الآخرين المتصورين مثل: روسيا وإيران أي ذكر في البرنامج الجمهوري الرسمي.

2. التلويح بالحرب التجارية: يعرف ترامب بمواقفه التصعيدية ضد الصين، والتي تتمثل في شقين:

أ. إشعال حرب تجارية بين البلدين: حيث فرض حزماً من الرسوم على البضائع التي تستوردها الولايات المتحدة من الصين، وخلال فترة السباق الانتخابي، وعد ترامب ناخبيه أنه حال فوزه سوف يفرض رسوم جمركية بنسبة تتجاوز 60% على البضائع الصينية.

ب. إثارة نظرية المؤامرة: شهدت فترة ترامب الأولى إثارة "نظرية المؤامرة" في التعامل مع الصين، وذلك على غرار القول إن الصين تعمدت نشر فيروس "كوفيد19" عالمياً، مع مطالبة بكين بدفع تكلفة الخسائر الاقتصادية لتفشي الوباء، وبوجه عام، يتبنى ترامب خطاباً تحريضياً ضد الصين؛ إذ يتهمها بسرقة الوظائف من الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بصناعة الرقائق الإلكترونية التي تدخل في أجهزة الكمبيوتر والسيارات والعديد من الصناعات.

3. نهج ترامب الانعزالي المُحتمل: يرى الرئيس الصيني شي جين بينغ وغيره من كبار مسؤولي الحزب الشيوعي الصيني أن دونالد ترامب كرئيس من شأنه أن يضعف التحالفات الأمريكية ومكانتها في العالم في إطار تبنيه للنهج الانعزالي؛ وهو أمر في صالح قيام الصين بملء فراغ واشنطن على الصعيد الدولي. وفي السياق ذاته، يرحب أعضاء مؤسسة السياسة الخارجية الصينية بفكرة ولاية ثانية لترامب؛ لأنهم يعتقدون أنه ذو عقلية تجارية، ولن يميل إلى حشد الموارد الأمريكية أو حتى تقديم دعم لقضية استقلال تايوان.

ثانياً: بالنسبة للديمقراطيين: يمكن إيجاز رؤية المرشحة الديمقراطية هاريس للصين، على النحو التالي:

1. تبني هاريس سياسات سلفيْها تجاه الصين: ترى النخبة السياسية الصينية أن هاريس ستواصل سياسات الرئيس بايدن تجاه الصين، وتلك السياسات من وجهة نظر بكين ما هي إلا "سياسات ترامبية من دون ترامب" (Trumpist without the Trump)؛ بمعنى أن بايدن كان امتداداً لسياسات ترامب، كما أن هاريس ستكون امتداداً لكليهما، وخاصة أن هاريس لم تفعل الكثير لتبديد الاعتقاد بأن أجندة سياساتها الخارجية ستكون مشابهة إلى حد كبير لأجندة بايدن. والحقيقة أنها لا تتمتع بسجل سياسي خارجي يمكن من خلاله استشراف طبيعية العلاقات الصينية الأمريكية، كل ما قالته هاريس هو تأكيدها هدفها المُتمثل في "بناء الطبقة المُتوسطة"، وهي الرؤية التي استخدمها بايدن لتبرير فرض رسوم جمركية عالية على الواردات الصينية، وتوسيع نطاق الحرب التجارية التي كان يشنها دونالد ترامب خلال فترة ولايته الأولى.

ويرى الصينيون أن سياسات هاريس يمكن التنبؤ بها؛ ولأن إدارتها ستكون امتداداً لإدارة بايدن؛ فإنه من المرجح أن تضع الإدارة الديمقراطية بقيادة هاريس ضغوطاً لتقويض صناعة الرقائق الإلكترونية الصينية، إلى جانب احتمالية فرضها عقوبات على الصين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان ضد أقلية "الأويغور" وغيرها من الأقليات أخرى في الصين، وبوجه عام، تنظر النخبة الصينية إلى أن خطاب هاريس العام سيكون

منتقداً للصين، ولكنه سيتبنى العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار في العلاقة الثنائية؛ بمعنى أنه يتوقع أن تُجرى لقاءات رئاسية واجتماعات عسكرية وجولات دبلوماسية لإدارة الصراع على نحو منضبط وبراغماتي لتحقيق المصلحة المشتركة.

2. مخاوف من فريق هاريس الرئاسي: هناك مخاوف لدى الصينيين من فريق هاريس الرئاسي المُحتمل، فمن ناحية، لا يوجد إجماع بين الصينيين بشأن الموقف السياسي لحاكم ولاية مينيسوتا تيم والز المرشح لمنصب نائب الرئيس، فهناك من يعتقد أنه عاش في الصين، ولديه تاريخ طويل في انتقاد سجل الصين في مجال حقوق الإنسان، وهناك من يعتقد أنه "ماركسي" ويرتبط بعلاقات وثيقة مع الصينيين، وفي كل الأحوال، تدرك النخبة السياسية الصينية أن اختيار هاريس لوالز أمر محسوب لتوليه هندسة العلاقات الخارجية مع الصين؛ نظراً لتمتعه بتاريخ طويل مع الصينيين.

ومن ناحية أخرى، يخشى الصينيون من أن تقوم هاريس بتولية فيليب غوردون -مستشارها للأمن القومي حالياً- أي منصب قيادي، فهو من أكثر الشخصيات السياسية المتشددة تجاه الصين؛ لدرجة أنه وقع في عام 2019 على رسالة مفتوحة تحذر من التعامل مع الصين باعتبارها "عدواً" للولايات المتحدة.

3. دعم انفصال تايوان: يرى الصينيون أن هاريس ستواصل دعم تايوان ومعارضة أي إجراءات أحادية الجانب تسعى من خلالها الصين إلى تغيير الوضع الراهن؛ إذ قالت خلال زيارتها إلى اليابان في سبتمبر 2022: "إن الصين تقوّض عناصر أساسية للنظام الدولي القائم على القواعد، وتتحدى حرية البحار، وتستعرض قوتها العسكرية والاقتصادية لإكراه وترهيب جيرانها"؛ ومن الواضح أن هاريس بهذه التصريحات تعتبر أن واشنطن مُلزمة بتعزيز قوة الردع هناك.

ثالثاً: إجماع الحزبين: ويمكن إيجاز اتفاق المرشحيْن ترامب وهاريس تجاه الملفات المتعلقة بالصين، على النحو التالي:

1. التشدد تجاه الصين: لا ترى بكين أن هناك فرقاً كبيراً بين البيت الأبيض الذي يُسيطر عليه الديمقراطيون أو الجمهوريون، فالحقيقة تُفيد بأن التشدد في التعامل مع الصين أصبح إحدى القضايا القليلة التي تحظى بإجماع الحزبين في السياسة الأمريكية؛ فهناك رغبة قوية لدى النخبة السياسية الأمريكية بإعاقة الصين عن نموها الطبيعي واحتواء ممارستها المشروعة لنفوذها العالمي؛ ليبقى الخلاف الوحيد بين الحزبين في الأداة التي يجب أن تستخدمها واشنطن لتقويض واحتواء ذلك النفوذ الصيني المتنامي.

2. استمرار الحرب التجارية: يعلم الصينيون أنه سواء أكان ترامب أم هاريس في البيت الأبيض، فإنهما سوف يعملان على فرض الحمائية الاقتصادية في كثير من المجالات التجارية لصالح سوق الصناعة الأمريكية؛ وهذا من شأنه أن يجبر الصين على مُضاعفة جهودها لتعزيز أسواقها الاستهلاكية، والتحول نحو أسواق أجنبية أخرى، مع الاعتقاد بأن فوز ترامب بولاية ثانية من المُرجّح أن يجلب المزيد من الاحتكاك الاقتصادي بسبب حرب تجارية شبة مُؤكدة.

وهكذا، يستعد قادة الحزب الشيوعي الصيني لعداء طويل الأمد مع أكبر اقتصاد في العالم مع تحرك بكين نحو الاعتماد على الذات؛ فبينما كان يُنظر إلى التجارة والاستثمار تقليدياً على أنهما قوتا استقرار في العلاقات الصينية الأمريكية، بات القادة الصينيون يضعون تركيزاً أقل عليهما؛ لأن فوائدهما الملموسة للعلاقات الثنائية قد انخفضت بشكل كبير بسبب الحرب التجارية بين البلدين.

3. مواصلة القيود على الطلاب الصينيين: يعلم الصينيون أنه منذ انتخاب ترامب رئيساً في عام 2016، تم فرض رقابة صارمة على الطلاب الصينيين الذين يدرسون في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة من يدرسون تخصصات قد تؤثر في الأمن القومي الأمريكي، مثل: الكيمياء، والكيمياء الحيوية، والذكاء الاصطناعي، وعلوم الكمبيوتر، والمشكلة أن هذا النهج استمر طوال فترة ولاية الرئيس الديمقراطي جو بايدن، بما يُنذر أن الديمقراطيين يسيرون على ذات النهج الترامبي.

توقعات مُحتملة:

يمكن القول إن الأيام المئة الأولى ستكون أساس بناء العلاقة الأمريكية الصينية، فمن المرجح أن تقوم الصين بما يلي:

1. نهج دبلوماسي نشط واتصالات مُكثّفة: يتوقع الخبراء الصينيون أن الرئيس شي جين بينغ، سيكثف اتصالاته مع الفائز بالانتخابات الأمريكية؛ إذ يمكن أن يستخدم الدبلوماسية المباشرة للبحث عن اتفاقيات أو مبادئ لتوجيه العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، ووضع الخطوط الحمراء للصين، ودعوة الولايات المتحدة لتبني نهج مختلف -أقل عدائية- تجاه الصين.

2. إبراز نهج صيني صارم: من المتوقع أن بكين في البداية ستراقب عن كثب تشكيل فريق البيت الأبيض الجديد، مع تصنيف المسؤولين الأمريكيين الجدد ما بين متشددين تجاه الصين، ومنفتحين لتطوير العلاقة معها، مع توقعات بإظهار نية عدم التساهل مع أي استفزازات أمريكية من شأنها المساس بالأمن القومي الصيني.

3. استكشاف مواطن القوة والضعف: ليس من المستبعد حدوث "توتر منضبط" خلال الشهور الأولى من عام 2025؛ إذ تزن كل من القيادة الصينية والإدارة الجديدة في واشنطن مواطن القوة ونقاط الضعف لدى الطرف الآخر، إلى أن يتم الاتفاق على معادلة إما تعاونية أو صراعية تحكم إطار العلاقة على مدار أربع سنوات مقبلة.

وفي التقدير، يمكن القول إنه على الرغم من وجود اختلافات بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري بخصوص كيفية التعامل مع الصين؛ فإن هذه الاختلافات تتركز بالأساس في الأدوات وليس في الهدف نفسه، ألا وهو احتواء الصين واعتبارها ضمن أكبر تحديات الولايات المتحدة عالمياً.

من جانبها؛ ترى الصين أن الثابت هو أن صنع السياسات في عهد هاريس ربما يكون أكثر تنظيماً وقابلية للتنبؤ في حين أن عملية صنع السياسات في إدارة ترامب من الصعب التنبؤ بها؛ رغم ذلك فإن وجود ترامب بسياسته الانعزالية، وعدم رغبته في حشد الموارد لدعم الحلفاء قد يكون خبراً جيداً للصينيين.

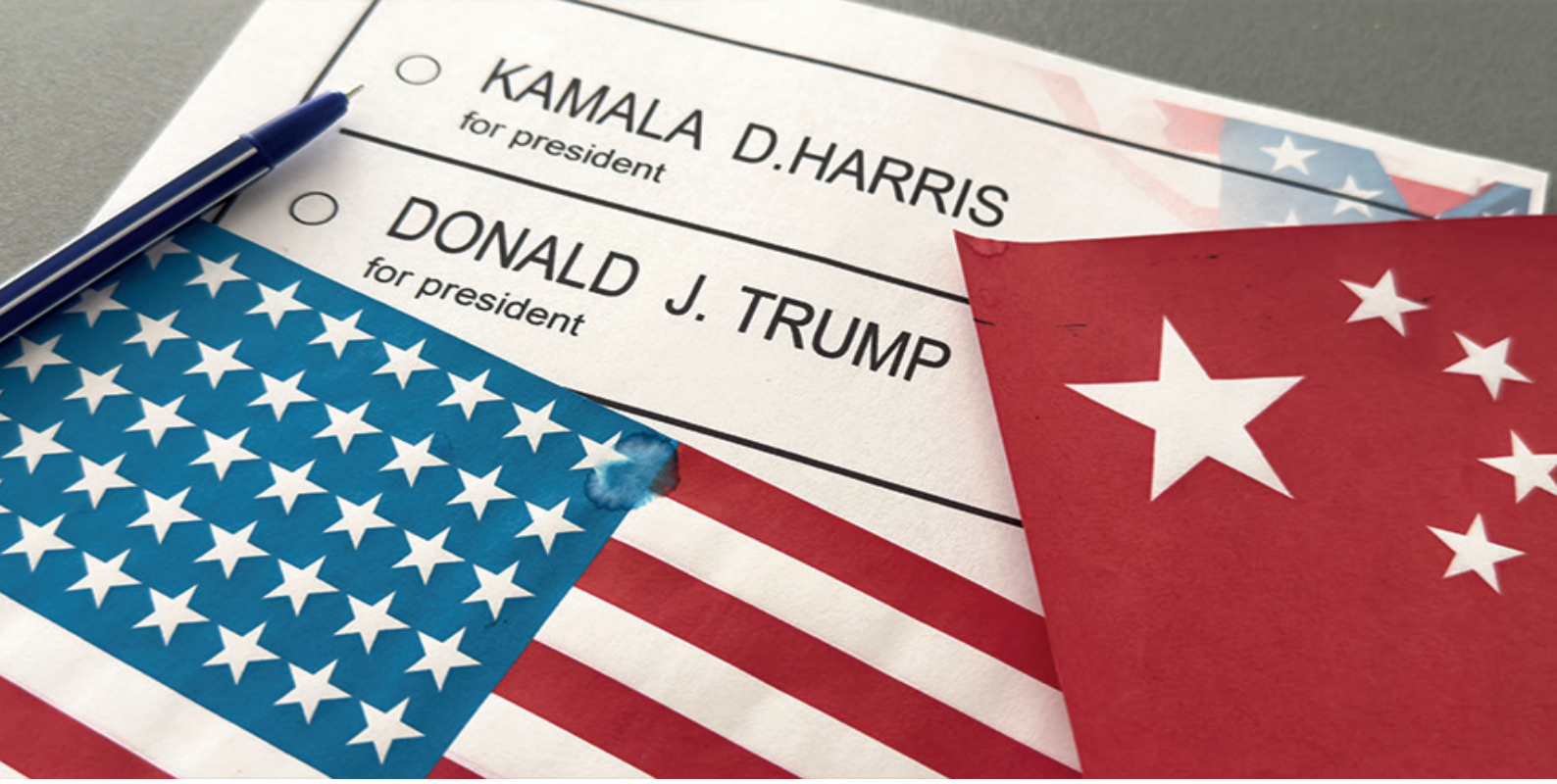

مُنافسة استراتيجية:

كيف ترى الصين الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2024؟

◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

تُعد انتخابات الرئاسة الأمريكية المُرتقب إجراؤها في 5 نوفمبر 2024، أحد أهم الانتخابات في العالم -إن لم تكن أهمها على الإطلاق-؛ إذ تحدد نتيجتها رئيس أقوى دولة في النظام الدولي الراهن؛ وهو ما يجعلها تحظى باهتمام المجتمع الدولي، بدوله ومنظماته المتنوعة.

وتأتي الصين في صدارة الدول التي تتابع هذه الانتخابات عن كثب واهتمام كبيريْن، بالنظر إلى ما سيتمخض عنها من تولي إدارة جديدة مقاليد الأمور في البيت الأبيض، تمتلك رؤية محددة عن كيفية إدارة العلاقات مع بكين، والتي تُعد من أهم العلاقات الثنائية على مستوى العالم، في ظل التنافس المحتدم بين القوتين العظميين على النفوذ والهيمنة في النظام الدولي الراهن. فكيف تنظر الصين إلى الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وهل هناك مرشح معين تميل بكين إلى تفضيله، أم أن كلا المرشحين سواءٌ بالنسبة لها؟ خاصة وأن هذه الانتخابات سيترتب عليها تحديد المسار المستقبلي للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين خلال السنوات الأربع المقبلة.

الصين في حملة الانتخابات:

عادة ما تحظى قضايا السياسة الخارجية، ولاسيما العلاقات مع الصين، باهتمام كبير من جانب مرشحي الرئاسة الأمريكية؛ إذ أبدى المرشح الجمهوري والرئيس السابق؛ دونالد ترامب، والمرشحة الديمقراطية ونائبة الرئيس الحالي جو بايدن؛ كامالا هاريس، اهتماماً كبيراً بطرح رؤيتهما بشأن سياستهما الخارجية المستقبلية تجاه بكين في حالة فوزهما بالرئاسة. ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

1. **إجماع على التحدي الصيني:** شهدت حملات الانتخابات الأمريكية تنافساً كبيراً بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي على طرح خطاب سياسي قوي بشأن التعامل الصارم مع الصين وتقييد دورها العالمي، ولاسيما أن هناك إجماعاً واسع النطاق بين الحزبين على أن الصين تمثل تحدياً كبيراً للولايات المتحدة، كما أنها تمثل أيضاً الأولوية القصوى في الاستراتيجية العالمية المعلنة لواشنطن.

وفي هذا الإطار، صرّحت المتحدثة باسم الأمن القومي في حملة هاريس، مورغان فينكلشتاين، بأن نائبة الرئيس "لديها نظرة واضحة بشأن التهديدات التي تشكلها الصين، وفي حال وصولها إلى البيت الأبيض فإنها ستضمن فوز الولايات المتحدة في منافسة القرن الحادي والعشرين"، مُضيفة أن هاريس "ستقف ضد جهود الصين لزعزعة الاستقرار والازدهار العالميين، وستعمل مع حلفاء وشركاء واشنطن عن كثب لمواجهة هذه التحديات مع الاستثمار في مصادر قوتها الخاصة".

ومن جانبه، صرّح ترامب بأنه قد يفرض تعريفة جمركية بنسبة تزيد عن 60% على جميع الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة في حالة انتخابه؛ وهو الأمر الذي سيؤدي إلى انتهاء خط تجاري بقيمة 575 مليار دولار. بالإضافة إلى تلويحه بفرض حظر جديد على الاستثمار الأمريكي الصيني، في كلا الاتجاهين، ووعده بإبقاء الصين خارج "الصناعات الأساسية" الأمريكية، والتأكد من أن الأموال الأمريكية لا تساعد على دعم وصعود الصين.

كذلك، شهدت المناظرة الرئاسية بين كامالا هاريس ودونالد ترامب، جدالاً حاداً بين المرشحين بشأن المنافسة الاقتصادية الأمريكية مع بكين؛ إذ هاجمت هاريس مقترحات ترامب بشأن التعريفات الجمركية، محذرةً من أنها ستؤدي إلى ارتفاع التضخم والركود. كما انتقدت ترامب لسماحه ببيع التكنولوجيا المتقدمة للشركات الصينية. وتشير التصريحات والمواقف السابقة لكل من هاريس وترامب بشأن بكين إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الصين كإحدى القضايا المحورية في الحملات الانتخابية للرئاسة الأمريكية.

2. اتهام الصين بمحاولة التأثير في الانتخابات: وجّه مسؤولون أمريكيون وكذلك وسائل إعلام أمريكية العديد من التُّهم للصين بالتدخل في الانتخابات. وهي التُّهم التي نفاها السفير الصيني لدى واشنطن شيه فنغ، داعياً الولايات المتحدة إلى تجنب ما وصفه بـ"الخطأ الاستراتيجي" في تعاملها مع بكين.

فقد اتهم مسؤولون حكوميون أمريكيون الصين بمحاولة التدخل في الانتخابات الرئاسية، قائلين إن بكين تمارس سلوكاً مماثلاً لما قامت به موسكو في انتخابات عام 2016، من خلال تبني تكتيكات التضليل، ونشر المعلومات الكاذبة للتأثير في التوجهات الانتخابية للرأي العام الأمريكي.

وصرّح وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، بأن الولايات المتحدة لاحظت أدلة على محاولات صينية للتأثير والتدخل في الانتخابات، رغم نفي الصين المتكرر لذلك. كما اتهمت وزارة الأمن الداخلي الأمريكية الصين، بجانب روسيا وإيران، بالعمل على استغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي للتأثير في الانتخابات، عبر استخدام ما وصفته بأنه "مجموعة من التكتيكات التخريبية والسرية والإجرامية والقسرية للبحث عن فرص جديدة لتقويض الثقة بالمؤسسات الديمقراطية الأمريكية والتماسك الاجتماعي الداخلي".

ورغم تأكيد الاستخبارات الأمريكية عدم رصد أي مُحاولات من جانب الصين للتدخل في الانتخابات الرئاسية؛ فإنها أشارت إلى وجود مُحاولات صينية للتأثير في نتائج انتخابات الكونغرس التي ستجرى بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية.

رؤية الصين:

تتابع الصين عن كثب واهتمام كبيرين مجريات الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ليس فقط لكونها إحدى القضايا الرئيسية لهذه الانتخابات، وإنما أيضاً لانعكاسات نتيجتها على الدولة الصينية وطموحاتها، ولاسيما على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

1. الانتخابات شأن داخلي أمريكي: يتمثل أحد المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها. ومن هنا، فقد رأت الصين أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية تُعد شأناً داخلياً أمريكياً، ورفضت التعليق عليها. وقد جاء هذا الموقف رداً على قيام المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس، باختيار حاكم ولاية مينيسوتا، تيم والز، كمرشح لمنصب نائب الرئيس.

وانطلاقاً من معارضة الصين لأي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، فقد رفضت بكين الإشارة إلى أي قضية داخلية ترتبط بها في الحملات الانتخابية الأمريكية، وذلك رداً على تصريح المرشح الجمهوري دونالد ترامب، في مقابلة مع وكالة "بلومبرغ"، الذي طالب فيه تايوان بتحمل تكاليف قيام واشنطن بالدفاع عنها وحمايتها. ورغم تجنب ممثلي وزارة الخارجية الصينية التعليق على تصريحات هاريس أو ترامب بشأن الصين؛ فإن بكين عارضت الجهود المبذولة لجعل الصين قضية محورية في الحملات الانتخابية الرئاسية.

2. مخاوف سياسية: تُعد العلاقات بين الصين والولايات المتحدة من أهم العلاقات الثنائية في العالم، وهي تتأثر بما تشهده الدولتان من تحولات على قمّة الهرم السياسي للسلطة في كلتيهما. وبالنظر إلى الانتخابات الرئاسية الأمريكية؛ فإن الصين ترى أنها أمام خيار بين شخصين كلاهما سيئ لمصالحها، فمسألة من سيتولى قيادة البيت الأبيض يمكن أن تكون لها تداعيات سلبية ليس فقط على العلاقات بين الولايات المتحدة والصين؛ بل أيضاً على الاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وثمّة مخاوف لدى الصين من أن تواصل المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس الدبلوماسية الهجومية لإدارة جو بايدن بشأن تايوان، والتي ارتكزت على حثّ حلفاء الولايات المتحدة على التحالف ضد الصين، ومحاولة دفع حلف شمال الأطلسي "الناتو" إلى إدراج التهديد الصيني على جدول أعماله، فضلاً عن التزامه عدة مرات بأن تتدخل الولايات المتحدة للدفاع عن تايبيه في حالة إقدام بكين على غزوها.

3. مخاوف اقتصادية: ترتبط الصين بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية للغاية مع الولايات المتحدة؛ ومن شأن نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية التأثير في تلك العلاقات؛ إذ تُبدي الصين مخاوفها من أن تؤدي عودة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى السلطة إلى تصعيد الحرب التجارية مع الولايات المتحدة. وثمّة من يرى أن ترامب سيمثل التحدي الأكبر للصين، ولاسيما وأن الاقتصاد الصيني يُعاني بالفعل، في الوقت الذي يُهدد فيه الرئيس السابق بفرض ضرائب وتصعيد جديد في الحرب التجارية بين البلدين.

على الجانب المقابل، ورغم قيام إدارة بايدن بفرض ضريبة بقيمة 100% على السيارات الكهربائية الصينية، فضلاً عن جهودها لإعاقة التطور التكنولوجي الصيني خاصة في صناعة الرقائق الإلكترونية؛ فإنها سعت لإعادة تأسيس التواصل مع بكين ومنع مخاطر انحراف العلاقات. ويتجلى الهدف الرئيسي للصين في ضمان ألا يعرقل أي تدهور آخر في العلاقات الصينية الأمريكية النمو الاقتصادي، الذي يشكل أساس شرعية نظام الحكم، خاصة في ظل الانكماش الذي يعاني منه الاقتصاد الصيني في الوقت الراهن، في ضوء تراجع القطاع العقاري الذي حوّل أكبر محرك للنمو بالبلاد إلى عائق كبير، والمعاناة من تراجع سوق الأسهم الذي ترتب عليه خسارة 7 تريليونات دولار، فضلاً عن انخفاض أسعار المستهلكين في الصين بأسرع معدل منذ 15 عاماً في يناير الماضي.

4. تفضيل هاريس على ترامب: لم تفصح بكين عن موقف محدد بشأن تفضيلها لأي من المرشحين في انتخابات الرئاسة الأمريكية؛ إذ إن كليهما ينظران إلى الصين باعتبارها مُنافساً أو خصماً، كما أن بكين ستواجه في كلتا الحالتين، رئيساً أمريكياً تتلخص استراتيجيته الشاملة في تقييد وتحجيم التنمية في الصين.

ومع ذلك، فقد أشارت تقديرات أمريكية إلى أنه رغم حيادية بكين تجاه أي من مُرشحي الرئاسة الأمريكية؛ فإنها أبدت تفضيلها للمرشحة الديمقراطية كامالا هاريس، على منافسها الجمهوري دونالد ترامب، باعتباره أقل قابلية للتنبؤ بأفعاله مُقارنة بهاريس. ووفقاً لهذه التقديرات، فإن الصين ترى أن إدارة هاريس ستسمح للحكومة الصينية، بالبناء على هذا الأساس، كما أنها ستوفر بيئة خارجية مستقرة إلى حد ما، بينما يركّز المسؤولون على إنعاش الاقتصاد الذي يعاني من ضغوط انكماشية، في حين أن ترامب يمثل أحد المخاطر الرئيسية لهذه الاستراتيجية؛ إذ يهدد بفرض تعريفات جمركية على الصين تصل إلى 60%، وهو مستوى قد يدمر التجارة بين أكبر اقتصادين في العالم.

وثمّة إجماع في الصين على أن إدارة ترامب الثانية من المُرجّح أن تجلب مزيداً من عدم اليقين وعدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ مقارنةً بهاريس، التي تشارك الرئيس بايدن وجهة نظره بأن إدارة المنافسة مع الصين بشكل مسؤول تُعد مسألة مهمة لكي لا تتحول إلى صراع أو مواجهة.

تداعيات مُحتملة:

هناك العديد من التداعيات المُحتملة لما ستسفر عنه نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بشأن المسار المتوقع للسياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة تجاه الصين، سواء أكانت برئاسة هاريس، أم برئاسة ترامب، ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

1. سيناريو فوز كامالا هاريس: يتوقع أن يتماثل نهج إدارة هاريس تجاه الصين بدرجة كبيرة مع سياسة إدارة بايدن، والتي ارتكزت على انتهاج موقف صارم تجاه بكين بشأن قضايا التجارة والتكنولوجيا والأمن القومي. وتُشير تقديرات اقتصادية إلى أن قيام هاريس بالإبقاء على سياسات التعريفات الجمركية التي فرضتها إدارة بايدن على الصين، قد يترتب عليه تراجع النمو الاقتصادي للصين بمقدار 0.03% في عام 2025.

وعلى الصعيد السياسي والاستراتيجي؛ من المتوقع أن تعمل إدارة هاريس على تكثيف المنافسة الاستراتيجية مع بكين، وتعزيز جهودها لبناء التحالفات والشراكات مع الدول الغربية والآسيوية في مواجهة الصين.

2. سيناريو فوز دونالد ترامب: يتوقع أن تتجه إدارة ترامب نحو تبني سياسة اقتصادية وتجارية أكثر عدائية تجاه الصين؛ وهو ما يمثل استمراراً لسياسات ترامب الحمائية السابقة التي تركزت بشكل رئيسي على فرض رسوم جمركية على الواردات الصينية، وتقليل التعاون الاقتصادي.

ومن المرجح أن يؤدي لجوء ترامب إلى تصعيد الحرب التجارية ضد الصين إلى توتير العلاقات الاقتصادية بين أكبر اقتصادين في العالم؛ وذلك من خلال إعادة إشعال التوترات التجارية والتكنولوجية، مع احتمال تصاعد النزاع حول التجارة والتكنولوجيا، وحقوق الملكية الفكرية، وفرض قيود على الشركات الصينية العاملة في الولايات المتحدة، كما يتوقع المستثمرون فرض المزيد من السياسات الحمائية بهدف تقويض المنافسة الصينية في الأسواق الأمريكية والعالمية؛ وهو ما سيؤثر سلباً ليس فقط في الاقتصاد الصيني، ولكن أيضاً في الاقتصاد الأمريكي، فالولايات المتحدة هي الشريك التجاري الأكبر للصين، وتعتمد بشكل كبير على الاستيراد من الصين؛ ومن ثم فإن رفع الرسوم على البضائع الصينية سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم في الولايات المتحدة.

ويتوقع بنك "غولدمان ساكس" أن يتضرر الناتج المحلي الإجمالي للصين بنحو 2% من تعريفات ترامب المقترحة. فيما يرى بنك "يو بي إس" السويسري أن الرسوم الجمركية التي اقترحها ترامب قد تترتب عليها إعاقة نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنحو 2.5% في الأشهر الاثني عشر التالية لفرضها، إلا أن التأثير قد لا يتجاوز 1.5% في حال اتخاذ الصين إجراءات تعويضية؛ ومع ذلك، فإن اهتمام ترامب بعقد الصفقات التجارية، قد يدفعه إلى إبرام اتفاقيات ثنائية مع بكين بشأن السلع الاستهلاكية والطاقة والتكنولوجيا.

3. أولوية المُنافسة الاستراتيجية: تُشير استطلاعات الرأي العام داخل الولايات المتحدة، وكذلك حالة الإجماع بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول الصين، إلى أن واشنطن ستستمر في منح الأولوية للمنافسة الاستراتيجية في علاقاتها مع الصين بصرف النظر عن الفائز في الانتخابات الرئاسية. بالإضافة إلى استمرار سياسة الاحتواء كأحد خيارات واشنطن في التعامل مع بكين، بجانب منح علاقات التعاون والتبادلات مع بكين مرتبة تالية.

على الجانب المقابل، تؤكد الصين استعدادها لأن تكون شريكة وصديقة للولايات المتحدة، باعتبار أن الشراكة الناجحة بين الدولتين تُعد فرصة لكل منهما لتمكين الأخرى من التنمية، بدلاً من أن تكونا عَقبتين.

وفي التقدير، يمكن القول إنه على الرغم من محاولة الصين إظهار عدم الاهتمام بالانتخابات الأمريكية، والنظر إليها على أنها شأن داخلي أمريكي؛ فإن هذه الانتخابات تحظى بأقصى درجات الاهتمام والمتابعة من صانع القرار الصيني، في ظل المنافسة المحتدمة بين بكين وواشنطن على الهيمنة والنفوذ في النظام الدولي الراهن، ولما سيترتب على نتيجتها من تحديد اتجاه البوصلة المستقبلية للعلاقات بين القوتين العظميين، خاصة في ظل المخاوف السياسية والاقتصادية التي أبدتها الصين بشأن السياسات المتوقعة للفائز في هذه الانتخابات، والتي قد تؤثر بدرجة كبيرة في طموحاتها السياسية والاقتصادية ومكانتها في اللحظة الراهنة لتطور النظام الدولي؛ وهو الأمر الذي يجعل استمرار المنافسة الاستراتيجية الأولوية القصوى للإدارة الأمريكية الجديدة في إدارة علاقاتها مع بكين، مع الحرص في الآن ذاته على تجنب ألا تتحول المنافسة إلى صراع مباشر أو مواجهة.

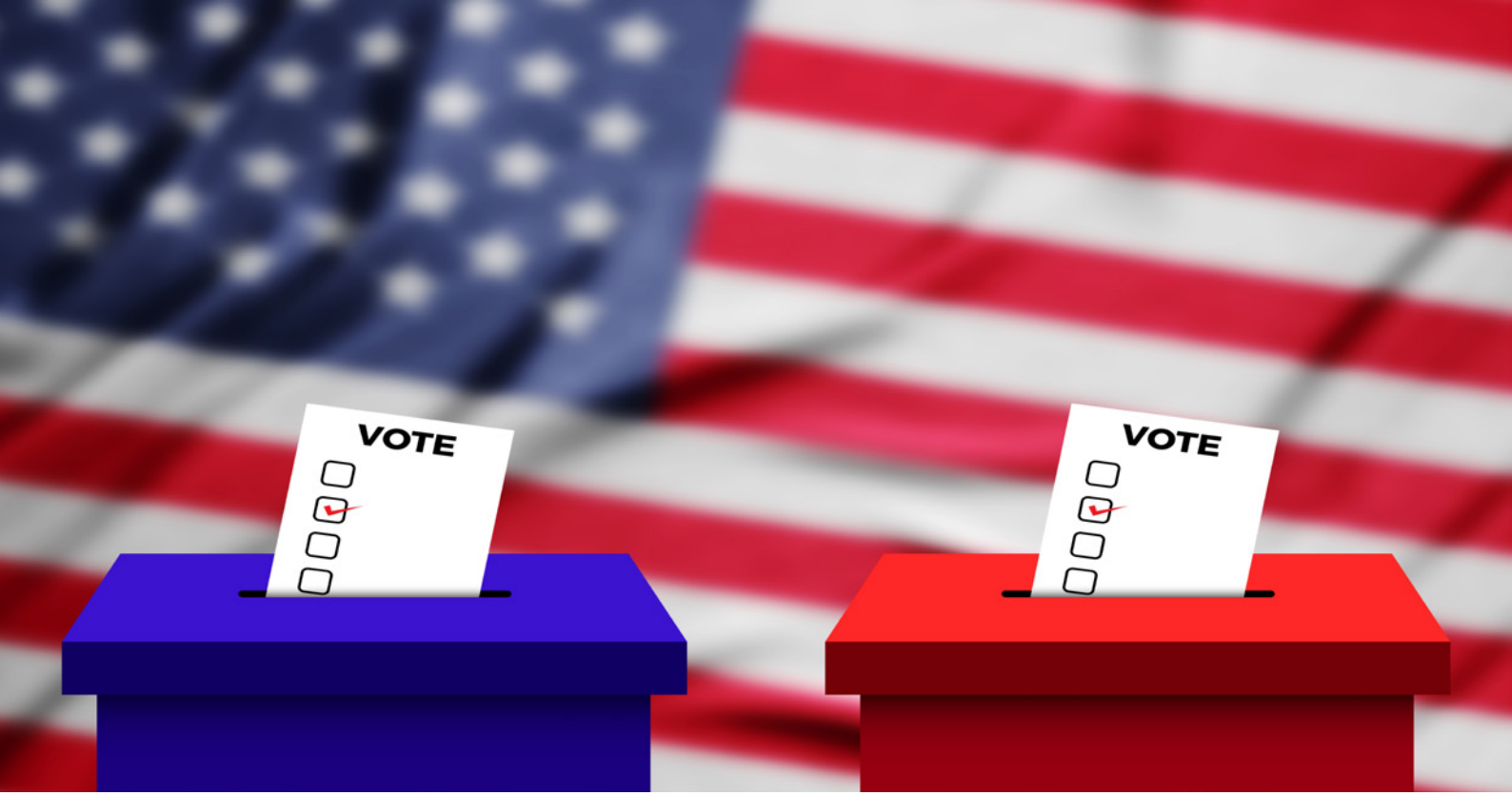

مسؤولية جماعية:

كيف تتعامل المؤسسات الأمريكية مع تهديدات الانتخابات الرئاسية 2024؟

◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

تستعد الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 2024، لواحدة من أكثر الانتخابات الرئاسية إثارة للجدل، من حيث المنافسة والاستقطاب، مع تقديرات تُنذر بأنها الانتخابات الأصعب من حيث مواجهة التهديدات سواء أكانت الداخلية أم الخارجية، والتي سوف تمتد ما بين حملات التضليل الانتخابي وتصاعد وتيرة العنف وصولاً إلى توقعات بشن هجمات إلكترونية على البنية التحتية للانتخابات.

وعلى هذا النحو، تدرك الوكالات الفدرالية الأمريكية أن "أمن الانتخابات" (Election Security) هو الضمان الحقيقي لإتمام العملية الانتخابية، والتي تُشكل حجر الزاوية للديمقراطية الأمريكية؛ ومن ثمّ تبذل تلك الوكالات جهدها لإدارة المخاطر التي تهدد البنية الأساسية للانتخابات، وفيما يلي يمكن التعرف على الوكالات المعنية المنوطة بها مسؤولية الأمن الانتخابي، وأبرز التهديدات الأمنية بمختلف أنواعها، التي تواجه الانتخابات الأمريكية إلى جانب الإجراءات المتبعة في الوقت الراهن لتأمين هذا الاستحقاق الديمقراطي.

مسؤولية جماعية:

تتحمل الولايات المسؤولية الأساسية عن إدارة الانتخابات الفدرالية، ولكنها تعمل جنباً إلى جنب مع الوكالات الفدرالية وهي: وزارة الأمن الداخلي (DHS)، ووكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية (CISA)، ووزارة العدل (DOJ)، ومكتب التحقيقات الفدرالي (FBI)، وخدمة التفتيش البريدي للولايات المتحدة (USPIS)، ومكتب مدير الاستخبارات الوطنية (ODNI)، بصفته منسقاً لمجتمع الاستخبارات (IC). وعلى الرغم من أن المسؤوليات قديمة العهد؛ فإن بعضها مستوحى أكثر من التهديدات الأخيرة للتأثير والتضليل والتدخل الأجنبي في الانتخابات. وفيما يلي، أبرز الجهود التي تقوم بها الجهات الفدرالية بالتنسيق مع الولايات لتحقيق الأمن الانتخابي:

1- حماية أمن أنظمة التصويت الانتخابي: إن مسؤولية حماية أمن البنية الأساسية للانتخابات تقع على عاتق وزارة الأمن الداخلي، فهي التي تتولى عبر أجهزتها المختلفة مكافحة التهديدات الأمنية المادية والسيبرانية. وقد صنفت وزارة الأمن الداخلي في يناير 2017 البنية التحتية للانتخابات رسمياً باعتبارها جزءاً من قطاع المرافق الحكومية، مُوضحة أنها تشكل أهمية حيوية لأسلوب الحياة الأمريكي؛ لدرجة أن إعاقتها أو تدميرها من شأنها أن تخلّف تأثيراً مُدمّراً في البلاد، ومعتبرة أن البنية التحتية للانتخابات عبارة عن مجموعة من الأنظمة والشبكات التي تشمل: قواعد بيانات تسجيل الناخبين وأنظمة تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بها؛ الأنظمة المستخدمة لإدارة الانتخابات (مثل فرز الأصوات والتدقيق وعرض نتائج الانتخابات)؛ أنظمة التصويت والبنية التحتية المرتبطة بها؛ وأماكن الاقتراع (بما في ذلك أماكن

التصويت المبكر).

وبالتوازي مع ذلك، يتعاون مكتب التحقيقات الفدرالي بشكل وثيق مع "وكالة الأمن السيبراني والبنية التحتية للانتخابات" التابعة لوزارة الأمن الداخلي لمُساعدة مسؤولي الولايات على حماية البنية التحتية للانتخابات من خلال تقديم إحاطات حول التهديدات والمساعدة الفنية لتعزيز سلامة هذه الأنظمة المتعلقة بالانتخابات.

2- حماية الحق في التصويت: تتحمل وزارة العدل الأمريكية من خلال قسم الحقوق المدنية التابع لها، مسؤولية ضمان الامتثال للأحكام المدنية للقوانين الفدرالية التي تحمي الحق في التصويت، والأحكام الجنائية للقوانين الفدرالية التي تحظر "التدخل التمييزي" في هذا الحق، وتشمل هذه القوانين: قانون حقوق التصويت؛ وقانون مساعدة أمريكا على التصويت وقانون تسجيل الناخبين الوطني؛ وقانون التصويت الغيابي للمواطنين العسكريين والأجانب، وقوانين الحقوق المدنية، وجميعها قوانين تحظر الممارسات الانتخابية التي تفضي إلى ترهيب الناخبين أو التمييز على أساس العرق أو اللون أو اللغة، وبالتوازي مع ذلك تعمل وزارة العدل على مساعدة السلطات القضائية على مستوى الولايات لإنفاذ القوانين الفدرالية التي تحمي حقوق التصويت.

3- مُعالجة التهديد بالعنف والأذى الجسدي: تعمل وكالات إنفاذ القانون الفدرالية معاً بما في ذلك مكتب التحقيقات الفدرالي ووزاراتيْ الأمن الداخلي والعدل ومكتب خدمة التفتيش البريدي للولايات المتحدة، على الوقاية والحماية والمساءلة، فمن الناحية الوقائية، تعتمد تلك الوكالات على بناء العلاقات وتبادل المعلومات كخطوات حاسمة في منع التهديدات والعنف المرتبط بالانتخابات قبل حدوثها، في حين أن الحماية تتمثل في إجراء التقييمات الأمنية وتيسير الاستجابات السريعة للتعامل مع حالات العنف، فضلاً عن المساعدة في تأمين التفاصيل الأمنية، وأخيراً المساءلة التي تتعلق بالتحقيقات وسرعة التواصل مع المدعين العامين.

وعلى سبيل المثال، تتولى وزارة العدل الملاحقة القانونية للسلوك الإجرامي الذي يستهدف الناخبين أو العاملين في الانتخابات، كما يُحقق مكتب خدمة التفتيش البريدي في الاتصالات المهددة والمواد المشبوهة المرسلة بالبريد إلى مسؤولي الانتخابات والعاملين فيها.

4- مكافحة التهديدات الأجنبية: يعمل مركز الاستخبارات، بما في ذلك مركز النفوذ الأجنبي الخبيث (FMIC)، بالإضافة إلى وزارة الخارجية (DOS)، ووزارة العدل، ووزارة الأمن الداخلي، ووزارة الخزانة على تحديد وكشف وتعطيل نفوذ الجهات الفاعلة الأجنبية و/أو عمليات المعلومات التي تُعد تخريبية أو غير معلنة أو قسرية أو إجرامية ومُصمّمة للتأثير في المواقف أو التصورات أو السلوكيات الشعبية أو السياسية فيما يتعلق بالانتخابات الأمريكية.

وعلى سبيل المثال، يُخوَّل لوزارة الخزانة الأمريكية اتخاذ إجراءات عقابية ضد الأفراد والكيانات الأجنبية المرتبطة بالحكومات الأجنبية التي تم تحديدها على أنها تدخلت في الانتخابات أو الأشخاص الذين قدموا دعماً مادياً لمثل هذا التدخل، ويتم ذلك بموجب الأمر التنفيذي رقم 13848، وهناك مكتب التحقيقات الفدرالي المسؤول عن التحقيق في عمليات النفوذ الأجنبي، وقد أنشأ الأخير في أواخر عام 2017 فرقة العمل المعنية بالتأثير الأجنبي (FITF) لتحديد ومكافحة عمليات التأثير الأجنبي الخبيثة التي تستهدف الولايات المتحدة.

5- مقاومة الاحتيال الانتخابي وانتهاكات تمويل الحملات الانتخابية: تتولى وزارة العدل، من خلال قسم النزاهة العامة في القسم الجنائي، مسؤولية إنفاذ القوانين الجنائية الفدرالية التي تحظر أشكالاً مختلفة من الاحتيال الانتخابي، مثل: إتلاف بطاقات الاقتراع، وشراء الأصوات، والتصويت المتعدد، وتقديم بطاقات اقتراع أو تسجيلات مزوّرة، وتغيير الأصوات، وسوء التصرف من جانب المسؤولين والموظفين البريديين أو الانتخابيين.

تهديدات مُتعددة الأبعاد:

يمكن الإشارة إلى أبرز التهديدات المرتبطة بالانتخابات الرئاسية القادمة في الولايات المتحدة على النحو التالي:

1- التهديدات الداخلية: ثمة تهديدات تنبع من الداخل الأمريكي، وتُنذر بوجود مخاطر حقيقية تحيط بالسباق الانتخابي الأمريكي، ويمكن تناولها على النحو التالي:

أ. هجمات إرهابية مُنفردة: حذّر وزير الأمن الداخلي الأمريكي أليخاندرو مايوركاس، في 14 سبتمبر 2024 من أن أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية هو ما يُسمى بـ"المجرمين المنفردين" (lone offenders) الذين يهدفون إلى تعطيل التصويت وغيره من الأهداف العامة. وتابع مايوركاس قائلاً: "إن هؤلاء المجرمين المحليين" لا يحتاجون بالضرورة إلى طائرة مخطوفة "لارتكاب عمل إرهابي"، ولكن بدلاً من ذلك يهاجمون المدارس والجامعات ودور العبادة ومحلات البقالة والمستشفيات وأماكن الاقتراع وموظفي الانتخابات وضباط إنفاذ القانون بأسلحة بسيطة، ويندفعون إلى العنف على أساس أيديولوجيات الكراهية، أو المشاعر المناهضة للحكومة، أو نظريات المؤامرة، أو المظالم الشخصية. وتجدر الإشارة إلى أن محاولتيْ اغتيال ترامب في يوليو وسبتمبر 2024 كانتا مثالين على تلك الهجمات الإرهابية المنفردة.

ب. الخطاب التحريضي المُتطرف: تُشير التقديرات إلى أن عناصر من أقصى اليسار في الولايات المتحدة تُصَّعد من التهديدات المُسلحة، فقد ظهرت بعض الدعوات اليسارية التي تدعو إلى العنف، وكان أبرزها دعوة "اللعنة على الرابع" (Fuck the Fourth) على موقع أناركي، والتي دعت أن يكون يوم الرابع من يوليو موعداً لاستهداف موانئ سياتل وأوكلاند ولوس أنجلوس وبوسطن ونيويورك ونيوجيرسي وبالتيمور.

ولا يقتصر العنف الانتخابي على اليسار فحسب، وإنما يمتد إلى اليمين المتطرف، فعلى سبيل المثال، قال ستيو بيترز، وهو أحد الشخصيات الإعلامية التي تتبع اليمين المتطرف مؤخراً: "إن نظامنا القضائي قد تم تسليحه ضد الشعب الأمريكي، لم يتبق لنا خيار سوى أخذ الأمور بأيدينا".

ج. تهديدات باغتيال مرشحين ومسؤولين: تُشير إحدى الدراسات الصادرة من جامعة نبراسكا-أوماها الأمريكية إلى أن مسألة التهديدات بالاغتيال ضد المرشحين في الحملات الانتخابية وغيرهم من المسؤولين العموميين أصبحت أكثر تواتراً من ذي قبل؛ إذ شهدت السنوات العشر الماضية اعتقال أكثر من 500 فرد بتهمة تهديد المسؤولين العموميين، وقد تعرضت حياة نائب الرئيس مايك بنس، ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، ومرشح الحزب الجمهوري لمنصب حاكم نيويورك لي زيلدين للتهديد، ولعل محاولتيْ اغتيال ترامب كانتا الدليل الأبرز على تصاعد وتيرة العنف السياسي في البلاد.

2- التهديدات الخارجية: يُقدر مجتمع الاستخبارات الأمريكي أن الانتخابات الأمريكية بمثابة "فرصة" لكيانات الاستخبارات الأجنبية لتقويض الثقة في المؤسسات الأمريكية إلى جانب العملية الديمقراطية؛ إذ تسعى تلك الكيانات إلى زرع الانقسامات في المجتمع الأمريكي، وزرع الشكوك في برامج المرشحين وتوجهاتهم السياسية، والعمل على توجيه الناخبين بما يحقق مصالح أنظمة تلك الدول المُعادية.

وثمّة ملامح تُظهر تفرد التهديدات الخارجية التي تواجه الانتخابات الأمريكية لعام 2024، ومن أبرزها:

أ. أدوات تجسس تقليدية وغير تقليدية: تستخدم الجهات الفاعلة الأجنبية أدوات تجسس تقليدية ومُباشرة وأخرى غير تقليدية وغير مباشرة للتدخل في الانتخابات الأمريكية، فعلى الجانب التقليدي المُباشر، ثمّة أنماط من التأثير تتلخص في: العمليات السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية للانتخابات؛ العمليات السيبرانية التي تستهدف الأحزاب السياسية والحملات والمسؤولين العموميين؛ عمليات التأثير السرية لتوجيه الرأي العام بما في ذلك السياسيين والجمهور رغبةً في زرع الانقسام. وإذا كانت تلك العمليات يقوم بها ضباط استخبارات محترفين أو للحصول على المعلومات أو الوصول إلى البنية التحتية الحيوية؛ فإن الأنماط غير المباشرة للتأثير لا يقوم بها ضباط محترفون تابعون للجهات الأجنبية، بل ترتبط دائماً إما بالكيانات ذات الدوافع الأيديولوجية والمجرمين الإلكترونيين الأجانب، أو تحدث بشكل غير مباشر من قبل العاملين في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجودة في الولايات المتحدة، والمشروعات المشتركة، فهؤلاء يمكن أن يوفروا للعدو إمكانية الوصول إلى الأنظمة والشبكات والمعلومات الرئيسية عن الانتخابات.

ب. التزييف العميق: مع استمرار التقدم التكنولوجي وتطور أدوات الذكاء الاصطناعي، تستخدم الجهات الفاعلة الأجنبية ما يُعرف بـ"التزييف العميق" (Deep Fakes)، وذلك لإنشاء صور ومقاطع فيديو صوت كاذبة، ولكنها قد تبدو مقنعة؛ مما يؤدي إلى انتشار التضليل الانتخابي، بل وتآكل ثقة الجمهور إما في المرشحين أو المنظومة الانتخابية الأمريكية.

ج. تهديدات خارجية ثلاثية الأبعاد: تتفق أغلب التقارير الأمريكية على أن التهديدات الخارجية تأتي من ثلاث دول على وجه الخصوص هي: روسيا والصين وإيران؛ إذ تسعى تلك الدول من خلال "التأثير الخبيث" إلى تقويض ثقة الأمريكيين في الانتخابات والإضرار بالديمقراطية الأمريكية، وفي هذا الصدد، تشير تقديرات أجهزة الاستخبارات الأمريكية إلى ما يلي:

• **روسيا:** أفادت وزارة العدل الأمريكية في تقرير لها مطلع سبتمبر الجاري أن روسيا دفعت ما يقرب من 10 ملايين دولار لتوظيف مُؤثرين أمريكيين - بعضهم لديهم ملايين المتابعين - لتضخيم الانقسامات في الولايات المتحدة خلال وقت الانتخابات، وفي السياق ذاته، قامت وزارة العدل الأمريكية بمصادرة عشرات المواقع الإلكترونية التي يُزعم أن الحكومة الروسية تستخدمها لنشر معلومات مُضلّلة في محاولة للتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وغايتها النهائية هي التأثير في الناخبين، وذلك لفوز المرشح الأمريكي الذي يكبح الدعم العالمي لأوكرانيا ويعزز المصالح المؤيدة لروسيا.

• **الصين:** تعتمد بكين حملة تسمى "التمويه بالرسائل غير المرغوب فيها" (Spamouflage) عبر استخدام حسابات مُزيّفة أو مُخترقة تنتحل صفة مواطنين أمريكيين لنشر المشاعر المُعادية للغرب قبل الانتخابات. ومنذ فبراير الماضي، أصدر مكتب مدير الاستخبارات الوطنية تقييماً استخبارياً حذّر فيه من رغبة بكين في توسيع نفوذها العالمي؛ لدعم أهداف الحزب الشيوعي الصيني في وقت الانتخابات الأمريكية، مع تقديرات تُفيد تلك الحسابات الوهمية، ومعظمها حسابات مؤيدة للرئيس ترامب، تقوم بالترويج لنظريات المؤامرة، وتأجيج الانقسامات المحلية ومهاجمة الرئيس بايدن والديمقراطيين قبل الانتخابات؛ الأمر الذي دفع شركة ميتا إلى إزالة آلاف الحسابات المزيفة على فيسبوك التي تعمل في الصين.

• **إيران:** برزت طهران كفاعل رئيس في عالم التضليل الانتخابي الأمريكي، فبحسب التقارير الأمريكية فإنها قامت باختراق أفراد مرتبطين بحملة ترامب، وحاولت شنّ هجمات مُماثلة على حملتيْ بايدن وهاريس. وتفيد التقديرات بأن إيران حالياً تتبع نفس النهج الذي أعدته روسيا في عام 2016 لاستهداف السباق الانتخابي الأمريكي. وعلى الرغم من أن جهود إيران تهدف إلى تقويض حملة الرئيس السابق دونالد ترامب خشيةً من وصوله إلى البيت الأبيض؛ فإنه من الملاحظ أن المجموعات الإيرانية المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني استهدفت أيضاً حملات الرئيس بايدن ونائبة الرئيس كامالا هاريس؛ مما يُشير إلى أن طهران لديها هدف أكبر يتمثل في بث الفتنة الداخلية وتشويه سمعة النظام الديمقراطي الأمريكي على نطاق أوسع في نظر العالم.

إجراءات وقائية:

يمكن ملاحظة إجراءين يعكسان اهتمام المؤسسات الأمريكية بضمان تعزيز الأمن الانتخابي والحيلولة دون تفاقم العنف الانتخابي سواء في مرحلة ما قبل الانتخابات أم حتى يوم إعلان النتيجة:

1- دعم وزارة الدفاع الأمريكية: أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية، في 29 أغسطس 2024، أنها وافقت على طلب من وزارة الأمن الداخلي لتقديم المساعدة لجهاز الخدمة السرية للمرشحين الرئاسيين ونائب الرئيس خلال الحملات الانتخابية لعام 2024 وحتى يوم التنصيب عام 2025. وبحسب البنتاغون وافق وزير الدفاع على الطلب ووجه قائد القيادة الشمالية الأمريكية بالتخطيط وتوفير وتنفيذ الدعم المتزايد لجهاز الخدمة السرية الأمريكي في مواقع مختلفة في جميع أنحاء الولايات المتحدة خلال الحملات الانتخابية لعام 2024، بما في ذلك توفير الخدمات اللوجستية والنقل وتسهيل الاتصالات.

2- التصديق على تعزيزات أمنية إضافية في 6 يناير 2025: أعلنت وزارة الأمن الداخلي أن 6 يناير 2025 سيكون حدثاً خاصاً يتطلب تدابير أمنية إضافية عندما يجتمع الكونغرس للتصديق على الفائز في الانتخابات الرئاسية لعام 2024. وعلى هامش هذا الإعلان، قال وزير الأمن الداخلي الأمريكي إن هذا اليوم سيدرج تحت مُسمى "حدث أمني خاص وطني"؛ ويعني ذلك أنه سيتم توجيه موارد فدرالية وحكومية ومحلية كبيرة نحو الكابيتول بعد بضعة أشهر من الآن لزيادة الحماية الأمنية، وسيتم وضع خطة أمنية شاملة ومشددة لضمان سلامة وأمن هذا الحدث والمشاركين فيه، والحيلولة دون تكرار هجوم الكابيتول هيل في 6 يناير 2021.

وفي التقدير، يمكن القول إن التهديدات الداخلية والخارجية إلى جانب طبيعتها العابرة للحدود فرضت على مجتمع الأمن الأمريكي بكل أجهزته بلورة ما يسمى بـ"الأمن الانتخابي"؛ فإذا كانت الانتخابات عملية سياسية بحتة في المقام الأول، فإن التحديات التي أصبحت تلحق بها، جعلت وكالات إنفاذ القانون في حاجة إلى "أمننة الانتخابات" لحماية الأمن القومي الأمريكي من ناحية، وحماية التقاليد الديمقراطية الأمريكية من ناحية أخرى؛ إذ إن رفض نتائج الانتخابات من شأنه أن يقوّض المجتمع المدني ويزيد من استقطاب الأمة، في حين أن مجرد التهديد بالعنف في مراكز الاقتراع من شأنه أن يثني الناخبين عن رفع أصواتهم؛ مما يؤدي إلى تزوير إرادة الأمريكيين، علاوة على أن فشل العملية الانتخابية الأمريكية أو على أقل تقدير عدم نزاهتها سيعطي أملاً للحكام المستبدين في أماكن أخرى بالعالم لترتيب مخططات للطعن في انتخاباتهم أو تقويضها.

الطرف الثالث:
حدود تأثير أحزاب الظل في انتخابات الرئاسة الأمريكية

◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

يعتمد النظام الانتخابي الأمريكي الحالي بشكل أساسي على أساس وجود حزبيْن رئيسييْن: الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي؛ إذ يمثل الحزبان التياران الرئيسيان في الحياة السياسية الأمريكية؛ وهو ما يترتب عليه تدفق غالبية التبرعات المالية لصالح أحد الحزبين، بالإضافة إلى اعتبار الحزبين بمثابة القنوات الأساسية للعمل السياسي. وقد أصبح هذا الأمر بمثابة عرف سياسي أمريكي، وذلك رغم عدم وجود مانع قانوني يحول دون وجود أو منافسة أحزاب أخرى أو حتى مستقلين لمرشحي الحزبين.

مع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2024؛ أدّى تزايد الاستياء من النظام الثنائي إلى اهتمام مُتزايد بمرشحي الأحزاب الثالثة والمستقلين. ورغم أن هؤلاء المرشحين لم يفوزوا من قبل في انتخابات رئاسية، فإن لديهم تأثيراً في النقاشات السياسية، ونتائج الانتخابات، والمناقشات المُستقبلية حول السياسات.

مرشحو التيار الثالث:

فيما يلي أهم المرشحين المستقلين في الانتخابات الأمريكية 2024:

1- روبرت ف. كينيدي الابن (مُستقل): هو أحد أفراد عائلة كينيدي السياسية الشهيرة، بدأ حملته كمنافس لترشيح الحزب الديمقراطي ضد الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن. ومع ذلك، نظراً لاختلافاته مع توجهات الحزب وتركيزه على قضايا مثل: الصحة البيئية، والنشاط المعادي للشركات، والتشكيك في التدخل الحكومي، قرر الترشح كمرشح مُستقل. رغم تعليق حملته وتأييده للمرشح الجمهوري والرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، لا يزال كينيدي مُدرجاً على بطاقات الاقتراع في عدّة ولايات، مثل ويسكونسن.

2- كورنيل ويست (مُستقل/حزب الوحدة): هو أكاديمي شهير ومُدافع عن العدالة الاجتماعية، يترشح كمُستقل في انتخابات 2024، ومُدرج على بطاقة الاقتراع في نيوجيرسي تحت حزب الوحدة. تركز منصته على العدالة العرقية والاقتصادية، ومناهضة الحكم المرتبط بالشركات، وإنهاء التدخلات العسكرية الأمريكية في الخارج. يجذب ويست الناخبين التقدميين الذين يشعرون بالضيق جراء سياسات الحزب الديمقراطي الوسطية. من الإنجازات الكبيرة التي حققها ويست هو إدراجه على بطاقات الاقتراع في جميع الولايات الخمسين، بإجمالي 501 صوت انتخابي؛ مما يمنحه منصة وطنية واسعة غير معتادة لمرشحي الأحزاب المستقلة. وفقاً لاستطلاع أجرته شركة Statistica في 26 أغسطس 2024، رأى 18% من الناخبين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و44 عاماً أنه المرشح المفضل لديهم، بينما كان لدى 29% منهم نظرة سلبية تجاهه.

4- جيل ستاين (حزب الخضر): هي طبيبة ومرشحة قديمة لحزب الخضر. تُعيد الترشح في انتخابات 2024 بعد ترشحها في انتخابات 2016. تركز منصتها على البيئة، والعدالة الاجتماعية، والرعاية الصحية الشاملة، وتتبنى موقفاً مُعادياً للشركات؛ مما يجذب الناخبين الذين يعتقدون أن أياً من الحزبين الرئيسيين لا يعالج تغير المناخ بشكل كافٍ. بدءاً من 27 أغسطس، كانت ستاين تترشح في 26 ولايةً، بما في ذلك ولايات رئيسية مثل: تكساس وفلوريدا وكاليفورنيا. كان لستاين تأثير في الانتخابات السابقة، ولاسيما في 2016، عندما حصلت على أكثر من 31 ألف صوت في ولاية ويسكونسن، وهي ولاية فاز بها ترامب بفارق أقل من 23 ألف صوت.

4- تشيس أوليفر (حزب الليبرتاريين): هو مرشح حزب الليبرتاريين لعام 2024، ويمثل منصة تدعو إلى دور محدود للحكومة المحدودة، وإلغاء التنظيمات الاقتصادية، وتدعيم الحرية الشخصية. يركز أوليفر على خفض الضرائب، وخصخصة الخدمات العامة، وإلغاء تجريم المخدرات. كما يسير على خطى المرشحين الليبرتاريين السابقين مثل: غاري جونسون وجو جورجنسن، معبراً عن القيم الأساسية للحزب المتعلقة بالحرية الشخصية، والحكومة المحدودة، والسياسة الخارجية غير التدخلية.

تحديات ماثلة:

يواجه المرشحون من الأحزاب الثالثة والمستقلين عقبات كبيرة تقف أمام تحقيقهم نجاحات ملموسة في الانتخابات الرئاسية لثلاثة أسباب رئيسية:

1- جهود الأحزاب الكبرى لاستيعاب تأثير الأحزاب الثالثة: في النظام السياسي الأمريكي؛ يسعى الحزبان الديمقراطي والجمهوري عادةً إلى استيعاب أو استقطاب المرشحين المستقلين وحركات ما يسمّى بـ"التيار الثالث". وتساعد هذه الاستراتيجية على الحد مما يسمّونه "تأثير المفسد spoiler effect"، الذي قد يُقسّم قاعدة الناخبين ويُضعف فرصهم في الفوز بالانتخابات. ويحرص كلا الحزبين على توحيد الدعم وغالباً ما يسعى كل منهما لاستقطاب المرشحين من الأحزاب الثالثة الذين يتشابهون في المعتقدات الأيديولوجية لدمجهم في منصتهم الأوسع.

فعلى سبيل المثال، حالة روبرت ف. كينيدي الابن، الذي بدأ كمرشح ديمقراطي قبل أن يطلق حملة مُستقلة، ولاقى برنامجه الانتخابي، الذي انتقد فيه تدخل الحكومة وتأثير الشركات، استحسان الناخبين عبر الطيف السياسي؛ مما شكل تهديداً مُحتملاً لكلا الحزبين الرئيسيين. ومع ذلك، كان يُنظر إلى حملته على أنها ستحصل على الأصوات من الديمقراطيين أكثر من الجمهوريين؛ نظراً لانتمائه الأولي إلى الحزب. إدراكاً لهذا، قامت حملة دونالد ترامب بمحاولات لاستقطاب كينيدي الابن تحت مظلة الجمهوريين؛ مما أدى في النهاية إلى حصول ترامب على تأييد كينيدي. وقد ساعدت هذه الخطوة على تحييد كينيدي كتهديد لقاعدة الناخبين الجمهوريين وجذبت الديمقراطيين الذين انجذبوا إلى خطابه المعادي للمؤسسة؛ مما وسع من جاذبية ترامب.

2- دور الإعلام في دعم أو إضعاف مُرشحي الأحزاب الثالثة: في انتخابات الرئاسة لعام 2024، لجأ مرشحو الأحزاب الثالثة والمستقلون بشكل مُتزايد إلى وسائل التواصل الاجتماعي لمواجهة ميل وسائل الإعلام الرئيسية إلى تهميشهم. وتوفر وسائل التواصل الاجتماعي لهؤلاء المرشحين وسيلة مُباشرة للتواصل مع جمهورهم، وتوسيع نفوذهم، ولاسيما بين الناخبين الشباب والغاضبين؛ مُتجاوزةً الحواجز التقليدية للإعلام.

ومن بين المرشحين الرئيسيين من الأحزاب الثالثة: كورنيل ويست، وجيل ستاين، وهما الأكثر نجاحاً في بناء قاعدة جماهيرية قوية على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أدرك كلاهما إمكانات وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لتضخيم منصاتهم وتجاوز التركيز الإعلامي الرئيسي على الحزبين الرئيسيين.

ويتصدر كورنيل ويست من حيث الحضور على وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ يمتلك 823 ألف مُتابع على فيسبوك، ومليون مُتابع على إكس (تويتر سابقاً)؛ ما أتاح له حضوراً كبيراً على إكس ومُتزايداً على تيك توك؛ حيث لديه 22300 متابع؛ وهو ما ممكنه من التواصل مع المستخدمين الشباب المشاركين سياسياً. واستغل ويست هذه المنصات بفعالية للترويج لبرنامجه التقدمي والتفاعل مع جمهور يتجاوز نطاق وسائل الإعلام الرئيسية.

كما حققت جيل ستاين حضوراً كبيراً على وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ تمتلك 527 ألف مُتابع على فيسبوك و367200 متابع على إكس. وتركز ستاين على القضايا البيئية والعدالة الاجتماعية؛ مما يلقى صدى لدى التقدميين والمهتمين بتغير المناخ. ويمتلك حسابها على تيك توك 65 ألف مُتابع؛ مما يُظهر قدرتها على التكيف مع المنصات الجديدة والتواصل مع الناخبين الشباب. ورغم أن عدد متابعيها أقل قليلاً من ويست؛ فإن تاريخها السياسي القوي وقاعدتها الموالية يجعلانها قوة يُحسب لها حساب على وسائل التواصل الاجتماعي. ويمتلك حزب الخضر نفسه 102500 متابع على إكس و161 ألف على فيسبوك.

في المقابل، يتأخر تشيس أوليفر عن ويست وستاين من حيث التأثير في وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ يمتلك 12 ألف متابع على فيسبوك، و27100 متابع على إكس. ومع ذلك، يعوّض حزب الليبرتاريين الذي يمثله أوليفر عن ذلك ببصمة أكبر؛ حيث يمتلك 697 ألف متابع على فيسبوك و368700 على إكس. وعلى تيك توك، حصل الحزب على 430900 إعجاب؛ مما يُشير إلى وجود قوي في مجال التفاعل الرقمي، حتى وإن لم يتطابق عدد مُتابعي أوليفر الشخصي مع نظرائه.

3- صعوبات التمويل: أحد أكبر العوائق التي تواجه المرشحين المستقلين والأحزاب الثالثة في النظام السياسي

الأمريكي هو تأمين التمويل الكافي لحملاتهم. على عكس الحزبين الرئيسيين - الديمقراطي والجمهوري - اللذيْن يستفيدان من شبكات مانحين راسخة، ودعم الشركات، والوصول إلى لجان العمل السياسي (PACs)؛ إذ يواجه مرشحو الأحزاب الثالثة صعوبة في جمع الأموال اللازمة لإدارة حملات تنافسية. ويؤثر هذا النقص في التمويل في كل شيء؛ بدءاً من بنية الحملة والإعلانات وصولاً إلى التواصل مع الناخبين وتحفيزهم؛ مما يحد بشدة من قدرتهم على تحقيق تقدم على المستوى الوطني.

وقد اعتمدت جيل ستاين منذ فترة طويلة على التبرعات الشعبية والأموال العامة المطابقة لتمويل حملاتها. فغالباً ما تردع مواقف حزب الخضر المعادية للشركات المانحين الكبار من الشركات؛ مما يترك الحزب معتمداً على التبرعات الصغيرة من الناخبين المدافعين عن البيئة والنشطاء التقدميين. ففي عام 2016، تمكنت حملة ستاين من تأمين الأموال العامة المطابقة؛ مما ساعد على تعزيز وجودها في ولايات رئيسية. وفي انتخابات 2024، أصبحت ستاين ثاني مرشح يحصل على تمويل عام، وهو مصدر دعم حاسم للحملات الأصغر مثل حملتها. ويتيح التمويل العام للمرشحين المؤهلين الحصول على أموال حكومية مُقابل كل دولار يجمعونه، ولكن ذلك يأتي مع قيود، بما في ذلك سقوف إنفاق صارمة تجعل من الصعب التنافس مع خزائن الحزبين الرئيسيين.

ورغم ذلك؛ فإن قدرة ستاين على جمع أموال كبيرة في حملاتها السابقة تُظهر مرونة حزب الخضر في جذب المؤيدين الملتزمين. ومع ذلك، لا يزال الحزب يواجه صعوبات عندما يتعلق الأمر بجمع الأموال على نطاق واسع للوصول إلى عدد أكبر من الناخبين. ورغم أن برنامج ستاين يروق لفئة معينة من الناخبين؛ فإن اعتماد حزب الخضر على التبرعات الشعبية يمكن أن يكون سلاحاً ذا حدين؛ إذ إن هذه التبرعات غالباً ما تكون أقل بكثير مقارنة بالموارد المتاحة لمرشحي الحزبين الرئيسيين.

ويواجه كورنيل ويست تحديات مالية أشد حدة؛ إذ بصفته وافداً جديداً على السباق الرئاسي، لا يمتلك ويست شبكة تمويل واسعة مثل المرشحين من الأحزاب الأكثر رسوخاً. وكافحت حملته لجمع أموال كبيرة؛ مما قيد قدرته على بناء بنية تحتية قوية للحملة. ومثل ستاين، اعتمد ويست على التبرعات الشعبية، ولكن وضعه المستقل والقاعدة الصغيرة لحزب الوحدة يضيفان عقبة أخرى عندما يتعلق الأمر بتأمين الموارد اللازمة لإدارة حملة وطنية.

وعلاوة على ذلك، يجعل برنامج ويست - الذي يركّز على العدالة العرقية، والإصلاح الاقتصادي، ومعاداة الشركات - من الصعب جذب التبرعات الكبيرة من الشركات. ويضعه هذا في موقف مشابه لستاين؛ إذ يعتمد على التبرعات الفردية الصغيرة من الناخبين التقدميين الذين يدعمون رسالته. ومع ذلك، ومن دون نفس مستوى الشهرة والبنية التنظيمية مثل ستاين أو حتى بعض مرشحي الأحزاب الثالثة الآخرين، يواجه ويست معركة شاقة في جمع الأموال اللازمة للتنافس بفعالية في سباق 2024.

ومن ناحية أخرى، يستفيد تشيس أوليفر، مرشح حزب الليبرتاريين لعام 2024، من بنية حزبية أكثر رسوخاً عندما يتعلق الأمر بجمع الأموال، ولكن الحزب الليبرتاري لا يزال يواجه صعوبة في التنافس مع القوة المالية للحزبين الرئيسيين. ويميل حزب الليبرتاريين إلى جذب التبرعات من الأفراد الأثرياء الذين يتماشون مع منصته التي تدعو إلى الحكومة المحدودة والحرية الشخصية. على عكس حزب الخضر أو حزب الوحدة، كان الليبرتاريون أكثر نجاحاً تاريخياً في جذب التبرعات الكبيرة من الناخبين المحافظين مالياً الذين يدعمون مواقفهم المؤيدة للأعمال التجارية.

ومع ذلك، لا يزال حزب الليبرتاريين يواجه تحديات في توسيع نطاق جمع الأموال للتنافس مع الديمقراطيين والجمهوريين. ورغم أن الحزب يستفيد من قاعدة دعم ثابتة، بما في ذلك التبرعات من أفراد في قطاعي التكنولوجيا والمالية؛ فإن هذه المُساهمات غالباً ما تكون غير كافية لإدارة حملة وطنية تنافسية كاملة. وتعتمد استراتيجية جمع الأموال اللامركزية لحزب الليبرتاريين - المشابهة لحزب الخضر - على الجهود الشعبية؛ مما يحد من قدرته على الاستثمار بشكل كبير في الإعلانات والجهود التوعوية في جميع الولايات.

تأثير طويل الأمد:

على المدى الطويل، تُسهم الأحزاب مثل: حزب الليبرتاريين، وحزب الخضر، وحزب فورواد، وحزب الوحدة في الدفع باتجاه الإصلاحات الانتخابية، مثل: التصويت حسب التفضيل المرتب والانتخابات التمهيدية المفتوحة. وقد توفر هذه الإصلاحات للناخبين مزيداً من المرونة، وتقلل من الخوف من "إضاعة" أصواتهم على مرشحين غير رئيسيين. وفيما يلي يمكن استعراض الآتي:

1- حزب الليبرتاريين: يمتلك حزب الليبرتاريين أكبر إمكانات طويلة الأجل بين حركات الأحزاب الثالثة. فقدرته على الوصول إلى بطاقات الاقتراع في جميع الولايات الخمسين تمنحه ميزة هيكلية كبيرة على الأحزاب الثالثة الأخرى. هذا الانتشار الواسع يسمح للحزب بالمشاركة في كل دورة انتخابية؛ مما يعزز رؤيته وبنية انتخابية راسخة. وتجذب منصة الحزب الليبرتارية - التي تدعو إلى التدخل الحكومي المحدود، والحريات الشخصية، والحرية الاقتصادية - مجموعة متنوعة من الناخبين، بما في ذلك الجمهوريين المحافظين مالياً والديمقراطيين الليبراليين اجتماعياً. هذه المرونة الأيديولوجية الواسعة تجعله بديلاً طويل الأجل قابلاً للتطبيق للحزبين الرئيسيين.

وفيما يتعلق بالأداء، أظهر حزب الليبرتاريين نمواً ثابتاً. ففي عام 2016، حصل غاري جونسون على ما يقرب من 4.5 مليون صوت، وهو إنجاز كبير لمرشح من الأحزاب الثالثة. ويحقق الحزب أداءً جيداً باستمرار عبر الانتخابات،

رغم أنه لم يتمكن بعد من تحويل هذا النجاح إلى تأثير تشريعي ملموس.

2- حزب الخضر: يُعد حزب الخضر، الذي تأسس في عام 1984، قوة تقدمية مهمة، مع منصة تركّز على البيئة، والعدالة الاجتماعية، والاشتراكية الديمقراطية. واقتراحه الرئيسي، "الصفقة الخضراء"؛ إذ يدعو إلى التحول إلى الطاقة المتجددة لمواجهة كل من التدهور البيئي وعدم المساواة الاقتصادية. ومع ذلك، يعاني الحزب من صعوبة في الوصول إلى بطاقات الاقتراع؛ مما يجعله يواجه صعوبة في بناء وجود وطني. رغم ذلك، كان لحزب الخضر لحظات تأثير كبيرة، ولاسيما في عام 2000 مع رالف نادر، وفي عام 2016 مع جيل ستاين، التي حصلت على عدد كافٍ من الأصوات في الولايات المتأرجحة للتأثير في نتيجة الانتخابات.

ويجذب حزب الخضر بشكل أساسي التقدميين، المدافعين عن البيئة، ونشطاء العدالة الاجتماعية، لكن اقتراحاته الراديكالية بشأن الإصلاحات الاقتصادية والبيئية يمكن أن تنفر المعتدلين والناخبين الوسطيين. ولزيادة قابليته للتنافس، يجب على حزب الخضر توسيع منصته وجاذبيته خارج قاعدته الأساسية، على أن الحزب قد يحتاج إلى مزيد من الجهد لتحقيق وصول كامل إلى بطاقات الاقتراع، وإبراز الفوائد الاقتصادية للاقتصاد الأخضر لتوسيع قاعدته الشعبية.

3- حزب فورورد: تأسس حزب فورورد على يد أندرو يانغ، ويقدم نهجاً جديداً للسياسة الأمريكية، داعياً إلى إصلاحات انتخابية مثل: التصويت حسب التفضيل المرتب والانتخابات التمهيدية المفتوحة. وتم تصميم هذه الإصلاحات لتقليل الاستقطاب السياسي ومنح المرشحين المعتدلين والمستقلين فرصة أكبر في الانتخابات. ويشمل برنامج يانغ أيضاً الترويج للدخل الأساسي العالمي (UBI)، الذي يهدف إلى معالجة الاضطراب الاقتصادي الناجم عن الأتمتة والذكاء الاصطناعي، والعمل المناخي، مع استثمارات في تقنيات الطاقة النظيفة.

ورغم حداثة حزب فورورد؛ فإن تركيزه على الإصلاحات النظامية وكسر الحواجز في النظام السياسي الحالي قد لاقى استحساناً لدى الناخبين الذين سئموا الجمود الحزبي. ومع ذلك، لم يبن الحزب بعد حضوراً انتخابياً قوياً خارج نطاق العلامة التجارية الشخصية لأندرو يانغ، كما أن افتقاره إلى الاعتراف الوطني والوصول إلى بطاقات الاقتراع يحد من تأثيره الفوري؛ ومن ثم فهو يحتاج إلى توسيع الحضور الانتخابي عبر زيادة المرشحين في الانتخابات المحلية، وتوسيع نطاق برنامجه ليشمل قضايا أخرى مثل الرعاية الصحية.

4- حزب الوحدة: يتخذ حزب الوحدة نهجاً وسطياً؛ إذ يؤكد المسؤولية المالية، والحزبية المشتركة، وإصلاح الرعاية الصحية. فعلى عكس حزبي الخضر أو الليبرتاريين، اللذين يتخذان مواقف أكثر تطرفاً، يسعى حزب الوحدة إلى توحيد الناخبين الذين سئموا من التطرف الحزبي. ومع ذلك، يعاني حزب الوحدة من صعوبة الوصول إلى بطاقات الاقتراع والتعرف الوطني؛ مما يجعل من الصعب عليه التنافس في السباقات الكبرى. ويركز حزب الوحدة على الانتخابات المحلية ويهدف إلى بناء حضوره ببطء.

في الختام، يمكن القول إن الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024 تشكل لحظة حاسمة لمرشحي الأحزاب الثالثة والمستقلين، مع شخصيات مثل: كورنيل ويست، وجيل ستاين، وتشيس أوليفر؛ إذ تقدم وجهات نظر جديدة تتحدى هيمنة النظام الحزبي الثنائي. ورغم أن هؤلاء المرشحين يواجهون عقبات هائلة مثل: الوصول المحدود إلى بطاقات الاقتراع، والتغطية الإعلامية، والتمويل؛ فإن منصاتهم تتزايد شعبيتها بين الناخبين الذين يشعرون بالإحباط من الوضع السياسي الراهن.

الولايات المُتأرجحة:
كيف تُحسم نتيجة السباق الانتخابي الأمريكي 2024؟

◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

في الوقت الذي يحق فيه لنحو 240 مليون شخص أمريكي التصويت في انتخابات الولايات المتحدة هذا العام؛ فإن عدداً قليلاً نسبياً من السكان هو من يحسم مسألة من سيصبح الرئيس القادم للولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب ما يُعرف بظاهرة "الولايات المتأرجحة". هذه الولايات تتأرجح في اتجاهات تصويتها كما في استطلاعات الرأي ما بين المرشح الجمهوري تارة، والمرشح الديمقراطي تارة أخرى، ولكنها يُنظر إليها على أنها مفتاح الدخول إلى البيت الأبيض.

وهكذا، تؤدي هذه الولايات دوراً رئيسياً في تحديد الفائز بالانتخابات الرئاسية الأمريكية. ويصل عددها سبع ولايات في السباق الانتخابي لعام 2024، وهي: بنسلفانيا وميشيغان وويسكونسن، وهي الولايات المعروفة باسم ولايات حزام الصدأ، إلى جانب أريزونا وجورجيا ونيفادا وكارولينا الشمالية.

هذا التأرجح في استطلاعات الرأي وغياب اليقين بشأن من الذي سيفوز بتلك الولايات، يجعل حملتيْ المرشح الجمهوري والرئيس الأسبق دونالد ترامب والمرشحة الديمقراطية ونائبة الرئيس الحالي كامالا هاريس خلال الوقت الراهن تبذلان قصارى جهدهما لكسب أصوات الناخبين في تلك الولايات.

الولايات الأرجوانية:

تُعرف الولايات المتأرجحة في الأدبيات الأمريكية باسم "ولايات ساحة المعركة" أو "الولايات الأرجوانية"، وهي أي ولاية يتمتع فيها كلا الحزبين الرئيسيين بمستويات مماثلة من الدعم بين الناخبين -مع تقارب الديمقراطيين والجمهوريين في استطلاعات الرأي ببضع نقاط مئوية-، فعلى عكس الولايات الآمنة، أو ما يُعرف بالولايات الحمراء التي تميل للحزب الجمهوري، أو الولايات الزرقاء التي تميل إلى الحزب الديمقراطي، تتميز الولايات المتأرجحة بما يلي:

1- تغييرات مُستمرة: إن السمة الرئيسية للتصويت في تلك الولايات هي التغير المُستمر؛ مما يعني فشل استطلاعات الرأي في التنبؤ بفوز أي من المرشحين. فبينما تُشير استطلاعات الرأي خلال شهر يوليو 2024 إلى أن ست ولايات متأرجحة، وهي نيفادا وأريزونا وجورجيا وميشيغان وبنسلفانيا وويسكونسن، تدعم ترامب، بالرغم من كونها كانت الحاسمة في خسارته أمام بايدن في انتخابات 2020، تفيد نفس الاستطلاعات في الشهر التالي بأن تلك الولايات تتجه لتأييد المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس.

2- احتدام المُنافسة: نظراً لأن الهوامش التصويتية تكون مُتقاربة بين المرشحين؛ فإن هذه الولايات أكثر عرضة لخوض سباقات أكثر صرامة على مستوى الولاية في انتخابات التجديد النصفي القادمة، كما أن السباق الانتخابي الرئاسي يشهد معارك انتخابية حقيقية؛ إذ تبذل كل حملة على حدة كل ما في وسعها للفوز بأصوات المجمع الانتخابي. ونظراً لاستخدام معظم الولايات لنهج "الفائز يأخذ كل شيء" (The Winner-take-all) لتحديد ناخبي الرئاسة؛ فغالباً ما يقوم المرشحون

بتكثيف حملاتهم الانتخابية وتخصيص غالبية الإعلانات وإجراء المؤتمرات والزيارات لتلك الولايات لحسم المنافسة.

3- تحولات بمرور الوقت: تُعد حالة التأرجح غير دائمة؛ إذ تنتقل الولايات من كونها مُتأرجحة إلى كونها "آمنة" أي محسومة لصالح أحد الحزبين في فترات زمنية معينة، والعكس صحيح؛ إذ تنتقل ولايات أخرى "آمنة" إلى التأرجح بمرور الوقت واختلاف الظروف. فعلى سبيل المثال، كانت ولايتا نيو مكسيكو وأيوا متأرجحتان خلال انتخابات 2000 و2004، وبعد ذلك أصبحتا آمنتان، كما انتقلت كل من أريزونا وجورجيا من كونهما ولايتين متأرجحتين إلى الدوائر الآمنة على مدار العقدين الماضيين.

4- التأثر بالقضايا الانتخابية: من المعروف أن الولايات المُتأرجحة تُعد ضمن الأكثر تأثراً بالقضايا الانتخابية ومشكلات الرأي العام الأمريكي، وفي الأغلب تحظى هذه الولايات بأكبر قدر من النقاش في الانتخابات التمهيدية للأحزاب، ويتم التطرق لتلك القضايا بعد ذلك في مرحلة الدعاية.

على سبيل المثال، تُعد ولايات ما يُعرف باسم "حزام الصدأ" (الولايات التي اشتهرت سابقاً بكونها مراكز تصنيع ثقيل ثم تراجعت مستويات العمل ومستويات المعيشة بها) مثل: بنسلفانيا وميشيغان وويسكونسن؛ الأكثر تأثراً بالأزمات الاقتصادية التي واجهت الولايات المتحدة؛ ولذا، يحاول المرشحون جذب انتباه الناخبين في تلك الولايات عبر استعراض رؤيتهم حول قضية البطالة، وكيفية إعادة تشغيل المصانع المغلقة، التي انتقلت صناعاتها إلى دول أخرى مثل: الصين والمكسيك.

5- العوامل الديمغرافية: إن حركة الأشخاص في جميع أنحاء الولايات المتحدة بحثاً عن وظائف أو التقاعد وأسباب أخرى يمكن أن تتسبب في تحوّلات ديمغرافية، بما في ذلك التقلبات في التركيبة العرقية والإثنية للولاية إلى جانب الهجرة؛ وهي عوامل قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تغير النسيج السياسي للولاية وتوجهات ناخبيها؛ وهو أمر يدفع الولاية أحياناً باتجاه التأرجح.

عامل هاريس:

توقع محللو الانتخابات منذ فترة طويلة أن يتوقف السباق الانتخابي لعام 2024 على عدد قليل من الولايات المتأرجحة، لكن الزخم الديمقراطي بعد انسحاب الرئيس الحالي جو بايدن واختيار نائبته كامالا هاريس؛ يجعل بعض الولايات تتحول لساحة معركة أكثر من أي وقت مضى.

وتفيد التقديرات بأنه قبل انسحاب الرئيس جو بايدن، أظهرت استطلاعات الرأي أن ترامب كان متقدماً في معظم الولايات المتأرجحة السبع، إن لم يكن كلها. ولكن منذ تولي هاريس منصب المرشحة الديمقراطية، تتحرك نماذج التنبؤ لصالحها؛ ولاسيما وأن ترشيح هاريس أعاد تنشيط الناخبين الشباب، والناخبين من أصول مُهاجرة، كما أثرت بشكل إيجابي في وحدة الحزب الديمقراطي؛ ومن ثم قدرته على التعبئة.

خريطة انتخابية:

أصبحت سبع ولايات محل أنظار كل الأمريكيين ومحور اهتمام حملتيْ ترامب وهاريس؛ إذ تمتلك 93 صوتاً انتخابياً متاحاً في المجمع الانتخابي، ومن المرجح أن تكون تلك الأصوات العامل الحاسم إما في فوز ترامب أو هاريس.

وفيما يلي نتناول أبرز الأسباب التي تدفع نحو تأرجح الأصوات في تلك الولايات:

1- أريزونا والرهان ما بين الهجرة والإجهاض: تُصنف أريزونا على أنها ولاية مُتأرجحة بعد أن كانت في السابق معقلاً جمهورياً، إلّا إنها شهدت استثناءً في انتخابات 2020؛ حين كسر بايدن تأييد أريزونا للحزب الجمهوري وفاز بالولاية بهامش 0.3%، وانتخابات عام 1996، حينما دعمت الولاية بيل كلينتون في إعادة انتخابه. وتتأرجح الأصوات في أريزونا بسبب أمرين: الأول هو أنها تشهد تنوعاً سكانياً قوياً يمتد ما بين البيض والمواطنين ذوي الأصول الإفريقية إلى جانب الهنود الأمريكيين وسكان ألاسكا الأصليين، في حين أن الأمر الثاني يتعلق باتساع عدد الناخبين المُستقلين أو غير المُنتمين لتيار سياسي محدد؛ إذ تُشير تقديرات "مشروع الناخب المستقل" (The Independent Voter Project) إلى أن نسبة الناخبين المسجلين غير المنتمين ليست بقليلة، وقد وصلت لنحو 29.15% بدءاً من نوفمبر 2023.

وإذا كانت اتجاهات التصويت المُحتملة مُحيّرة بسبب عوامل ديمغرافية وحزبية؛ فإن الهجرة والإجهاض قضيتان انتخابيتان تؤديان أدواراً كبيرة في اتجاهات تصويت الناخبين في 5 نوفمبر 2024؛ فمن ناحية، يراهن الجمهوريون على تلك الولاية الحدودية التي عانت من سياسات الهجرة التي رسمتها الإدارة الديمقراطية برئاسة بايدن؛ فنظراً لضيق سكان الولاية من تزايد أعداد المهاجرين؛ فإن ترامب وحملته يأملان في أن تكون هذه القضية عاملاً حاسماً في تصويت ثلث الناخبين في أريزونا للحزب الجمهوري، خاصة وأن الهجرة والاقتصاد أبرز القضايا التي تأتي في أولويات اهتمام سكان أريزونا بحسب استطلاع تم إجراؤه في فبراير 2024.

ومن ناحية أخرى، يراهن الديمقراطيون على الفوز في الولاية؛ بسبب ما كشفته استطلاعات الرأي الأخيرة عن اكتساب هاريس مُؤخراً أرضية في الولاية بسبب قضية الإجهاض؛ إذ تفوقت على ترامب في استطلاعات الرأي بهامش ضيق لا يتعدى 0.7%. وعلى الرغم من تفوق الجمهوريين على الديمقراطيين في عدد الأعضاء المسجلين حزبياً، بنسبة 35% مقابل 29%؛ فإن تأخر الجمهوريين في استطلاعات الرأي التي تُشير إلى أن 49% من سكان الولاية يؤيدون الإجهاض مقابل 46% يعارضونه؛ يدفع الديمقراطيين لبذل مزيد من الجهد للفوز بأصوات تلك الولاية.

وعلى هذا النحو، أعلنت حملة هاريس أنها ستخصص 50 مليون دولار من ضمن 370 مليون دولار للولايات المتأرجحة لشراء الإعلانات في ولاية أريزونا الأمريكية، في حين خصص ترامب 2 مليون دولار لنفس الولاية.

2- جورجيا أرض مفتوحة للمُرشحين: تُعد جورجيا مثالاً رئيسياً على التحول من الولايات الآمنة إلى الولايات المتأرجحة؛ إذ فاز بايدن بالولاية في انتخابات 2020 أمام ترامب، في حين فاز الأخير بالولاية في انتخابات 2016 أمام هيلاري كلينتون؛ وهو ما كتب لها التحول لتكون ولاية مُتأرجحة. وفي يونيو 2024، صنفت "يو أس نيوز" الولاية على أنها "مُتعادلة" في الانتخابات الرئاسية لعام 2024، على الرغم من أن ثلث سكان جورجيا من أصل إفريقي؛ وهي واحدة من أكبر نسب السكان من ذوي الأصول الإفريقية في البلاد، ويُعتقد أن هذه التركيبة السكانية كانت فعالة في فوز بايدن بالولاية عام 2020، ومع ذلك؛ فإن الديمقراطيين كانوا قلقين بشأن تقلص حماس الناخبين تجاه بايدن، مع ترجيحات بأن تكون هاريس دافعاً لتحريك تلك الدائرة الانتخابية لصالح الحزب الديمقراطي.

وعلى الرغم من أن متوسط استطلاعات الرأي -وفقاً لصحيفة نيويورك تايمز في أوائل يوليو -2024 كشف عن أن ترامب يتقدم بنسبة 49% إلى 44% على بايدن حينما كان في السباق الانتخابي؛ فإن أحد الاستطلاعات يُفيد بأن ترامب يتقدم بنسبة 0.6% فقط على هاريس في ولاية جورجيا؛ وهي إشارة تعكس أن الولاية أصبحت أرضاً مفتوحة لكلا المرشحين.

وهكذا، يرى المراقبون أن ولاية جورجيا ساحة معركة حاسمة لكلا الزعيمين بينما يكافحان لكسب انتباه الناخبين في انتخابات تاريخية، وينعكس ذلك في أن ترامب يبذل قصارى جهده لتعبئة الناخبين في الولاية، فقد نظم تجمعاً حاشداً في مدينة روما بولاية جورجيا في مارس 2024، وفي المقابل، كانت جورجيا المحطة الأولى لحملة هاريس الانتخابية بعد ثلاثة أيام من انتهاء انعقاد المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي.

3- ويسكونسن وصعوبة التنبؤ بها: كانت ولاية ويسكونسن ولاية زرقاء (أي تميل للحزب الديمقراطي) آمنة، ثم فاز بها ترامب بهامش ضيق في انتخابات 2016؛ كأول جمهوري يفوز بها منذ 1984، ثم قلب بايدن الطاولة في انتخابات 2020، وحسم أصوات الولاية لصالحة أمام ترامب ذاته؛ أمر جعل الولاية متأرجحة بامتياز.

وتتعزَّز أهمية ويسكونسن في سباق 2024 باختيار الجمهوريين لمقاطعة ميلووكي كموقع لانعقاد مؤتمرهم الوطني يوليو الماضي، كما أنها زادت أهمية بعد اختيار هاريس لها كأول ولاية تزورها بعد إعلان بايدن دعم هاريس للترشح في السباق الانتخابي في يوليو الماضي.

4- بنسلفانيا ولاية محورية: تُعرف ولاية بنسلفانيا إلى جانب ميشيغان وويسكونسن، باسم ولايات "الجدار الأزرق"؛ لأنها كانت من الولايات التي تصوّت للديمقراطيين منذ عام 1992 حتى 2012، لكن الرئيس السابق والمرشح الجمهوري الحالي دونالد ترامب اخترق هذا الجدار حين فاز بتصويت الولاية في انتخابات 2016، متفوقاً على منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون بنسبة لم تتجاوز 0.7%.

ويرى المراقبون أن الولاية "محورية للحملات الرئاسية"؛ نظراً لأنها تضم ناخبين ذوي توجهات سياسية متباينة، فمن الناحية الحضرية؛ فإن معظم الناخبين الذي يعيشون في المدن الكبرى بالولاية مثل فيلادلفيا؛ "ليبراليون"؛ في حين أن معظم الناخبين في المناطق الريفية في بنسلفانيا "محافظون".

وتُعد بنسلفانيا الولاية الأهم من ضمن الولايات المتأرجحة؛ نظراً لأنها تمتلك 19 صوتاً في المجمع الانتخابي البالغ عدده 538 صوتاً؛ ومن ثم، يفضّل المرشحون عدم خسارتها، إلا أن الطريق إلى النصر لأي من المرشحين لا يزال صعباً في ظل تقارب الهوامش التصويتية بين المرشحين، فقد كشفت صحيفة نيويورك تايمز في 16 أغسطس 2024 عن أن متوسط استطلاعات الرأي يُشير إلى تقدم هاريس على ترامب بنسبة 49% مقابل 48% في ولاية بنسلفانيا، مع الأخذ في الاعتبار أن حملة ترامب تعوّل على أهمية فئة كبار السن في تلك الولاية؛ فمن بين 13 مليون شخص، بحسب تعداد عام 2020؛ فإن أكثر من 2.5 مليون منهم من كبار السن الذين يبلغون 65 عاماً أو أكثر، ويشكل هؤلاء كتلة تصويتية مؤثرة، كانت أحد الأسباب وراء فوز ترامب على كلينتون في انتخابات 2016.

وتُشير أولويات سكان بنسلفانيا إلى أن أجندة ترامب الانتخابية هي الأكثر توافقاً مع السكان فوفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجرتها شبكة "سي أن أن" في مارس الماضي، يتضح أن 4 من كل 10 ناخبين في الولاية ينظرون إلى الاقتصاد باعتباره القضية الأولى عندما يفكرون في اختيارهم الرئاسي؛ وهو أمر في صالح ترامب، الذي يسعى إلى توظيف فشل بايدن في الحد من معدلات التضخم المرتفعة.

5- ولاية نيفادا والتوازن الدقيق: على الرغم من فوز الحزب الديمقراطي بالولاية في انتخابات 2016 و2020، فإن ولاية نيفادا من الولايات المتأرجحة، ومع ذلك؛ يشعر ترامب بالثقة بشأن نيفادا؛ لأن استطلاعات الرأي في أواخر عام 2023 كشفت عن أن الناخبين في نيفادا أكثر ثقة في الجمهوريين؛ لأنهم قادرون على التعامل قضايا مثل: الاقتصاد والهجرة والتعليم، كما أن استطلاعات الرأي حتى منتصف يوليو تتفق على تقدم ترامب مقارنة ببايدن.

ويتفق المتخصصون في الشأن الانتخابي الأمريكي أن ولاية نيفادا تظهر دائماً توازناً دقيقاً في توزيع ناخبيها، وذلك في ضوء تنامي ثقل أصوات المستقلين داخل الولاية، والذين تتجاوز نسبتهم 30%، وخلافاً للولايات الأخرى؛ بإمكان سكان نيفادا غير الموافقين على أي من المرشح الجمهوري أو المرشح الديمقراطي، التصويت ببساطة لخيار "لا أحد من المرشحين"، وهو احتمال تتيحه لهم الولاية رسمياً على أوراق الاقتراع.

6- ميشيغان وثقل الأصوات العربية والعمالية: اعتادت ولاية ميشيغان التصويت لصالح الحزب الجمهوري خلال فترات السبعينيات والثمانينيات، تغير ذلك مؤخراً وأصبحت تصنف ضمن الولايات المتأرجحة، ولاسيما في ظل انتزاع بايدن الولاية في انتخابات 2020. وتُعد ميشيغان من الولايات العشر الأولى بين جميع الولايات الأمريكية من حيث عدد أصوات المجمع الانتخابي؛ إذ تمتلك 15 صوتاً انتخابياً؛ مما يجعلها تؤدي دوراً حاسماً في السباق إلى البيت الأبيض.

وتجدر الإشارة إلى أن ميشيغان أحد معاقل كتلة التصويت ذات الأصول العربية؛ إذ يتجاوز عدد العرب في الولاية نحو 211 ألف شخص. وتشير التقديرات إلى أن هاريس تسعى إلى استعادة تأييد الناخبين العرب وجذبهم نحو الحزب الديمقراطي بعد أن شعروا بالتهميش جراء طريقة تعاطي الرئيس جو بايدن مع حرب غزة وتأييده المطلق لإسرائيل.

وإلى جانب أصوات الكتلة العربية، تأتي النقابات العمالية لتكون عاملاً حاسماً في الفوز بأصوات تلك الولاية؛ ومن ثم يأمل كل من ترامب وهاريس في تأمين أصوات أعضاء نقابة عمال صناعة السيارات وأعضاء نقابة سائقي الشاحنات.

وعلى الرغم من أن هاريس تحافظ على تقدم طفيف على ترامب بنسبة 48% مقابل 46%؛ فإن أغلبية استطلاعات الرأي في أغسطس 2024 تشير إلى أن ما يقرب من 25% من الناخبين في ميشيغان لم يقرروا بعد من سيصوتون له في نوفمبر المقبل.

7- كارولينا الشمالية وتقليص فجوة الفارق: كانت ولاية كارولينا الشمالية من الولايات التي تصوت عادة لصالح الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية، كما كانت الهوامش بين المرشحين الديمقراطيين والجمهوريين أصغر في الانتخابات الأخيرة، وتضع الأصوات الانتخابية الستة عشر التي تملكها، الولاية في المراكز العشرة الأولى بين جميع الولايات؛ مما يجعلها محورية لكل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

وهكذا، استحوذت الولاية على اهتمام ترامب وبايدن وفيما بعد كامالا هاريس. فخلال العام الجاري فقط، زار ترامب الولاية ثلاث مرات في شهور مارس ويوليو وأغسطس، للمشاركة في تجمعات انتخابية خاصة بحملته، انتقد فيها الديمقراطيين. وبالمثل، زار بايدن الولاية عدة مرات.

اهتمام مُتزايد:

في ضوء أن الولايات المتأرجحة تبدو العامل الحاسم لفوز ترامب أو هاريس؛ فإن دلالات الاهتمام بتلك الولايات جاءت على النحو التالي:

1- حملات إعلانية وزيارات مكوكية: مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، تزور الحملتان الولايات المتأرجحة وتنشران إعلانات جديدة، فعلى سبيل المثال، أطلقت نائبة الرئيس كامالا هاريس إعلاناً جديداً يُذاع حالياً في الولايات المتأرجحة حول القدرة على تحمل تكاليف الإسكان، وقالت فيه إنها إذا انتُخبت ستبني ثلاثة ملايين منزل جديد وتساعد المشترين لأول مرة على دفع أقساطهم الأولية، مع تقديرات تفيد بأن تكلفة الإعلان وصلت لنحو 150 مليون دولار، وإلى جانب ذلك، أطلقت هاريس ووالز جولة بالحافلات عبر جورجيا. في حين واصل فريق ترامب-فانس حملته الانتخابية ملقياً باللوم على إدارة بايدن-هاريس في التضخم.

2- خدمات إعلامات خاصة: قررت شبكات "سي بي أس" و"أن بي سي" و"آيه بي سي" و"فوكس" إتاحة خدمة بث تلفزيونية أُطلق عليها Swing State Election News لاستعراض الأخبار المحلية في الولايات المتأرجحة، إدراكاً لأهمية تلك الولايات باعتبارها أحد أهم المحددات لمستقبل السباق الانتخابي الأمريكي، وسوف تقوم خدمة البث بإذاعة كل ما هو محلي في تلك الولايات، إلى جانب متابعة كيفية شن الحملات هناك عن كثب.

وفي التقدير، يمكن القول إن الدور الذي تؤديه الولايات المتأرجحة في حسم الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تزايد مستمر، يدعم ذلك حالة الاستقطاب الكبيرة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، بالإضافة إلى تزايد أعداد المستقلين بهذه الولايات؛ وهو ما يرجح تخصيص مزيد من الموارد والوقت من قبل الحزبين لنيل أصواتهما.

عدوى الاستقطاب:
تأثير مشاهير الفن والرياضة والتكنولوجيا في الانتخابات الأمريكية

◄ **د. مها علام**
مديرة وحدة الدراسات الأمريكية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُجرى الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024 في مشهد معقد وفي خضم حالة واسعة النطاق من الاستقطاب والانقسام السياسي؛ الأمر الذي انعكس أيضاً على أداء المشاهير. فرداً على نشر صورة مُعدلة بواسطة الذكاء الاصطناعي تُوحي بأنها تدعم المرشح الجمهوري دونالد ترامب، أكدت نجمة البوب، تايلور سويفت، في 10 سبتمبر، دعمها للمرشحة الديمقراطية كامالا هاريس؛ وهو ما دفع ترامب لأن يعلق على منصته "تروث سوشيال"، قائلاً: "أنا أكره تايلور سويفت".

ومن جهته، نشر إيلون ماسك، عبر حسابه على شبكة "إكس" (X)، تعليقاً على تعرض ترامب لمحاولتي اغتيال، متسائلاً عن سبب عدم تعرض الرئيس جو بايدن أو المرشحة هاريس لأي محاولة اغتيال، وهو ما اعتبره البيت الأبيض خطاباً "غير مسؤول" ومحرض على العنف، وذلك قبل أن يقوم ماسك بحذف هذا المنشور صباح يوم 16 سبتمبر. وفي هذا السياق، تُثار التساؤلات بشأن حدود تأثير المشاهير من غير السياسيين في السباق الرئاسي الأمريكي الحالي.

مواقف المشاهير:

في ضوء حالة واسعة النطاق من الاستقطاب والانقسام السياسي، يتجه كلا المعسكرين الديمقراطي والجمهوري إلى تسخير الأدوات كافة التي من شأنها تعزيز فرص فوزه في انتخابات نوفمبر المقبل، ومن هذه الأدوات التعويل على المشاهير في الدعاية وتحفيز الشارع الأمريكي على المشاركة. وقد عرّف المؤرخ دانيال بورستين المشاهير بأنهم "أشخاص معروفون بشهرتهم"، بينما وصف عالم الاجتماع الأسترالي روبرت فان كريكن المشاهير بأن لهم "صفة أو مكانة تتميز بالقدرة على جذب الانتباه".

وكنتيجة للتأثير المتزايد للمشاهير، ظهر مصطلح "رأس مال المشاهير" (celebrity capital)، الذي يتم النظر إليه بوصفه "الوعي العام بالمشاهير، ومعرفة الجمهور بهم، ومحبتهم، وشخصيتهم، وسمعتهم"، بطريقة تسهم في زيادة الثقة المتصورة والمصداقية والموثوقية فيهم. وقد أدى المشاهير دوراً في السياسة بشكل عام، وفي الانتخابات الرئاسية على وجه الخصوص. وهو ما يمكن تتبعه منذ انتخابات عام 1920، حينما أيّد بعض نجوم السينما مثل ليليان راسل، المرشح الجمهوري آنذاك وارن هاردينغ. وبفضل قواعدهم الجماهيرية وقدرتهم على الوصول إلى وسائل الإعلام، فضلاً عن فرصهم للتواصل مع المؤسسات الوطنية والدولية، يتمتع المشاهير بقدرة كبيرة على الترويج لآرائهم ومواقفهم.

ويمكن تحليل أبرز المواقف التي أطلقها المشاهير تفاعلاً مع السباق الرئاسي الأمريكي 2024، في التالي:

1- التباين بين نجوم الفن والرياضة: على مدار سنوات، أدى نجوم هوليوود البارزين مثل: روبرت دي نيرو، وميريل ستريب وغيرهم، دوراً مهماً في الانتخابات الأمريكية، من خلال إعلان دعمهم لأحد المرشحين. وترى أغلب التحليلات أن نجوم الفن أكثر ميلاً للحزب الديمقراطي، لكن في السباق الرئاسي الحالي اتجه فريق من الفنانين لتأييد ترامب. ويُنظر إلى دعوة الفنان جورج كلوني الرئيس بايدن إلى الخروج من السباق الحالي، كعامل مؤثر في انسحابه. وعلى الرغم من التغريدة التي كتبتها مغنية الراب كاردي بي، والتي قالت فيها إنها لن تدعم بايدن، فقد اتجهت لدعم هاريس. وبعد

رفضها تأييد مرشح في عام 2020، قالت المؤلفة والإعلامية مارثا ستيوارت إنها ستدعم هاريس.

وتوالت المواقف المؤيدة من نجوم الفن لصالح حملة (هاريس – والز)، وأبرزها: نجمة البوب تايلور سويفت، ونجمة البوب بيلي إيليش، والمغنية أوليفيا رودريغو، والفنانة باربرا ستريسند، والموسيقي جون ليجند. كما أعلن المخرج سبايك لي، والسيناريست آرون سوركين، والمخرج كين بيرنز، دعمهم لهاريس. وفي ذات السياق، اعتبرت بعض التعليقات أن فنانة البوب البريطانية تشارلي إكس سي إكس، قد عززت دعم جيل "زد" لهاريس. وبينما لم تعلن الفنانة بيونسيه عن تأييدها العلني لهاريس، فقد منحت حملتها الإذن باستخدام أغنيتها "فريدوم" في مقطع فيديو لزيارتها الرسمية الأولى لمقر الحملة. كما شارك مجموعة من الفنانين مثل: نيك أوفرمان وجين فوندا وبن ستيلر وغيرهم في تجمع افتراضي "كوميكس من أجل هاريس"، والذي ورد أنه جمع ما يقرب من نصف مليون دولار للحملة.

وفي المقابل، كان الموسيقي كيد روك صريحاً بشأن دعم ترامب، كما ألقت مغنية الراب ونجمة التلفزيون أمبر روز خطاباً في المؤتمر الوطني الجمهوري الذي حضره أيضاً نجوم الموسيقى، كريس جانسون وجيسون ألدين. واعتبرت الممثلة روزان بار، المؤيدة لترامب، أن اختيار والز كنائب الرئيس يُعد "سبباً آخر لكون هاريس كارثة". وفي تجمع حاشد في لاس فيجاس، قدم ترامب الشكر لنجم الريغيتون، نيكي جام، على تأييده. ومن جانبها، قالت مغنية الراب أزيليا بانكس العام الماضي إنها ستصوت لصالح ترامب، وظهرت في تجمع جماهيري في فلوريدا هذا الصيف، كما دافع الممثل جون فويت عن ترامب في مناسبات عديدة.

ويتضح أن نجوم الفن أكثر ميلاً لهاريس، بينما يتجه نجوم الرياضة – بشكل أكبر – لدعم ترامب، وفي مقدمتهم دانا وايت، الرئيس التنفيذي للمنظمة العالمية للفنون القتالية المختلطة "يو إف سي" (Ultimate Fighting Championship). وعلى الرغم من أن نجم كرة القدم الأمريكية باتريك ماهومز لم يدعم أي مرشح، حتى الآن؛ فإن ترامب قد قدم الشكر إلى زوجته بريتاني ماهومز؛ بسبب دفاعها عنه على مواقع التواصل الاجتماعي. ومن جهته، أعلن المصارع المحترف السابق، هالك هوغان، دعمه لترامب خلال المؤتمر الوطني الجمهوري، واصفاً إياه بأنه "أعظم رئيس للولايات المتحدة". وكذا، اعتبر ديف بورتنوي، مؤسس شركة (Barstool Sports)، أن التصويت لصالح ترامب كان "أمراً لا يحتاج إلى تفكير".

2- صدام بين أقطاب التكنولوجيا: على الرغم مما يبدو كميل عام من أقطاب التكنولوجيا صوب اليسار، كشفت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، في 31 أغسطس الماضي، عن أن وادي السيليكون يشهد "انقساماً غير مسبوق" في الآراء السياسية بين أقطاب عالم التكنولوجيا، على خلفية الاستقطاب المصاحب للسباق الرئاسي الجاري. فقد دعمت مجموعة صغيرة ومؤثرة من القادة، بمن فيهم ماسك، المرشح الجمهوري، بل وأصبحوا أكثر صراحة بشأن تغيير ولاءاتهم الحزبية؛ إذ لم يقف الأمر عند دعم ماسك لترامب، وإنما وصل إلى وصفه للمستثمر التقني الديمقراطي فينود خوسلا بـ"المختل".

وفي المقابل، علق آرون ليفي، الرئيس التنفيذي لشركة "بوكس"، والمؤيد للمرشحة الديمقراطية، على تأييد المستثمر ديفيد ساكس لترامب، معتبراً أن هذا التأييد جاء تحت تأثير "شراب السعال". هذا، واتجهت السيدات العاملات في قطاع التكنولوجيا إلى دعم هاريس؛ إذ كوَّنَّ مجموعات مثل: (Tech4Kamala)، و(VCs for Kamala)، و(Founders for Kamala)؛ من أجل حشد الدعم للمرشحة الديمقراطية.

وقد تسبب اختلاف المواقف السياسية في الإضرار بعلاقة الصداقة بين ريد هوفمان وبيتر ثيل، اللذين عملا معاً سابقاً في (PayPal)؛ إذ أصبح هوفمان داعماً قوياً للحزب الديمقراطي، وتبرع بملايين الدولارات لحملة بايدن ثم هاريس، بينما أعلن ثيل دعمه لترامب. بالإضافة إلى ذلك، أخلت التباينات السياسية بالعلاقات التجارية التي جمعت بين بن هوروفيتز، المؤسس المشارك لشركة (Andreessen Horowitz)، ومايكل موريتز، الرئيس السابق لشركة (Sequoia Capital)، إذ نشر الأول مقالاً وصف فيه التحول الذي قام به الأخير من دعمه للحزب الديمقراطي إلى الجمهوري بـ"اللغز".

ومن جانبه، نشر شون ماغواير، الشريك في (Sequoia)، على منصة (إكس)، أنه تبرع بمبلغ 300 ألف دولار لحملة ترامب، بالرغم من دعمه لهيلاري كلينتون في الانتخابات الرئاسية لعام 2016. فيما اعتبرت نسيم سياني، الشريك العام في مؤسسة (Emeline Ventures)، أن دعم شركة أندريسن وهورويتز لترامب أصبح بمثابة "صاعق" للعاملين في مجال التكنولوجيا؛ ونتيجة لما تسببت به حملات الدعم من خلافات واضحة داخل هذا القطاع، تعالت الأصوات بضرورة توقف هذا الاستقطاب، وفي مقدمة ذلك إعلان مارك بينكوس، المؤسس المشارك لشركة ألعاب الفيديو (Zynga)، أنه لن يدعم أياً من المرشحين على الرغم من تاريخه المرتبط بدعم القضايا الديمقراطية.

حدود التأثير:

على الرغم مما تكشفه بعض استطلاعات الرأي من تواضع تأثير التأييد الذي يقدمه المشاهير للمرشحين في الانتخابات الأمريكية؛ فإن التحليلات تكشف وبشكل واضح عما هو أعمق من ذلك. فقد كشف استطلاع للرأي قام به مركز "بيو" للأبحاث في شهر مايو الماضي عن اتجاه نسبة محدودة من الأمريكيين تصل إلى 4% إلى الحصول على معظم معلوماتهم عن السياسة والانتخابات من المشاهير والمؤثرين في مواقع التواصل الاجتماعي. وعلى النقيض من ذلك، توصلت دراسة أجراها مركز "آش للحوكمة الديمقراطية والابتكار" التابع لجامعة هارفارد، في أغسطس الماضي، إلى أن المشاهير يؤدون دوراً مؤثراً في تعزيز المشاركة المدنية، موضحة أن هناك فجوة بين ما يقوله الناس عبر استطلاعات الرأي بأنهم لا يتأثرون بأصوات المشاهير في السياسة، وما تكشفه الأدلة من وجود تأثيرات كبيرة.

وتعليقاً على تأثير دعم المشاهير في فرص المرشحين، تقول جوزفين هارمون، الأستاذة المساعدة للعلوم السياسية في جامعة نورث إيسترن بلندن، إن تأييد المشاهير يمكن أن "يضيف القليل

من الغبار الذهبي إلى مكانة السياسي". كما ترى ميغان دنكان، أستاذة الاتصالات في جامعة فرجينيا للتكنولوجيا، أن المشاهير يمكن أن يكونوا سبباً للحماس تجاه مرشح بعينه ودافعاً للمشاركة، معتبرة أن الارتباط العاطفي بالمشاهير يمكن أن يساعد على نقل "هذه المشاعر إلى الحملات السياسية". وهو تعليق مشابه لما ذهب إليه أنتوني جي نونس، أستاذ العلوم السياسية بجامعة تينيسي، الذي اعتبر أن مواقف المشاهير تؤثر في "مشاعر الحماس والغضب والقلق" تجاه المرشحين. وفيما يلي تحليل لأهم عوامل التأثير التي يمتلكها المشاهير في الانتخابات الرئاسية الأمريكية:

1- قوة التوجيه: يملك المشاهير درجة كبيرة من قوة التأثير في الشارع الأمريكي، وهذه القوة التي وصفتها بعض التحليلات، وفي مقدمتها الدراسة المشتركة لألفريد آرتشر بالتعاون مع آخرين، والمنشورة في مارس 2020، بـ"القوة المعرفية" (epistemic power)، التي يتمكن من خلالها المشاهير من التأثير "فيما يفكر فيه الناس، ويؤمنون به، ويعرفونه". وتستند هذه "القوة المعرفية" إلى عدد من الأمور، من بينهما المصداقية المتصورة، بالإضافة إلى الاهتمام الذي يستند إلى كون المشاهير وأخبارهم عامل جذب لانتباه الشارع. وهو الأمر الذي دفع السيناتور الأمريكي السابق، أرلين سبيكتر، إلى القول إنه "عندما تتحدث هوليوود، يستمع العالم". واتصالاً بذلك، كشفت الدراسة التحليلية التي قدمها كل من أندرو بيز وبول بروير، في يونيو 2008، عن أن التعرض للأخبار المتعلقة بتأييد أوبرا وينفري للمرشح الديمقراطي آنذاك، باراك أوباما، خلال الانتخابات التمهيدية، قد أسهم في تزايد الاعتقاد بأنه أكثر احتمالاً للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي في تلك الانتخابات. كما تبين أن دعم وينفري قد أدى إلى زيادة المشاركة الإجمالية للناخبين والأصوات الداعمة لأوباما بما يقدر بنحو مليون صوت. وفيما يتعلق بالسباق الرئاسي الجاري، هناك مؤشرات على وجود تخوف لدى حملة ترامب بسبب التأييد الذي أبدته سويفت لـهاريس؛ لما لها من تأثير في الشباب.

2- الدعم المالي: لا يتوقف تأثير التأييد الذي يقدمه المشاهير عند حدود تعزيز شعبية أحد المرشحين وتشجيع المواطنين على التصويت، وإنما يتصل أيضاً بالدعم المالي الذي يتم إما عبر تقديم مساهمات مباشرة أو المشاركة في حملات جمع التبرعات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما قام به الممثلان جورج كلوني وجوليا روبرتس في يونيو الماضي من مساعدة حملة بايدن على جمع 28 مليون دولار بحفل لوس أنجلوس، وهو ما تم النظر إليه كرقم قياسي. وخلال عطلة عيد العمال، استضافت رئيسة تحرير مجلة (Vogue)، آنا وينتور، ومصممة الأزياء توري بيرش، حملة لجمع التبرعات للحزب الديمقراطي بنيويورك. كما كشفت وكالة "بلومبرغ"، في 5 سبتمبر، عن أن الممثلَيْن مات ديمون ولين مانويل ميراندا سيحضران حملة جمع تبرعات لهاريس بنيويورك خلال نفس الشهر.

إضافة إلى ذلك، يظهر أقطاب التكنولوجيا كداعمين ماليين لكلا المرشحين الرئاسيين. فوفقاً لصحيفة "وول ستريت جورنال"، موّل قادة التكنولوجيا حملة هاريس بنحو 204 ملايين دولار، بينما حصلت حملة ترامب على نحو 47.5 مليون دولار. كما شارك ريد هوفمان، المؤسس المشارك لمنصة "لينكد إن" (LinkedIn)، في استضافة حفل تبرعات لصالح هاريس بسان فرانسيسكو جمع أكثر من 13 مليون دولار، وفقاً لتقرير صحيفة "وول ستريت جورنال" المنشور في 31 أغسطس الماضي. فيما تكشف السجلات العامة عن اتجاه بعض أقطاب التكنولوجيا للتبرع للجنة عمل سياسية جديدة مؤيدة لترامب تُسمى (America PAC)، والتي تضم رموزاً كبيرة لديهم علاقات مع (SpaceX) و(Paypal)؛ وهو ما يُتوقع أن يتسع نطاقه في ضوء الدعم الذي قدمه ترامب للعملات المُشفرة.

3- توظيف وسائل التواصل الاجتماعي: عزز انتشار شبكات التواصل الاجتماعي قدرة المشاهير على الوصول إلى أعداد كبيرة دون الحاجة إلى التنقل عبر "حراس البوابة" في الإعلام التقليدي؛ ومن ثم، يمكن للمشاهير، بفضل متابعيهم الكُثر على هذه الشبكات الاجتماعية، أن يعززوا جاذبية السياسيين المتنافسين في مسار الحملة الانتخابية؛ وهو الأمر الذي عزز النظر إلى عدد المتابعين كعنصر قوة للمشاهير؛ وذلك في ضوء أن الانتشار الإعلامي بمثابة "الأكسجين" الذي يتنفس به المشاهير. ويكمن التأثير الأوسع في الجمهور الأصغر سناً الذي يبدي اهتماماً أقل بمتابعة السياسة؛ مما يعزز التأثر بالمواقف السياسية للمشاهير.

ولعل هذا ما أكدته الدراسة التي أجراها مركز "آش للحوكمة الديمقراطية والابتكار"، في أغسطس الماضي، مشيرة إلى أن "المشاهير يتمتعون بقدرة فريدة على التواصل مع الأجيال الأصغر سناً"، و"أن سيطرتهم على وسائل التواصل الاجتماعي ووجودهم عليها يضعهم كمصدر مركزي للمعلومات". وهو ما يمكن استقراؤه في التأثير الذي تسببت فيه سويفت، فقد حصد منشورها الذي نشرته على منصة "إنستغرام" عقب المناظرة الأولى التي جمعت ترامب وهاريس، والذي أبدت فيه تأييدها لمرشحة الحزب الديمقراطي، أكثر من مليون إعجاب في أقل من 15 دقيقة، فيما زار رابط التسجيل الخاص بالمشاركة للتصويت الذي وضعته بمنشورها ما يتجاوز 300 ألف عقب نشره مباشرةً، حتى يوم 11 سبتمبر الجاري، حسبما أفادت إدارة الخدمات العامة التي تشرف على الموقع، لشبكة "أن بي سي نيوز" الأمريكية.

مجمل القول، إنه على الرغم من التأثير الكبير والواضح لدور المشاهير في السياسة الأمريكية بشكل عام، والسباق الرئاسي الحالي على وجه الخصوص؛ يظل من الصعب تحديد الخطوط الفاصلة بين الدور الذي يقوم به المشاهير وبين العوامل المؤثرة الأخرى في المشهد الانتخابي؛ ومن ثم، وفي ضوء انقسام المشاهير بين هاريس وترامب، تتضح صعوبة تحديد تأثير المشاهير في ترجيح كفة أحدهما على الآخر في انتخابات 5 نوفمبر المقبل. إضافة إلى ذلك، ترتبط صعوبة تحديد أبعاد هذا التأثير بضرورة الانتظار حتى الوصول إلى نتائج صناديق الاقتراع، وهي النتائج التي يصعب فهمها وتحليلها اعتماداً على عامل واحد يستند إلى دور المشاهير. كما تظل مسألة التلاعب التي ربما تتم عبر توظيف الذكاء الاصطناعي، إشكالية أخرى قد تسهم في اتساع حدة ونطاق الخلافات والتجاذبات أكثر من كونها توفر الدعم لأحد المرشحين. وأخيراً، نظراً لاحتدام السباق الرئاسي الجاري، واتساع نطاق الاستقطاب والانقسام السياسي؛ يتضح أن الدور الذي يقوم به المشاهير يسهم في مزيد من إشعال الموقف عبر "سكب مزيد من الزيت على النار".

كتلة مُرجِّحة:

مُحددات تصويت "الجيل زد" في الانتخابات الأمريكية 2024

◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

باعتباره واحداً من أكبر وأكثر الأجيال تنوعاً في تاريخ الولايات المتحدة، يُتوقع أن يؤدي "الجيل زد" دوراً حاسماً في انتخابات الرئاسية الأمريكية، والمقرر إجراؤها في نوفمبر 2024، بين المرشحين: الديمقراطية كامالا هاريس والجمهوري دونالد ترامب؛ إذ يمثل هذا الجيل نحو 20% من السكان، ويشكلون ما يقرب من 41 مليون ناخب مُؤهّل، وقد يتضاعف تأثيرهم بشكل خاص مع انضمام 8.3 مليون ناخب جديد من هذه الفئة العمرية منذ انتخابات التجديد النصفي بالكونغرس الأمريكي في نوفمبر 2022.

ويُشار إلى "الجيل زد" بأنه الجيل الذي ولد بعد منتصف التسعينيات، وهم الأفراد الذي نشأوا في عصر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وأكثر احتكاكاً بالتكنولوجيا عن أي جيل سابق لهم.

تأثير مُتزايد:

يتزايد تأثير "الجيل زد" بشكل متواتر، وهو ما يمكن توضيح أبعاده فيما يلي:

1. الجيل الأكثر تنوعاً: يُعد الجيل زد الأكثر تنوعاً بين الأجيال؛ إذ يُعرّف نسبة كبيرة من أفراده بأنهم ينتمون إلى الأقليات العرقية. ويؤدي هذا التنوع دوراً كبيراً في تشكيل ميولهم السياسية، حيث يميلون بشكل خاص نحو السياسات التقدمية. ووفقاً لجامعة "تافتس"، يُعد "الجيل زد" واحداً من أكثر الأجيال تنوعاً عرقياً وإثنياً؛ إذ يُعرّف 55% بأنهم بيض، و22% لاتينيون، و14% من ذوي البشرة السمراء، و4% متعددو الأعراق، و4% آسيويون، والبقية من أعراق أخرى. وهذا التنوع يُسهم في دفع مجموعة واسعة من الاهتمامات السياسية، مع إيلاء أهمية خاصة للعدالة الاجتماعية والمساواة العرقية بالنسبة لكثيرين منهم.

ومع ذلك، فإن الجيل زد ليس مجموعة مُتجانسة؛ إذ تتباين سلوكياتهم السياسية بناءً على القيم، والهويات، والخلفيات الاقتصادية والاجتماعية، ومستويات المشاركة. فبينما يهتم الكثير منهم بالقضايا التقدمية مثل: التغير المناخي، والعدالة الاجتماعية، وضبط السلاح، وحقوق الإنجاب، يميل آخرون إلى القيم المحافظة أو الأفكار الليبرالية، ويشترك الجميع في الشعور بالإحباط من السياسة التقليدية، مُفضلين التركيز على الحركات الشعبية خارج النظام الانتخابي التقليدي.

2. دور مُؤثر في الانتخابات: في عام 2022؛ بلغت نسبة مُشاركة "الجيل زد" نحو 28% في الانتخابات العامة في الولايات المتحدة، ولكن دراسة من جامعة "تافتس" تتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 50% في عام 2024. وقد كانت الشابات مؤثرات بشكل خاص في انتخابات 2022؛ إذ صوّت 71% منهن لصالح الديمقراطيين مُقارنة بـ53% من الشباب الذين دعموا الجمهوريين. ويسلط هذا الضوء على القوة المُتزايدة للنساء الشابات اللاتي يمكن أن يكون لهن تأثير كبير مرة أخرى في نتائج الانتخابات.

ومع تضافر "الجيل زد"، و"جيل الألفية"، والذي يُعنى به الجيل الذي ولد في الفترة من بداية الثمانينيات حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي؛ فإنهما يشكلان الآن ما يقرب من

نصف الناخبين (49%)، وهو رقم هائل. لكن مدى مشاركتهم في التصويت لا يزال غير مؤكد. فبينما تتوقع دراسة جامعة "تافتس" نسبة مشاركة مرتفعة، تبقى مجلةFortune مُتشككة؛ إذ تُشير إلى أن جزءاً كبيراً من "الجيل زد" قد لا يصوت، لشعوره بأن أياً من الأحزاب السياسية الرئيسية لا يعالج القضايا التي تهمهم بشكل كافٍ.

3. تباين مستوى التفاعل السياسي: تُظهر بيانات استطلاعية اختلاف مستويات التفاعل السياسي لدى "الجيل زد"؛ إذ أظهر استطلاع للرأي نشرته موقع شركة ستاتيستا Statista، المتخصصة في البيانات، في أغسطس 2024 أن 32% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً يراقبون الانتخابات عن كثب، بينما 31% مهتمون إلى حد ما، و21% يبدون اهتماماً ضئيلاً، و16% لا يولون أي اهتمام؛ ومع ذلك، كشفت دراسة من جامعة UCLA أن أكثر من نصف "الجيل زد" (56.4%) يبقون على اطلاع جيد بالأخبار، و57% من هؤلاء أعربوا عن اهتمامهم بدعم كامالا هاريس، في المقابل، 70% من الذين لا يتابعون الأخبار بشكل مستمر غير متأكدين من دعمهم لها أو لا يعرفون لمن سيصوتون.

وتُعد منصات التواصل الاجتماعي مثل: TikTok و-Insta gram وSnapchat هي المنصات الأساسية لتفاعل "الجيل زد" السياسي. ولا يقتصر استخدامهم لهذه المنصات على استهلاك الأخبار، بل أيضاً في تنظيم الحركات. فحملات مثل تلك التي تقوم بها منظمةDoSomething لزيادة نسبة التصويت في هيوستن، وتكساس لصالح كامالا هاريس، تظهر الأهمية المتزايدة لوسائل التواصل الاجتماعي في الوصول إلى ناخبي "الجيل زد" في المناطق الحاسمة.

قضايا الاهتمام:

يمكن رصد أهم اتجاهات "الجيل زد" تجاه بعض القضايا كما يلي:

1. تكلفة المعيشة: وفقاً لدراسة من U.S. News؛ فإن 70% من الشباب البالغين يشعرون بالقلق بشأن التضخم وتكلفة المعيشة.

2. الإجهاض وحقوق الصحة الإنجابية: تُشير الإحصائيات إلى أن 40% من "الجيل زد" يعتبرون الوصول إلى الإجهاض وحقوق الصحة الإنجابية قضية رئيسية.

3. العدالة الاجتماعية والمساواة العرقية: يعطي 62% من "الجيل زد" الأولوية للعدالة الاجتماعية، مع التركيز على حقوق العرق والمجتمع كعوامل رئيسية في تفضيلاتهم السياسية.

4. التحكم في الأسلحة: وجدت مؤسسةPew Research أن 60% من "الجيل زد" يفضلون فرض قوانين أكثر صرامة على الأسلحة، رغم أن دراسة أحدث منU.S. News في يوليو 2024، أظهرت أن القلق بشأن الأسلحة قد انخفض إلى 31%.

5. التغير المناخي: يعطي 76% من "الجيل زد" الأولوية لقضايا المناخ ويدعمون السياسات المناخية الجريئة.

6. أمن الحدود والهجرة: يهتم 26% فقط من "الجيل زد" بأمن الحدود والهجرة، وفقاً لدراسة من U.S. News.

7. وقف إطلاق النار في غزة: يدعم 45% من "الجيل زد" وقف إطلاق النار وفرض حظر على الأسلحة إلى إسرائيل، مدفوعين بمخاوف تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، كما أظهر استطلاع رأي أجرته New York Times في ديسمبر الماضي أن 55% من المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً يعارضون المساعدات الأمريكية لإسرائيل، في حين أظهر استطلاع آخر من جامعةQuinnipiac في نوفمبر أن 52% من الناخبين تحت سن 35 يتعاطفون أكثر مع الفلسطينيين مقارنة بإسرائيل.

تنافس مُحتدم:

يسعى المتسابقون الرئاسيون الأمريكيون للحصول على تأييد ودعم "الجيل زد" بطرق مختلفة، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

1. دونالد ترامب: وفقاً لاستطلاعات شبكة CNN الإخبارية من المناظرة الأخيرة، يتصدر دونالد ترامب القضايا الرئيسية مثل: الهجرة، والاقتصاد، والأمن القومي. كما أن دراسة أجراها مركز "بيو" للأبحاث تسلط الضوء على أن ترامب يحافظ على تقدم قوي بين الناخبين البيض بنسبة 56% مقابل 42% لصالح كامالا هاريس؛ ومع ذلك، فإن مواقفه المتعلقة بتحرير الاقتصاد والأمن القومي تتناقض بشكل حاد مع أولويات "الجيل زد"، التي تركز بشكل أكبر على قضايا مثل: التغير المناخي، والعدالة الاجتماعية، والتحكم في الأسلحة.

وعلى الرغم من هذا التباين، يستخدم ترامب منصات التواصل الاجتماعي مثل: تيك توك وإنستغرام بفعالية لاستهداف الناخبين الشباب، وقد بنى قاعدة قوية هناك؛ ومع ذلك، فمن المحتمل أن يجد ناخبو "الجيل زد"، خصوصاً من المجتمعات المهمشة، أن مواقفه بشأن الهجرة والعدالة الاجتماعية تتعارض مع قيمهم. فوفقاً لإحصاءات Statista، فإن دعم ترامب بين الفئة العمرية من 18 إلى 29 عاماً ضعيف، حيث تتقدم كامالا هاريس بنسبة 58% مقارنة بـ27% لصالحه، في حين أشار تقرير آخر إلى أن تأييد روبرت ف. كينيدي جونيور لترامب عزّز شعبيته بين بعض الناخبين الشباب؛ إذ أبدى 30% منهم نظرة إيجابية تجاهه، بينما بقي 31% غير متأكدين.

وأظهرت استطلاعات صحيفتيْ نيويورك تايمز وواشنطن بوست أن 25% من "الجيل زد" -ومعظمهم من البيض، والذكور، والمقيمين في المناطق الريفية- يدعمون ترامب. وتستند جاذبيته في هذه الفئة إلى الحرية الاقتصادية، وحقوق حمل السلاح، والرفض للتوجهات السياسية التصحيحية. هذا الجزء الأصغر من "الجيل زد"، الذي يميل نحو المحافظة، يعطي الأولوية للقيم التقليدية مثل: تحرير الاقتصاد وتقليل تدخل الحكومة. ويركز ترامب بشكل خاص على حقوق السلاح وتحرير الاقتصاد؛ مما

يجذب هذه الفئة.

ويمتد دعم ترامب أيضاً إلى الشباب البيض من الطبقة العاملة، وخاصة الشباب في المناطق الريفية أو التي تعاني من تدهور اقتصادي. فبالنسبة لهؤلاء الناخبين، تُعد قضايا الأمان الوظيفي والفرص الاقتصادية، إلى جانب التشكيك في تنظيم الحكومة، من الشواغل الأساسية. ويعتقد الكثيرون أن الاقتصاد ازدهر خلال رئاسة ترامب، وتلقى شعاراته المتعلقة بـ"أمريكا أولاً" تأييداً واسعاً بينهم.

بالإضافة إلى ذلك، بنى ترامب قاعدة دعم بين طلاب الجيل زد في الجامعات من خلال حركات مثل: Young Americans for Freedom (YAF)، وهي منظمة محافظة شعبية تنظم تجمعات وحملات تحفيز الناخبين في الجامعات. وكانت دوماً نشطة في تعبئة الشباب المحافظين، وأدت دوراً كبيراً في دعم حملة ترامب عام 2016 من خلال الترويج لسياساته التي تدعو إلى حكومة محدودة وقيم تقليدية.

2. كامالا هاريس: استغلت كامالا هاريس بشكل فعّال وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة تيك توك وإنستغرام، للتفاعل مع ناخبي "الجيل زد". وقد عزّزت تأييدها بشكل كبير من خلال دعم شخصيات مُؤثرة لدى الجيل زد مثل تايلور سويفت؛ مما زاد من جاذبيتها، خصوصاً بين الناخبين الشباب الذين قد يشاركون في الانتخابات لأول مرة. هذا التواصل الرقمي كان له تأثير قوي في قدرتها على التواصل مع هذه الفئة.

وفقاً لاستطلاعات CNN من المناظرة الأخيرة، تتصدر هاريس القضايا المتعلقة بحماية الديمقراطية وحقوق الإجهاض. بالإضافة إلى ذلك، فإن احتمال أن تصبح أول امرأة تتولى الرئاسة، إلى جانب تراثها الهندي والإفريقي، يميزها عن مُنافسيها؛ ومع ذلك، وجدت دراسة صادرة عن جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس UCLA أن هوية هاريس العرقية والجنسية ليست الدافع الرئيسي لدى ناخبي "الجيل زد". في الواقع، ذكر ما يقرب من 82.7% من الجيل زد أن مواقفها السياسية، و"رسائلها المفعمة بالأمل"، وحضورها القوي على وسائل التواصل الاجتماعي هي الأسباب الرئيسية لدعمها.

وتحافظ هاريس على دعم كبير بين الناخبين من ذوي البشرة السمراء (84% مقابل 13% يدعمون ترامب) وبين الناخبين الآسيويين (61% مقابل 37%)، بينما يميل الناخبون اللاتينيون، الذين كانوا منقسمين بين بايدن وترامب، الآن نحو هاريس بنسبة 57% مقابل 39%. ووجدت دراسة أجراها Pew Research أن نسبة تأييد هاريس بين الناخبين من ذوي البشرة السمراء الشباب (أعمار 18 إلى 49) ارتفعت من 52% في مايو إلى 70% في أغسطس 2024. بالإضافة إلى ذلك، فإن الناخبين من ذوي البشرة السمراء الحاصلين على شهادات جامعية يميلون لدعمها أكثر (84%). وهو اتجاه يعكس أنماط التصويت العامة؛ إذ تحصل هاريس على دعم أكبر بين الخريجين الجامعيين (56%) مقارنة بغير الخريجين (41%).

بينما تحظى هاريس بدعم كبير من الناخبين التقدميين واليساريين من "الجيل زد"، الذين ينشطون في مجالات العدالة الاجتماعية، والعمل البيئي، والإصلاح الاقتصادي؛ فإنها تواجه مُنافسة من مرشحين مثل: كورنيل ويست وجيل ستاين، اللذين يجذبان الناخبين الذين يؤيدون الأفكار التقدمية. تجذب هاريس أيضاً الناخبين الذين يركزون على الإصلاحات النظامية، وخاصة في معالجة قضايا عدم المساواة العرقية والجندرية. ومع ذلك، بدءاً من 7 أغسطس 2024، رفضت حركات مثل: Black Lives Matter تأييدها بسبب قضايا عرقية لم تُحل في ظل الإدارة الحالية، فضلاً عن المخاوف المتعلقة باتساع الفجوة بين المجتمعات البيضاء والسوداء. وبالمثل، لم تحصل هاريس بعد على تأييد مجموعة Dream Defenders.

وإحدى المزايا الرئيسية لهاريس بين "الجيل زد" هي دفاعها عن قوانين التحكم في الأسلحة، وهي قضية محورية لحركة March for Our Lives التي يقودها الطلاب، والتي كانت من أشد المؤيدين لتشديد قوانين الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، تستقطب هاريس دعم الناخبين من "الجيل زد" الذين يعطون الأولوية لحقوق الصحة الإنجابية، خاصة الوصول إلى الإجهاض.

وينقسم الناخبون المسلمون بين دعم كامالا هاريس وجيل ستاين؛ إذ تؤدي حركة Uncommitted Movement دوراً كبيراً في هذا الانقسام. بينما تتفق الحركة مع ستاين في العديد من القضايا؛ فإنها تعتقد أن فرصتها في الفوز بالانتخابات ضعيفة؛ ونتيجة لذلك، تدعم هاريس، التي صرحت علناً عدة مرات بأنها تعمل من أجل وقف إطلاق النار في غزة. وتخطط حركة Un-committed لدفع هاريس نحو تغييرات أكبر في سياساتها تجاه إسرائيل بعد الانتخابات، مستخدمة نفوذها لتشجيع موقف أقوى. يعكس هذا التحدي الأوسع الذي تواجهه هاريس في توحيد ناخبي "الجيل زد"، ولاسيما في مسائل السياسة الخارجية مثل: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

3. جيل ستاين (حزب الخضر): على الرغم من أن معظم الاستطلاعات التي نشرتها Statista تُشير إلى أن جيل ستاين وكورنيل ويست يحظيان بدعم محدود من "الجيل زد"، خاصة من خلال الاستطلاعات التقليدية؛ فإن ستاين حصلت على دعم كبير عبر منصات التواصل الاجتماعي مثل TikTok، فالعديد من طلاب الجامعات يدعمون ستاين بنشاط ويشجعون الآخرين على التصويت لها أو للدكتور ويست.

وتتماشى منصة ستاين، التي تركز على العمل المناخي، والرعاية الصحية الشاملة، والسياسات المناهضة للحروب، مع بعض من أهم القضايا التي تهم "الجيل زد"؛ إذ إن التزامها بالإصلاح البيئي الجذري يجذب بشكل خاص الناخبين الشباب الذين يشعرون بخيبة أمل من الأحزاب السياسية التقليدية.

ورغم أن ستاين تجذب جزءاً أصغر من "الجيل زد"؛ فإن مؤيديها متحمسون، خاصة فيما يتعلق بالعدالة المناخية. وتقدر Pew Research أن نحو 15% من ناخبي "الجيل زد" منفتحون على دعم مرشحي الأحزاب الثالثة؛ إذ يتركز معظم مؤيدي حزب الخضر في المناطق الحضرية التقدمية مثل: بورتلاند وسياتل، ويعمل Green Party Youth Caucus، وهو جناح شبابي لحزب

الخضر، على تعبئة الناخبين الشباب حول قضايا مثل: التغير المناخي، والرعاية الصحية، والعدالة الاجتماعية. وقد شارك في الحملات السابقة لستاين ويواصل الدعوة إلى بدائل سياسية من خارج الحزبين الرئيسيين.

وتجذب ستاين أيضاً ناخبي "الجيل زد" الذين يدافعون بحماس عن حقوق الفلسطينيين، بفضل موقفها القوي المناهض للحرب وتركيزها على حقوق الإنسان. فحركات مثل: Students for Justice in Palestine (SJP) وCode Pink، وهي منظمة شعبية مكرسة لإنهاء التدخل العسكري الأمريكي، من المرجح أن تدعم حملتها. وتضم Code Pink مجتمعات كبيرة من اليهود والمسلمين، ومن المتوقع أن يصطفوا خلف ستاين؛ بسبب دفاعها المستمر عن السلام وحقوق الإنسان.

4. كورنيل ويست (حزب الوحدة/المستقلين): تركز منصة كورنيل ويست على العدالة الاقتصادية والسياسات المُناهضة للشركات الكبرى؛ وهو ما يتماشى بقوة مع قيم "الجيل زد". كما أن التزامه بإنهاء العنصرية النظامية ودعم حركات العدالة الاجتماعية يجعله مرشحاً جذاباً للناخبين من "الجيل زد" الذين يبحثون عن إصلاحات سياسية كبيرة، وخاصة بين الفئات السياسية النشطة والمثقفة. كما يجذب ويست الناخبين الذين يريدون مرشحاً مُناهضاً للحرب بشكل واضح، حيث وعد بإنهاء الإبادة في غزة وتجنب الدعم العسكري لإسرائيل؛ مما يضعه خارج تأثير مجموعات مثل AIPAC.

ومع ذلك، يواجه ويست تحديات في التواصل مع الناخبين الأصغر سناً من "الجيل زد"، وخاصة أولئك القادمين من الخلفيات الريفية أو الطبقات العاملة. وقد تبدو منصته، رغم جاذبيتها للناخبين الأكثر تعليماً أو نشاطاً سياسياً، مفرطة في الجانب الفكري أو بعيدة عن واقع بعض الفئات في هذا الجيل.

ويحظى ويست بدعم قوي بين الناخبين اليساريين النشطين سياسياً من "الجيل زد"، الذين يشعرون بخيبة أمل من كلا الحزبين الرئيسيين؛ إذ أظهر استطلاع نشرته Statista في 26 أغسطس 2024 أن 18% من الناخبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً ينظرون إلى ويست بشكل إيجابي أو إيجابي جداً، بينما يرى 13% أنه غير مؤيد إلى حد ما، و8% يرونه غير مؤيد جداً. فيما لا يزال 62% من الناخبين غير متأكدين أو غير مطلعين على مواقفه؛ مما يشير إلى إمكانية نمو دعمه في المستقبل.

كما جذب ويست دعماً من طلاب الجامعات الذين يهتمون بالإصلاحات الجذرية للنظام؛ إذ إن ارتباطه بحركة Black Lives Matter (BLM) له أهمية كبيرة، حيث قامت الحركة بتعبئة العديد من الناخبين الشباب من خلال الاحتجاجات الواسعة والحملات الرقمية. وساعد هذا الدعم على زيادة نسبة مشاركة الشباب في التصويت لصالح بايدن في انتخابات 2020، خاصة بين أولئك الذين يعطون الأولوية للعدالة العرقية والمساءلة عن الشرطة.

هذا إلى جانب أن اختيار ويست الناشطة في حركة BLM، ميلينا عبدالله، كنائبة له في حملته الرئاسية يمكن أن يعزز جاذبيته بشكل أكبر بين الناخبين الشباب الواعين اجتماعياً، وقد يؤدي إلى حصوله على دعم أعضاء BLM ونشطاء آخرين في انتخابات 2024.

5. تشيس أوليفر (حزب الليبرتاريين): تركّز منصة تشيس أوليفر الليبرتارية على الحريات الشخصية، وتدخل حكومي محدود، وخفض الضرائب، كما أن مواقفه بشأن القضايا الاجتماعية، مثل تقنين المخدرات، قد تلقى صدى لدى شريحة أصغر من ناخبي "الجيل زد". ويجذب أوليفر بشكل خاص أفراد ما يُسمّى مجتمع الميم (المثليون الجنسيون) وبعض المحافظين البيض، وآخرين ممن يعطون الأولوية للحرية الشخصية وحقوق الأفراد.

تاريخياً، تميل الحملات الليبرتارية إلى جذب مجموعة محددة من الناخبين الشباب. بينما يميل غالبية "الجيل زد" نحو التقدمية، هناك فئة صغيرة -خاصة من الناخبين الشباب الذكور- قد تنجذب إلى تركيز أوليفر على الحرية الشخصية وتقليل تنظيم الحكومة؛ إذ تتماشى مع رؤيتهم حول الاستقلال الفردي والحد من تدخل الدولة.

وفي التقدير؛ يمكن القول إنه مع اقتراب انتخابات 2024، ستؤدي وجهات النظر السياسية المتنوعة لـ"الجيل زد" دوراً حاسماً في تحديد النتائج. وتشمل أولوياتهم قضايا مثل: التغير المناخي، والعدالة الاجتماعية، والحرية الاقتصادية، وحقوق الإنجاب؛ مما يجعلهم قوة لا يمكن للمرشحين تجاهلها. وعلى الرغم من ميل العديد من ناخبي "الجيل زد" نحو السياسات التقدمية؛ فإن "الجيل زد" بعيد عن الوحدة؛ إذ يمتد دعمه عبر الطيف السياسي من كامالا هاريس وجيل ستاين إلى دونالد ترامب وتشيس أوليفر وكورنيل ويست، الذي يدعو إلى إصلاحات سياسية.

وتؤثر عدة عوامل رئيسية في قرارات "الجيل زد" في هذه الانتخابات؛ وتشمل هذه العوامل القضايا الاقتصادية، والتغير المناخي، والوضع في غزة الذي يحتل أولوية كبيرة للعديد من الحركات. كما تُعد حقوق الإجهاض ذات أهمية بالغة؛ وإذا تمكنت كامالا هاريس من تحفيز الناخبين الشباب حول هذه القضية، فقد تحصل على مزية كبيرة، خاصة مع العدد الأكبر من النساء الشابات المسجلات للتصويت مقارنة بالرجال الشباب. في المقابل، يحتفظ ترامب بدعم قوي من الطبقة العاملة؛ بسبب الاعتقاد بأن الاقتصاد ازدهر خلال فترة رئاسته؛ ومع ذلك، قد تستفيد هاريس من تراجع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة التي قد تؤدي إلى انخفاض أسعار المساكن والتضخم.

ويبقى جزء كبير من هذا الجيل من دون حسم لموقفه التصويتي؛ مما يجعله هدفاً رئيسياً لمرشحي الأحزاب الثالثة الذين قد يغيرون مسار الانتخابات. وعلى الرغم من أن المرشحين التقدميين قد يكونون أكثر انسجاماً مع أولويات "الجيل زد"؛ فإن خيبة الأمل من النظام السياسي التقليدي قد تدفع البعض إلى الامتناع عن التصويت والتركيز بدلاً من ذلك على الحركات المحلية.

عامل مُحدِّدْ:

كيف يُؤثر الدين في الانتخابات الأمريكية 2024؟

◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

مـن المُرجّـح أن يـؤدي الديـن دوراً كبـيراً في اختيـارات الناخبـين في الانتخابـات الرئاسـية لعـام 2024، كـما فعـل في السـنوات السـابقة. فعـلى الرغـم مـن أن مُجمـل التقديـرات تفيـد بانخفـاض نسـبة الأمريكيـين الذيـن يرتبطـون بالديـن بمقـدار 11 نقطـة مئويـة؛ فـإن الخطـاب الدينـي لا يـزال يفـرض نفسـه بقـوة في السـاحة السياسـية الأمريكيـة، وبالتحديـد في خضـم السـباق الانتخـابي.

والحقيقـة أنـه منـذ سـتينيات القـرن العشريـن، تداخلـت الصلـة بـين الديـن والعـرق وأنمـاط التصويـت الانتخـابي في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة؛ لدرجـة أنـه يمكـن لاسـتطلاعات الـرأي ومحلـلي الانتخابـات تحديـد سـلوك التصويـت بدقـة كبـيرة بنـاءً عـلى هويـة الشـخص الدينيـة والعرقيـة.

خريطة الكتل الدينية:

ثمّـة ملامـح ترسـم خريطـة الكتـل الدينيـة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ويمكـن تناولهـا عـلى النحـو التـالي:

1- تقسـيمات واختلافـات عديـدة: إن تقسـيم الأمريكيـين وفقـاً لهويتهـم الدينيـة ليـس بالأمـر السـهل كـما قـد يبـدو، فالحقيقـة أن الهويـة الدينيـة الأمريكيـة توصـف في الأدبيـات بأنهـا أشـبه بـ"دميـة التعشـيش الروسـية" المعروفـة باسـم "ماتريوشـكا"؛ ففتـح دميـة واحـدة يكشـف عـن المزيـد مـن الدمـى بداخلهـا. وبالتطبيـق عـلى الكتـل الدينيـة الأمريكيـة، يمكـن ملاحظـة أن الفئـة العريضـة مـن البروتسـتانت تنقسـم إلى مئـات الطوائـف المختلفـة، ومعظـم هـذه الطوائـف يمكـن تقسـيمها إلى مجموعـات أصغـر فأصغـر. وكل هـذا يصبـح أكـثر تعقيـداً عنـد الحديـث عـن تأثـير الهويـة الدينيـة في السياسـة؛ فمـن المهـم غالبـاً أن تُربـط الهويـة الدينيـة بمتغيريْـن إضافيـيْن هـما: الانتـماء العرقـي مـن ناحيـة، والانتـماء الدينـي الـذي يبديـه المـرء في تقريـره عـن نفسـه مـن ناحيـة أخـرى.

2- تمايـز العـرق الأبيـض والقوميـة المسـيحية: لا شـك في أن الخطـاب العـام المهيمـن في الولايـات المتحـدة يزعـم صراحـةً أن العـرق الأبيـض هـو الـذي يتمتـع برعايـة إلهيـة، إلى جانـب وجـود ارتبـاط وثيـق بـين الادعـاءات الدينيـة والتفـوق الأبيـض بـين المنظـمات العنصريـة الصريحـة في السـاحات السياسـية الرئيسـية، وفي هـذا السـياق، يمكـن الإشـارة إلى ثـلاث ملاحظـات تعكـس سـيطرة التفـوق العرقـي الأبيـض إلى جانـب القوميـة المسـيحية، وهـي:

أ. تدَّعـي الحـركات المسـيحية اليمينيـة مثـل "حركـة الهويـة المسـيحية"، وهـي حركـة دينيـة في أمريـكا الشـمالية اكتسـبت شـعبية كبـيرة منـذ ثمانينيـات القـرن المـاضي، بـأن الأشـخاص الملونـين غـير البيـض، الذيـن اعتبروهـم "أعراقـاً طينيـة"، خلقهـم اللـه ليكونـوا في مرتبـة أدنى، مُؤكديـن أن العهـد الدينـي - بـين اللـه والنـاس - المنصـوص عليـه في الكتـاب المقـدس ينطبـق فقـط عـلى الأشـخاص مـن أصـل أوروبي (ذوي البـشرة البيضـاء).

ب. يفشـل القـادة الإنجيليـون دائمـاً في إدانة أو فصل أنفسـهم عـن القـادة الذين لديهم صـلات صريحة بالتفـوق الأبيض.

ج. يتجـلى التعصـب العرقـي الدينـي في الخطـاب العـام للمرشـح الجمهـوري والرئيـس السـابق دونالـد ترامـب، فعندمـا أُتيحـت الفرصـة لترامـب لإدانـة المتعصبـين البيـض خـلال

المناظرة الرئاسية الأولى لعام 2020، قال: "تراجعوا وكونوا على أهبة الاستعداد"، وهناك دلالات كثيرة تربط ترامب بالمتعصبين البيض، فعلى سبيل المثال، قام بتعيين ستيف بانون، في منصب "رئيس الموظفين التنفيذيين" لحملته الانتخابية الرئاسية في عام 2016، ويصنف بانون على أنه من القوميين البيض.

3- إضفاء الطابع الديني على الخطاب الانتخابي: على مدار العقود السابقة، يتحدث العديد من الزعماء السياسيين في الولايات المتحدة عن وجود تفويض إلهي، زاعمين أن الله هو الذي أرشد إلى تأسيس المؤسسات الديمقراطية في البلاد، بداية من الانتخابات الشعبية، وصولاً إلى توازن القوى في الدستور؛ ومن هذا المنطلق، يُستخدم الدين من قبل المرشحين سواء من الحزب الجمهوري أم الديمقراطي كأداة خطابية لجذب الجمهور الأمريكي، ويتضح ذلك فما يلي:

أ. على الصعيد الجمهوري: قال ترامب مؤخراً إن المحاولات الأخيرة لقتله أحبطتها قوة الله، ووعد في كلمة ألقاها أمام حشد انتخابي في ولاية نيويورك في سبتمبر 2024 أنه سيُعيد الدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وفي يونيو الماضي، قال ترامب إنه يؤيد عرض الوصايا العشر في المدارس أثناء حضوره مؤتمراً للمسيحيين الإنجيليين.

ب. على الصعيد الديمقراطي: على الرغم من أن خطاب المرشحة الديمقراطية ونائبة الرئيس الحالي كامالا هاريس يخلو من الدعاية الدينية؛ فإن الخطاب الإعلامي المصاحب لها يروج أنها الشخص الأنسب الذي يمثل التركيبة مُتعددة الأديان في الولايات المتحدة الأمريكية، مع حقيقة أن قلة من الأمريكيين الأصغر سناً لديهم سلالة دينية واحدة فقط يحملونها من والديهم. وعلى هذا النحو، تسلط حملتها الضوء على أنها تتبع كنيسة المعمدانيين من ذوي البشرة السمراء، وهي الكنيسة المعمدانية الثالثة في سان فرانسيسكو، بقيادة القس آموس براون، في حين أن زوجها يتردد على كنيسة للإصلاحيين، وبالإضافة إلى ذلك، روّجت حملتها – بحسب مجلة أتلانتيك - بأنه عندما علمت هاريس أن الرئيس الأمريكي جو بايدن سوف ينسحب من السباق الرئاسي لعام 2024، اتصلت بقسها لتطلب منه الصلاة، في إشارة إلى إيمانها المسيحي. وتقليدياً؛ تُفيد التقديرات بأن هاريس تعتمد إلى حد كبير على جذب المسيحيين من أصل إفريقي، خاصة أن الطريق إلى الفوز بأصوات الأمريكيين من أصل إفريقي كان يمر عبر كنائس ذوي البشرة السمراء التي تشبه إلى حد كبير كنيسة هاريس؛ أي الجماعات ذات التوجه المسكوني التي تبشر برسالة "المجتمع المحبوب" والحقوق المدنية.

4- الدين كمُؤثر في فوز أي من الحزبين: عند مُقارنة معدل اتّباع الديانات في عام 2020 بعام 2010، ظهر نمط مثير للاهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية، يُسلط الضوء على الأهمية السياسية للمشهد الديني المتغير، فقد وُجد أن الديمقراطيين يحققون مكاسب انتخابية في المناطق التي يتلاشى فيها الدين، وخاصة في المقاطعات التي تخلو من قوائم أي منظمات دينية، في حين يزيد الجمهوريون من حصتهم في التصويت في المقاطعات التي تكتسب فيها دور العبادة أعضاء جدد.

وهناك مؤشرات إيجابية بالنسبة للديمقراطيين في ولايات الصدأ التي تقع شمال الولايات المتحدة، وأغلبها ولايات متأرجحة؛ إذ تفيد التقديرات بأن ولايات مثل: "ويسكونسن" و"ميشيغان" و"بنسلفانيا" أصبحت أقل تديناً؛ مما كانت عليه من قبل 10 سنوات فقط، وهي أخبار جيدة للحزب الديمقراطي.

5- تباين الآراء حول دور الدين في السياسة: تُفيد التقديرات بأن الناخبين - سواء أكانوا من الديمقراطيين أم من الجمهوريين - لديهم وجهات نظر مختلفة تماماً حول الدور الذي يجب أن يؤديه الدين في الحكومة والسياسة الأمريكية، فهناك من يُفضل دوراً حكومياً موسعاً في دعم الدين، وهناك من يرى ضرورة إبقاء الدين منفصلاً عن السياسات الحكومية.

ويُشير أحد استطلاعات الرأي إلى أن 71% يفضلون فصل الدين عن السياسة الأمريكية، في المقابل، وفي هذا الصدد، يؤيد 69% من أنصار ترامب أهمية دور الكتاب المقدس في بلورة قوانين الولايات المتحدة الأمريكية، ويقول 36% منهم إنه يجب أن يكون له قدر كبير من التأثير، وعلى النقيض، يرى 69% من الديمقراطيين أن الكتاب المقدس يجب أن يكون له تأثير ضئيل أو لا تأثير في قوانين الولايات المتحدة، بما في ذلك 53% يقولون إنه لا ينبغي أن يكون له أي تأثير.

اتجاهات التصويت المُتوقعة:

هناك حالة من التداخل في نتائج استطلاعات الرأي الأولية الخاصة باتجاهات تصويت الكتل الدينية في الانتخابات القادمة؛ إذ توجد بعض المؤشرات التي تصب في صالح المرشح الجمهوري دونالد ترامب، في مُقابل مؤشرات تصب في صالح المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس، ويمكن تناول تلك المؤشرات على النحو التالي:

1- دونالد ترامب:

أ. تمسك البيض والطوائف الرئيسية المسيحية بدعم الجمهوريين: وجد أحدث استطلاع لمركز بيو للأبحاث، أجري في الفترة من 26 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2024، أن أغلبية الناخبين المسجلين في ثلاث مجموعات دينية رئيسية يقولون إنهم سيصوتون لصالح ترامب أو يميلون إلى القيام بذلك. وقد كشف الاستطلاع أن 82% من البروتستانت الإنجيليين البيض، و61% من الكاثوليك البيض، و58% من البروتستانت غير الإنجيليين البيض سوف يصوّتون للجمهوري دونالد ترامب.

ومن جهة أخرى، تفيد التقديرات بأن دعم ترامب يزيد بين الإنجيليين البيض والكاثوليك البيض الذين يزورون الكنيسة بانتظام، مقارنة بأولئك الذين لا يزورونها، (وذلك بنسبة إجمالية 63% ممن يلتزمون بزيارة الكنائس مقابل 55% من غير الملتزمين بزيارتها)، في حين أنه لا توجد مثل هذه الاختلافات في دعم هاريس بين البروتستانت من ذوي البشرة السمراء.

ب. تصويت عقابي للعرب والمسلمين لصالح ترامب: على الرغم من أن بايدن فاز بأصوات العرب والمسلمين في عام 2020؛ إذ حصل بحسب استطلاعات للرأي عقب التصويت على تأييد ما يتراوح بين 64 و84% منهم؛ فإن استطلاعات الرأي الحالية تُنذر بأن الناخبين العرب سيتجهون نحو التصويت العقابي؛ بسبب غضبهم من سياسات إدارة بايدن بشأن دعمها المطلق لإسرائيل في حزب غزة.

وفي أحدث استطلاع للرأي تم إجراؤه قبل أسبوعين من مناظرة هاريس وترامب، تبين أن الناخبين الأمريكيين العرب والمسلمين يتحولون من تأييد نائبة الرئيس والمرشحة الديمقراطية لانتخابات الرئاسة، كامالا هاريس، إلى دعم مرشحة حزب الخضر، جيل ستاين، ويُضيف الاستطلاع أن نحو 40% من الناخبين المسلمين في ولاية ميشيغان، وهي موطن جالية كبيرة من الأمريكيين العرب، أيّدوا ستاين المنتمية لحزب الخضر، في حين بلغت نسبة تأييد هاريس بين أوساط المسلمين في تلك الولاية نحو 12%.

وتُشير نتائج ذات الاستطلاع إلى أن ستاين تتقدم على هاريس بين المسلمين في ولايتي "أريزونا" و"ويسكونسن"، وهما ولايتان متأرجحتان تضمان عدداً كبيراً من السكان المسلمين؛ إذ هزم بايدن ترامب، في 2020، بهامش ضئيل.

2- كامالا هاريس:

أ. دعم المسيحيين من ذوي البشرة السمراء والأقليات: تُشير التقديرات إلى أن الكتل الدينية من ذوي البشرة السمراء، بالإضافة إلى الطوائف غير الرئيسية تدعم كامالا هاريس، فعلى سبيل المثال، يفيد استطلاع بيو للأبحاث في الفترة من 26 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2024 أن 86% من البروتستانت من ذوي البشرة السمراء، و65% من الكاثوليك من أصل إسباني، و65% من الناخبين اليهود سوف يصوتون لكامالا هاريس. وبالنظر إلى تلك المؤشرات، يُلاحظ أن هاريس تحظى بدعم أكبر مما حصل عليه بايدن قبل أن ينسحب من السباق الانتخابي، فعلى سبيل المثال، وجدت الاستطلاعات أن بايدن كان يحظى بدعم 77% من البروتستانت من ذوي البشرة السمراء و49% من الكاثوليك من أصل إسباني.

ب. تأييد اليهود الأمريكيين: أظهر استطلاع آخر للرأي، أصدره المجلس الديمقراطي اليهودي بالولايات المتحدة، أن نحو 68% من الناخبين اليهود يخططون للتصويت لصالح هاريس، في حين ينوي 25% من الكتلة اليهودية الأمريكية التصويت للمرشح الجمهوري دونالد ترامب. وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي يبذلها الجمهوريون لاستثمار تبعات هجوم حماس في السابع من أكتوبر، والحرب الإسرائيلية على غزة، بما في ذلك تحذيرات ترامب بأن إسرائيل سوف تزول إذا فازت هاريس؛ فإن استطلاعات الرأي لا تزال تؤكد حقيقة مفادها أن سبعة من كل عشرة أمريكيين يهود ينتمون إلى الحزب الديمقراطي، وبغض النظر عن الحرب في غزة؛ فإن اليهود الأمريكيين في الغالب "ليبراليون ويتوافقون مع الحزب الديمقراطي"؛ لأنه من وجهة نظرهم، هو الحزب الأقرب إلى العلمانية والحريات الفردية والمساواة بين العرقيات، في حين أن الحزب الجمهوري لديه بعض الميول المتعلقة بالعنصرية والقومية المسيحية.

واللافت للانتباه أن أحد استطلاعات الرأي الأخرى؛ وجد أن نحو 91% من الناخبين اليهود قلقون بشأن معاداة السامية في الولايات المتحدة، ويثق الناخبون اليهود في كامالا هاريس أكثر من دونالد ترامب في مكافحة معاداة السامية بهامش ثلاثة إلى واحد تقريباً بنسبة (60% مقابل 23%).

ج. أهمية تصويتية لغير المنتمين لأي دين: تُشير استطلاعات الرأي إلى تعاطف أغلب الملحدين واللاأدريين (اللاأدري هو الشخص الذي لا يُؤمن ولا يكفُر بالذات الإلهية)، مع الحزب الديمقراطي أو يميلون إليه ويدعمون هاريس في الحملة الحالية؛ لدرجة أن التقديرات الأولية تقول إن نحو 85% من الملحدين و78% من اللاأدريين يؤيدون هاريس في السباق الانتخابي الأمريكي.

وفي هذا الصدد، يتفق المراقبون أنه من الخطأ التهاون بهذه الفئة من الناخبين، وخاصة في ظل نشر مركز بيو للأبحاث دراسةً تؤكد أن نسبة الأشخاص غير المنتمين لأي دين الآن بلغت نحو 28% من إجمالي البالغين في الولايات المتحدة، وهي نسبة أصبحت متقاربة مع الطوائف المسيحية الرئيسية في البلاد، بما في الكاثوليك أو البروتستانت الإنجيليين. وثمّة ملاحظات حول غير المنتمين لأي دين تؤكد أهميتهم بالنسبة لحملة هاريس، وهي:

• أغلب غير المنتمين لأي دين صغار؛ إذ تُقدر الدراسات أن 69% منهم تحت سن الخمسين؛ ومن ثم، هم فئة مهمة ضمن القاعدة الشبابية التصويتية.

• إن الملحدين واللاأدريين داخل غير المنتمين إلى أي دين هم أكثر عرضة للمشاركة السياسية والمدنية، وبعضهم يكونون أقل رضا عن مجتمعاتهم المحلية؛ ومن ثم، فإن إقناعهم بالتصويت يعني أن حملة هاريس نجحت في جذب ممن يشعرون بالاغتراب أو العزلة أو على أقل تقدير جذب الفئات الناقمة على قيم المجتمع الأمريكي.

وفي التقدير، يمكن القول إن الوازع الديني والانتماء الطائفي بمثابة أحد الدوافع الخفية في تشكيل الخريطة التصويتية للسباق الانتخابي الرئاسي؛ ومن ثم، لا يمكن اعتباره أمراً ثانوياً؛ إذ لا يزال الدين يؤدي دوراً كبيراً في تشكيل توجهات الناخبين، والتي أصبحت تعاني - على وجه الخصوص - من دوامة الاستقطاب غير المسبوقة ما بين الجمهوريين والديمقراطيين، والمشكلة أن تلك الدوامة لا تدور حول خلافات سياسية فحسب، ولكنها باتت تعبر عن اتساع الفجوة بشأن القيم الأمريكية، فبينما يتجه الجمهوريون نحو ضرورة العودة إلى القيم الأمريكية الأساسية وإحياء المبادئ الدينية، بما في ذلك تعزيز القومية المسيحية وتفوق العرق الأبيض، يتخوف الديمقراطيون من سيادة العرق الأبيض ويؤمنون بأهمية التنوع العرقي والطائفي في البلاد كونه العامل الدافع لنهضة للولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب تعزيز مبادئ العلمانية والعولمة والانفتاح على الآخرين.

أولوية كبح التضخم:
كيف سيحدد الملف الاقتصادي الفائز بالانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة؟

◄ **هدير خالد**
باحثة اقتصادية

تستحوذ الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024 على اهتمام عالمي واسع؛ فللمرة الثانية يتنافس الرئيس الأمريكي الحالي، الديمقراطي جو بايدن، مع الرئيس السابق، الجمهوري دونالد ترامب على سدة الرئاسة، وسط تحديات جمة تعترض مسار نمو الاقتصاد الأمريكي، وتؤثر في الوقت نفسه في توجهات الناخبين الأمريكيين إزاء اختيار المرشحين الرئاسيين؛ حيث ينظرون إلى الملف الاقتصادي باعتباره عامل جوهري في تحديد من سيصوتون له بالانتخابات الرئاسية التي ستجرى في شهر نوفمبر المقبل.

الأجندة الاقتصادية:

تكشف الأجندة الاقتصادية للمرشحيْن الرئاسييْن جو بايدن ودونالد ترامب عن تباين ملحوظ في البرامج والأهداف. فبايدن يركز في برنامجه على بناء نظام ضريبي أكثر عدالة، ورفع معدل ضريبة الدخل على الشركات الأمريكية إلى 28%، واتخاذ مزيد من الإجراءات لمكافحة الاحتكار، ومنح تخفيضات ضريبية للطبقة المتوسطة، وخفض الأسعار وتكاليف المعيشة، مع إعادة بناء البنية التحتية الأمريكية.

كما من المتوقع أن يستمر بايدن، حال فوزه بالانتخابات الرئاسية القادمة، في استخدام التعريفات الجمركية كآلية لمساعدة الشركات الأمريكية وتعزيز تنافسيتها على حساب الشركات الصينية المدعومة من الحكومة. وكذلك يُرجح أن يتم تمديد معدلات ضريبة الدخل الشخصي المنخفضة للأفراد الذين يكسبون أقل من 400 ألف دولار سنوياً، مع رفع الضرائب على الشركات؛ مما يقلل العجز المالي ويحد من التضخم، وهو ما يراه العديد من الاقتصاديين مفيداً لدعم آفاق نمو الاقتصادي الأمريكي.

أما ترامب، فقد أوضح توجهاته على الصعيد الاقتصادي من خلال طرح "الأجندة 47" (في إشارة الى أن الرئيس المقبل سيكون الـ47 للولايات المتحدة)، وتتضمن تعزيز الحمائية التجارية من خلال فرض تعريفة جمركية بنسبة 10% على جميع الواردات الأمريكية، وتعريفة بنسبة 60% على الواردات من الصين، بالإضافة إلى خفض تكلفة استهلاك الطاقة والكهرباء، والسعي نحو تحقيق استقلال أمريكا في مجال الطاقة، وإلغاء اللوائح التي تعوق إنتاج الطاقة المحلي، والتراجع عن الكثير من مبادرات بايدن بشأن الطاقة النظيفة. كما تعهد ترامب بتقديم تخفيضات ضريبية للشركات، وإحداث قفزة نوعية في مستوى المعيشة للأمريكيين.

بيد أن الأجندة الاقتصادية لترامب لاقت اعتراضاً واسعاً من قبل الأوساط الاقتصادية الأمريكية، فقد حذر 16 خبيراً اقتصادياً من الحائزين على جائزة "نوبل" من أن الاقتصاد الأمريكي والعالمي سيعاني من صعوبات جمة؛ إذا فاز ترامب في الانتخابات الرئاسة القادمة. وتشير دراسة أجرتها وكالة "موديز" إلى أن سياسات ترامب ستؤدي إلى ركود الاقتصاد الأمريكي بحلول منتصف عام 2025.

ستؤدي التعريفات الجمركية التي يعتزم ترامب فرضها إلى رفع التكاليف التي ستتكبدها الشركات الأمريكية، والتي ستقوم بتمريرها بطبيعة الحال إلى المستهلكين؛ مما سيزيد التضخم بنحو 2.5 نقطة مئوية على مدى عامين مع انخفاض النمو الاقتصادي بنحو نصف نقطة مئوية وفقاً لـ"بلومبيرغ إنتليجنس". في حين تبدو وكالة "موديز" أكثر تشاؤماً؛ إذ تتوقع أن تؤدي التعريفات الجمركية إلى فقدان 2.1 مليون وظيفة، مع انكماش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 1.7%.

وترى وكالة "موديز" أيضاً أن التخفيضات الضريبية المقترحة من قبل ترامب سوف تحتاج لتخصيص مزيد من الأموال لصالح الإنفاق الرأسمالي، بينما من المحتمل أن تسهم في خلق نحو 450 ألف وظيفة زيادة عن خطة بايدن بحلول عام 2028. لكنها بنهاية المطاف قد تضيف 4.6 تريليون دولار أخرى إلى الدين الأمريكي حتى عام 2034، وقد تؤدي لرفع معدلات التضخم؛ وهذا من شأنه أن يضطر مجلس الاحتياطي الفدرالي لاستمرار تشديد السياسة النقدية.

تفوق ترامب:

على الرغم من الضغوط التضخمية المحتمل أن تنشأ عن الأجندة الاقتصادية لترامب، فإن نتائج استطلاعات الرأي تؤكد ثقة الناخبين في قدرة ترامب على إدارة الاقتصاد الأمريكي وتحقيق نتائج اقتصادية أفضل؛ مما يترك بايدن أمام مهمة صعبة لإقناع الناخبين بإنجازاته الاقتصادية. وتكشف نتائج الاستطلاعات بشأن اختيار المرشح الرئاسي المقبل عن قناعات مختلفة للمواطنين الأمريكيين حول إدارة الملف الاقتصادي، وأولها تشاؤم الأمريكيين بشأن أداء الاقتصاد الأمريكي؛ إذ توصلت نتائج استطلاع للرأي أجراه معهد "هاريس" في شهر مايو 2024 إلى أن 55% من الأمريكيين يرون أن الاقتصاد ينكمش بالفعل، في حين يرى 49% من المستطلعة آراؤهم أيضاً أن البطالة وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ 50 عاماً، على الرغم من تراجعها في الواقع الفعلي.

أما ثانيها، فيتمثل في النظر إلى الاقتصاد باعتباره العامل الأساسي في تحديد من سيصوتون له، فبحسب استطلاع أجرته شركة "إبسوس" وهيئة الإذاعة الأمريكية (ABC) في إبريل 2024، جاء الاقتصاد بنسبة 88% والتضخم بنسبة 85% باعتبارهما القضيتان الأكثر أهمية بالنسبة للأمريكيين في تحديد المرشح الرئاسي الذي سيدعمونه.

وفي استطلاع نشرته مؤخراً مجلة "إيكونوميست" بالتعاون مع "يوجوف" (YouGov)، قال 22% من الناخبين إن التضخم هو القضية الأكثر أهمية بالنسبة لهم. وقد برز العامل الاقتصادي أيضاً خلال المناظرة التي خاضها كل من بايدن وترامب؛ إذ تضمنت تُهماً متبادلة بمسؤولية كل منهما عن تردي الوضع الاقتصادي.

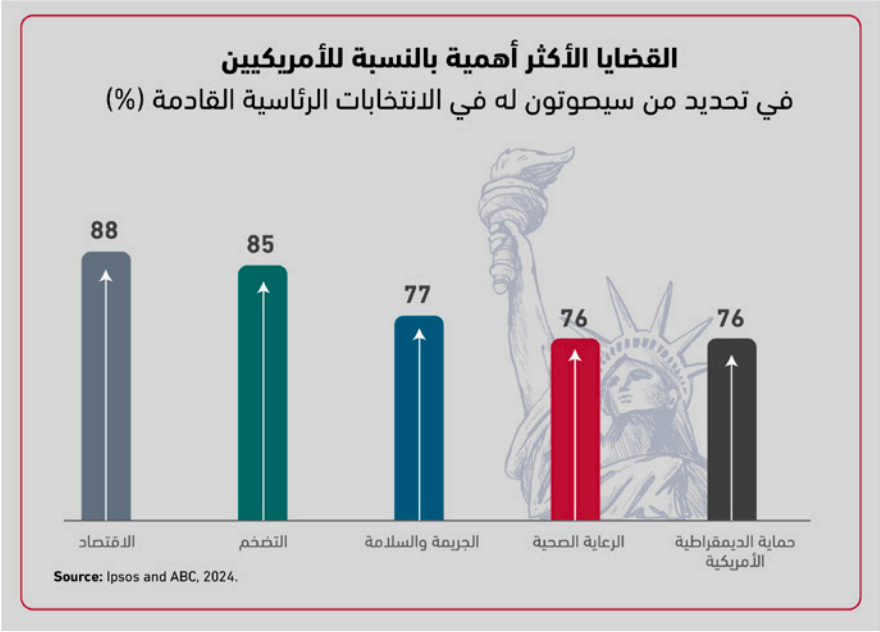

ويتمثل العامل الثالث في الثقة في ترامب لإدارة الاقتصاد، فوفقاً لاستطلاع أجرته صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية وكلية روس للأعمال بجامعة ميشيغان الأمريكية في شهر يونيو 2024، قال 41% من الناخبين إنهم يثقون في ترامب فيما يتعلق بالاقتصاد، مقارنة بـ37% يثقون في بايدن. ووفقاً لاستطلاع آخر أجرته شبكة "سي بي أس نيوز" في مارس 2024، يعتقد 17% فقط أن سياسات بايدن ستؤدي إلى انخفاض الأسعار، مقابل 44% لترامب. في حين يعتقد 39% من الأمريكيين أنهم سيكونون أفضل حالاً مالياً إذا تم انتخاب ترامب، مقارنة بـ23% لبايدن، وفقاً لاستطلاع لقناة "سي أن بي سي".

مفارقات انتخابية:

على الرغم من تفوق ترامب على بايدن في نتائج استطلاعات الرأي المذكورة سلفاً، فإنه بتحليل أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة التي قضاها كل منهما في سدة الرئاسة، يتضح أن المؤشرات الاقتصادية لم تتحسن بالشكل المطلوب في عهد أي منهما، بل بالكاد كان الاقتصاد الأمريكي يكافح من أجل التعامل مع التداعيات الاقتصادية لجائحة "كورونا"، والحرب الروسية الأوكرانية.

فعلى صعيد النمو الاقتصادي، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.6% في عهد ترامب باستثناء عام 2020 الذي شهد فيه الاقتصاد انكماشاً بسبب "كورونا"، بينما بلغ متوسط النمو في عهد بايدن (الفترة 2021 - 2023) 3.4%. وحتى الآن، لم يشهد الاقتصاد الأمريكي ركوداً في عهده كما كان متوقعاً.

وفي السنوات الثلاث الأولى من رئاسة ترامب، بلغ متوسط التضخم 2.1%، وهو قريب من المستوى المستهدف من قبل مجلس الاحتياطي الفدرالي والبالغ 2%، في حين تراجع التضخم إلى 1.2% عام 2020 بسبب جائحة كوفيد19-. أما في عهد بايدن، فقد سجل التضخم 5.6% في المتوسط، كما بلغ ذروته عند 8% عام 2022 بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

وفيما يتعلق بالتوظيف، أضاف الاقتصاد الأمريكي أكثر من 15 مليون وظيفة في عهد بايدن وانخفضت البطالة إلى أدنى مستوى منذ 53 عاماً عند 3.4% في شهر يناير 2023. بينما فقد الاقتصاد الأمريكي 2.7 مليون وظيفة خلال رئاسة ترامب بسبب الإغلاق الاقتصادي، ووصلت البطالة ذروتها عند 8.1% عام 2020.

وقد ارتفع الدين الوطني للحكومة الفدرالية بنسبة 25% في عهد بايدن ليتجاوز 34 تريليون دولار، بينما ارتفع بنسبة 39% خلال رئاسة ترامب. وفي عهد ترامب انخفضت أسعار البنزين إلى أقل من 2 دولار للجالون في ربيع عام 2020 بسبب الإغلاق الاقتصادي، على الرغم من أنها ارتفعت فوق 2.30 دولار للجالون بحلول الوقت الذي ترك فيه ترامب منصبه. وفي عهد بايدن ارتفعت أسعار البنزين لأعلى مستوى لها على الإطلاق بأكثر من 5 دولارات للجالون عام 2022؛ بسبب الحرب الروسية الأوكرانية.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن تقدم ترامب على بايدن في نتائج استطلاعات الرأي، يعكس حقيقة مفادها أن الناخبين الأمريكيين يدعمون ذاك المرشح الرئاسي الذي حقق نتائج اقتصادية أفضل (خلال فترة حكمه) هذا ليس فبحسب، وإنما يؤيدون أيضاً المرشح الذي يميلون للثقة في قدرته على قيادة الاقتصاد الأمريكي نحو الأفضل، أو سينجح في تحسين معيشتهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية؛ لذا يشير أغلب الناخبين إلى أن وضعهم المالي ربما يكون أفضل في عهد ترامب مقارنة ببايدن.

مع ذلك، لا تزال فرص نجاح بايدن واردة، وذلك حال تمكنه من إقناع الناخبين بقدرته على تحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي في المستقبل القريب، خاصة فيما يتعلق بكبح جماح التضخم، والذي يمثل الهاجس الرئيسي للمواطنين الأمريكيين. ورغم كل ما ذكرناه آنفاً، لا تبدو نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة محسومة على أية حال. إن اختيار الأمريكيين لمرشحهم الرئاسي المقبل، لن يتوقف بطبيعة الحال على نتائج الملف الاقتصادي فقط، رغم إلحاح هذا العامل في الوقت الحاضر.

%2.9

معدل التضخم الأمريكي المتوقع

في عام 2024

المصدر: صندوق النقد الدولي

رؤى مُتناقضة:

كيف تناول مرشحا الرئاسة الأمريكية "سياسات الطاقة"؟

◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

يكشف الخطاب الانتخابي الأمريكي عن وجهتيْ نظر متناقضتين بشكل حاد حول مستقبل ملف الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، فبينما يدفع المرشح الجمهوري والرئيس السابق دونالد ترامب نحو إحياء الوقود الأحفوري، مع التركيز على إلغاء القيود التنظيمية وتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة، والتأكيد أن تغير المناخ ما هو إلا "خدعة"، تدافع المرشحة الديمقراطية ونائبة الرئيس الحالي كامالا هاريس عن مسار مُستدام مدفوع بالطاقة النظيفة والعمل المناخي، تحت حجة أن تغير المناخ يُشكل تهديداً وجودياً للولايات المتحدة.

سياق مُتناقض:

يرتبط موقع "سياسات الطاقة" في خطاب المرشحين للرئاسة الأمريكية، بعدد من العوامل، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1. **قواسم مُشتركة:** على الرغم من الاختلافات بين مواقف المرشحين الرئاسيين، فهناك بعض القواسم المشتركة بشأن تغير المناخ والطاقة، فمن ناحية، يتفق ترامب وهاريس على أن "الطاقة هي الرخاء" الذي يشكل مستقبل الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى، فإن الرئيس القادم -سواء أكان ترامب أم هاريس- سوف يرث أكثر سياسات المناخ طموحاً في التاريخ الأمريكي، فقد شهدت ولاية الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن اتخاذ إجراءات طموحة لخفض الانبعاثات الحرارية بما أطلق العنان لنمو اقتصادي غير مسبوق في مجال الطاقة النظيفة.

2. **طموحات حزبية مُتناقضة:** بينما يأمل اليساريون، الذين يعتقدون أن استثمارات بايدن ليست طموحة بما فيه الكفاية في مجال الطاقة، أن تكون كامالا هاريس أكثر تشدداً لتبني أجندة خضراء أكثر صرامة، يثق المحافظون بأن المرشح الجمهوري دونالد ترامب -في حال فوزه بالرئاسة- سيتخذ منهجاً مخالفاً لما تم في عهد بايدن؛ الأمر الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تقف الآن على "مفترق طرق"؛ بسبب الرؤى المتناقضة حول سياسات الطاقة والعمل المناخي.

3. **غياب الخطط التفصيلية:** تفيد التقديرات بأن أياً من المرشحين -هاريس وترامب- لم ينشر برنامجاً تفصيلياً لخططهما المتعلقة بسياسة المناخ والطاقة، فكل ما يصدر من الحملتين أو المرشحين أو نوابهما ما هو إلا شعارات وانتقادات لبعضهما بعضاً بشأن قضية التغير المناخي، مع وعود إما بإلغاء قوانين أو انسحاب من معاهدات لصالح مزيد من إنتاجية الطاقة أو وعود بمزيد من الاستثمارات في الطاقة النظيفة.

إدارتان على طرفي نقيض:

على الرغم من غياب البرنامج التفصيلي لكل من المرشحين؛ فإن تجربتهما في البيت الأبيض تُشكل انعكاساً لسياساتهما، سواء في حالة ولاية ترامب الرئاسية الأولى أم حالة إدارة بايدن- هاريس الحالية، وفيما يلي أبرز ملامح التجربتين:

1. ولاية ترامب الأولى: حقّق الرئيس السابق دونالد ترامب خلال فترة ولايته الرئاسية 2017-2021 إنجازات ضخمة في قطاع الطاقة الأمريكي؛ تمثلت فيما يلي:

أ. أكبر منتج للنفط والغاز عالمياً: أنتجت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترامب "طاقة موثوقة وبأسعار معقولة" مع توفيرها وظائف مستقرة وعالية الأجر، وأصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي في العالم، وتجاوزت فيها صادرات الطاقة الإجمالية السنوية وارداتها للمرة الأولى منذ 67 عاماً في العام 2019.

ب. رفع شعار "استقلالية الطاقة الأمريكية": انعكس ما سبق في توسيع نطاق حفر النفط والغاز في كل من البحر والأراضي العامة؛ لدرجة أن طلبات التصاريح للحفر على الأراضي العامة زادت بنسبة 300%، كما ألغى ترامب الحظر على الحفر في محمية الحياة البرية الوطنية في القطب الشمالي في ألاسكا، ووافق على مواصلة بناء خطي أنابيب "كيستون إكس إل" و"داكوتا أكسس"، كما أسهم في تسريع الموافقة على حفر المناجم، والحقيقة أن مثل تلك الإجراءات أسهمت في تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة، وهكذا، أصبحت الولايات المتحدة مصدراً صافياً للغاز الطبيعي لمدة ثلاث سنوات متتالية ولديها قدرة تصديرية تبلغ نحو 10 مليارات قدم مكعب يومياً، وباتت أكبر دولة منتجة للنفط على المستوى العالمي.

ج. إجراءات قوية لحماية البيئة والمناخ: على الرغم من قيام ترامب بإلغاء أكثر من 100 لائحة بيئية كان قد تم إقرارها في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما، إلى جانب انسحابه من اتفاقية باريس للمناخ بحجة أنها غير عادلة؛ فإن ترامب نجح في تحقيق انخفاض انبعاثات الكربون في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوى لها في 25 عاماً؛ إذ إنه استثمر أكثر من 38 مليار دولار في البنية التحتية للمياه النظيفة، وجعل الهواء أنظف بنسبة 7% بين عامي 2017 و2019 بفضل سياساته التي حدّت من تفاقم التلوث.

2. إدارة بايدن- هاريس: حقّق الرئيس الحالي جو بايدن خلال فترة ولايته الرئاسية 2021-2024، ونائبته كامالا هاريس، إنجازات ضخمة في قطاع الطاقة الأمريكي؛ تمثلت فيما يلي:

أ. الاستثمار الفدرالي في الطاقة النظيفة: اتخذت إدارة بايدن- هاريس عدّة إجراءات للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، معلنة أن الهدف هو الوصول إلى صفر انبعاثات بحلول عام 2050، وتفيد التقديرات بأن الرئيس الأمريكي جو بايدن ونائبته قاما باتخاذ 350 إجراءً لحماية البيئة، ولعل قانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف (Infrastructure Investment and Jobs Act)، والذي تم توقيعه في نوفمبر 2021، وقانون خفض التضخم لعام 2022 (Inflation Reduction Act of 2022) أهم إنجازين للإدارة الديمقراطية؛ إذ يعكسان أكبر استثمار فدرالي في تغير المناخ في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث إن الأخير فقط يمكنه أن يخلق 3 تريليونات دولار من الاستثمارات المناخية في الفترة من 2022 إلى 2032 و11 تريليون دولار من الاستثمارات الإجمالية في البنية التحتية بحلول عام 2050.

ب. امتداد لسياسات ترامب بشأن إنتاج النفط والغاز: يُنظر إلى إدارة بايدن على أنها امتداد لإدارة ترامب فيما يتعلق بالسماح بمزيد من عقود الإيجار لحفر النفط والغاز الطبيعي، فعلى الرغم من السياسات البيئية الطموحة التي اعتمدتها الإدارة الديمقراطية؛ فإنها أصدرت تصاريح لحفر النفط والغاز، كما لم تحظر على الإطلاق عمليات التكسير الهيدروليكي؛ مما أدى إلى زيادة إنتاج الولايات المتحدة من الطاقة؛ لدرجة أن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية كشفت في مارس 2024 عن أن الولايات المتحدة تصدرت قائمة أكبر منتجي النفط في العالم للعام السادس على التوالي بمتوسط إنتاج قياسي بلغ 12,9 مليون برميل يومياً.

مُفترق طرق:

يكشف السباق الانتخابي الأمريكي لعام 2024 عن اتساع كبير في فجوة الوعود بين ترامب وهاريس حول مُستقبل السياسات الطاقوية والمناخية؛ مما يعني حقيقة أن انتخابات البيت الأبيض لعام 2024 ما هي إلا "مُفترق طرق" بالنسبة لقضايا الطاقة والمناخ، وستكون لها آثار حاسمة على الداخل الأمريكي والعالم، وفيما يلي، أبرز القضايا التي تعكس اختلاف وجهات النظر بين ترامب وهاريس بشأن قضايا الطاقة والمناخ:

1. إشكالية التكسير الهيدروليكي: إن التكسير الهيدروليكي هو تقنية تستخدم لاستخراج الغاز الطبيعي والنفط من تكوينات الصخر الزيتي أو أشكال أخرى من الصخور، وتنطوي تلك التقنية على الحفر عميقاً تحت سطح الأرض، وقد ساعدت "ثورة الصخر الزيتي" منذ عام 2008، على تحويل الولايات المتحدة إلى أكبر مُنتج للنفط في العالم بعد عقود من انخفاض الإنتاج؛ إذ قدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أنه في عام 2023، أضاف التكسير الهيدروليكي ما يقرب من ثلاثة مليارات برميل من النفط الخام إلى إنتاج الولايات المتحدة؛ أي نحو 64% من إجمالي إنتاج البلاد.

وعلى الرغم من وجود دعوات بفرض حظر على التكسير الهيدروليكي، لما فيه من أضرار بيئية؛ حيث إن الغاز الطبيعي المستخرج منه مسؤول عن كميات كبيرة من غاز الميثان، وهو من الغازات الدفيئة الأقوى بنحو ثمانين مرة من ثاني أكسيد الكربون، إلى جانب أن عمليات الحفر تلوث وتستنزف إمدادات المياه، وترتبط بالنشاط الزلزالي؛ فإن الأبحاث الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية تُرجح استمرار مركزية

التكسير الهيدروليكي للسوق الأمريكية، فمن دون التكسير الهيدروليكي، قد تتضاعف أسعار النفط والغاز للمستهلكين.

وهكذا، أسفرت معضلة التكسير الهيدروليكي ما بين الفرص الاقتصادية والتهديدات البيئية عن بلورة موقفين مختلفين من قبل هاريس وترامب:

أ. هاريس والنهج المتأرجح: دعمت هاريس حظر التكسير الهيدروليكي على الأراضي الفدرالية وعارضت مشروعات البنية التحتية الجديدة للوقود الأحفوري خلال الفترة التي سبقت تقلدها منصب نائبة الرئيس جو بايدن؛ لدرجة أنها أعلنت خلال مُنتدى لشبكة "سي أن أن" حول تغير المناخ في عام 2019 تأييدها الكامل لحظر التكسير الهيدروليكي؛ الأمر الذي جعلها محل تقدير من اليساريين والجماعات المدافعة عن البيئة.

والحقيقة أن انضمامها إلى حملة بايدن في عام 2020؛ جعلها تخفض نبرة الإصرار حول أهمية حظر عمليات التكسير الهيدروليكي، مفضلة الصمت في ظل تأكيد بايدن أن إدارته لن تحظر تلك العمليات، ومع مرور الوقت، تغير موقف هاريس؛ لدرجة أن حملتها في يوليو 2024، قالت إن هاريس لم تُعد تؤيد سياسة الحظر، ومن الواضح أن موقفها الحالي أكثر براغماتية؛ إذ تعترف بالحقائق المعقدة لسياسة الطاقة والحاجة إلى الموازنة بين المصالح المختلفة، وهو ما أثار خيبة أمل الجماعات الخضراء وبعض الأمريكيين المهتمين بالمناخ.

ب. ترامب والموقف الثابت: يُعد ترامب من أشد المؤيدين لصناعة الوقود الأحفوري؛ إذ يرفع شعار "أحفر يا صغير أحفر" (drill, baby, drill)، مذكراً الناخبين الأمريكيين بأن هاريس كانت ذات يوم تؤيد حظر التكسير الهيدروليكي، وهو الأمر الذي قال إن من شأنه أن يدمر اقتصاد ولاية بنسلفانيا والاقتصاد الأمريكي. ويروج ترامب خلال حملته الانتخابية أن ولاية بنسلفانيا لديها 500 ألف وظيفة في مجال التكسير الهيدروليكي، في إشارة إلى أهمية تلك التقنية في خلق فرص عمل للآلاف من الأمريكيين، ولاسيما في ولاية بنسلفانيا.

وتفيد التقديرات بأن ترامب يبذل قصارى جهده لجعل الوقود الأحفوري محور حملته الانتخابية؛ مما جعله يحظى بتأييد مسؤولي كبريات شركات النفط الأمريكية؛ إذ عبرت أغلبها عن تأييدها لترامب في الانتخابات بعد تعهداته بإلغاء القيود البيئية التي فرضتها إدارة بايدن على تلك الشركات.

واللافت للانتباه أنه وفقاً لاستطلاع حديث أجراه مركز "بيو" للأبحاث في أكتوبر 2024 تبين أن نحو 44% من الأمريكيين يؤيدون زيادة عمليات التكسير الهيدروليكي للنفط والغاز في الولايات المتحدة، بينما يعارضها 53%؛ وهي نتيجة تبرز أن تلك القضية تمثل "معضلة حقيقية" في ذهن الناخب الأمريكي العادي إلى جانب جماعات الضغط سواء أكانوا من المؤيدين للبيئة والعمل المناخي أو أصحاب المصالح المرتبطين بكبريات شركات الطاقة الأمريكية.

2. مُعضلة السيارات الكهربائية: كشفت الحملات الانتخابية للسباق الرئاسي لعام 2024 عن وجهات نظر مختلفة ووعود متفاوتة لمستقبل صناعة المركبات الكهربائية في الولايات المتحدة، وجاءت على النحو التالي:

أ. ترامب والتحول المفاجئ: ينتقد ترامب باستمرار السياسات التي تهدف لدعم السيارات الكهربائية؛ إذ يُصرح أنه "لا يمكنك أن تجعل 100% من سياراتك كهربائية... السيارات لا تذهب بعيداً بما فيه الكفاية، إنها باهظة الثمن للغاية، كما أنها ثقيلة"، ويعرب في أوقات أخرى عن مخاوفه بشأن هيمنة الصين على صناعة السيارات الكهربائية، إلّا أنه بحلول أغسطس 2024، وعد ناخبيه بأنه سيعمل على تخفيض الاعتمادات الضريبية للسيارات الكهربائية، والتي صُممت لتشجيع الناس على شراء السيارات المصنعة في أمريكا الشمالية. ويرى مراقبون أن أحد أسباب قبول ترامب لإحياء صناعة السيارات الكهربائية في البلاد يعود إلى علاقته الوثيقة برئيس شركة تسلا إيلون ماسك، إذ قال ترامب لبلومبرغ: "ليس لدي أي اعتراض على السيارة الكهربائية... أعتقد أنها رائعة... إيلون رائع".

ب. هاريس والدعم الصريح: أكدت هاريس خلال حملتها الانتخابية أهمية دعم إنتاج المركبات الكهربائية، معلنةً أنها إذا تولت الرئاسة ستدفع إدارتها نحو اتباع معايير أكثر صرامة بشأن الوقود، وتقدم حوافز كبيرة لإنتاج السيارات العاملة بالبطاريات. وفي هذا الصدد، يعتقد المراقبون أن رئاسة هاريس ستجلب استثمارات فدرالية وإعفاءات ضريبية إضافية لخفض تكاليف السيارات الكهربائية، وخاصة أنه في ظل إدارة بايدن حالياً تقدم الحكومة الفدرالية إعفاءات ضريبية تصل إلى 7500 دولار للسيارات الكهربائية الجديدة المؤهلة، وما يصل إلى 4000 دولار للسيارات الكهربائية المستعملة المؤهلة، وخلال يوليو 2024، منحت إدارة بايدن ما يقرب من 2 مليار دولار في شكل منح لشركات "جنرال موتورز" و"ستيلانتس" وشركات صناعة سيارات أخرى لتوسيع تصنيع المركبات الكهربائية في ثماني ولايات، بما في ذلك ولايات متأرجحة رئيسية في الانتخابات مثل: "ميشيغان" و"بنسلفانيا" و"جورجيا".

3. مشروع قانون إصلاح تصاريح الطاقة لعام 2024 (EPRA): هو مشروع قانون تقدم به عضو بارز في لجنة الطاقة والموارد الطبيعية بمجلس الشيوخ في 22 يوليو 2024، وتم تعديل نسخة معدلة منه في 31 يوليو 2024؛ ويهدف إلى تسريع تطوير البنية الأساسية للطاقة المحلية من خلال تبسيط عملية التصاريح الفدرالية، ويشمل مشروعات الوقود الأحفوري فضلاً عن الطاقة المتجددة والنقل وموثوقية الشبكة.

وعلى الرغم من الاتفاق العام على الحاجة إلى إصلاح التصاريح؛ فإن الطبيعة الواسعة النطاق لمشروع القانون تشكل مشكلة؛ مع ترجيحات تفيد بأن نسبة تمريره ستكون أكبر في حالة فوز الرئيس السابق دونالد ترامب أو سيطرة الجمهوريين على الكونغرس، في حين أنه من المتوقع أن تفضل رئاسة هاريس أو الكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون

مشروع قانون جديد يستهدف مصادر الطاقة المتجددة، دون التركيز على خطوط أنابيب الغاز والبنية الأساسية الأخرى للنفط والغاز.

4. سياسة الغاز الطبيعي المُسال: يُعد موضوع تصدير الغاز الطبيعي المسال قضية رئيسة في الانتخابات الأمريكية، فعلى الرغم من بلوغ الولايات المتحدة مرتبة أكبر مصدر للغاز الطبيعي المُسال في العالم في عام 2023، وبإنتاجية تبلغ 336.9 مليون طن سنوياً؛ فإن وزارة الطاقة الأمريكية أوقفت تصاريح تصدير الغاز الطبيعي المسال في يناير 2024؛ بسبب احتجاجات من أنصار البيئة حول دور الوقود الأحفوري في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي.

ويتوقع مراقبون أنه إذا فاز ترامب، فإن التوقف عن تصاريح التصدير سينتهي على الفور، ولن يكون لتحليل وزارة الطاقة أي تأثير طويل الأمد، وعلى النقيض، فإذا فازت هاريس، فمن المرجح أن يتم تغيير عملية التصاريح الممتدة لتشمل معايير وقواعد أكثر تحدياً لصناعة الغاز الطبيعي المسال.

5. إشكالية انبعاثات الميثان: تم إنشاء خطة الحد من انبعاثات الميثان في أوائل عام 2024 بفضل السلطات الجديدة الممنوحة لوكالة حماية البيئة بموجب قانون الحد من التضخم (IRA)، بالإضافة إلى اللوائح التي تهدف إلى الحد من الانبعاثات، حيث يتم فرض رسوم على انبعاثات الميثان الزائدة؛ ومع ذلك، أثبت البرنامج أنه مُثير للانقسام سياسياً ويواجه بالفعل تحديات قانونية متعددة؛ ومن المتوقع أن تدافع هاريس عن القواعد التي تنشئها الخطة، في حين أن إدارة ترامب من المحتمل أن تتراجع عنها أو تضعفها.

وفي التقدير، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تقف على مُفترق طرق، ويتعين على ناخبيها الاختيار ما بين ترامب والجمهوريين؛ وما يمثله ذلك من دعم لصناعة الوقود الأحفوري، أو هاريس والديمقراطيين؛ وما يرتبط بذلك من توسع في سياسات الطاقة النظيفة، وما تتطلبه من استثمارات ضخمة. رغم ذلك فهناك ثوابت مُشتركة اتفق عليها الطرفان، منها الاستمرار في دعم السيارات الكهربائية، وعدم حظر الوقود الأحفوري، مع اتخاذ بعض الإجراءات الخاصة بالتغير المناخي.

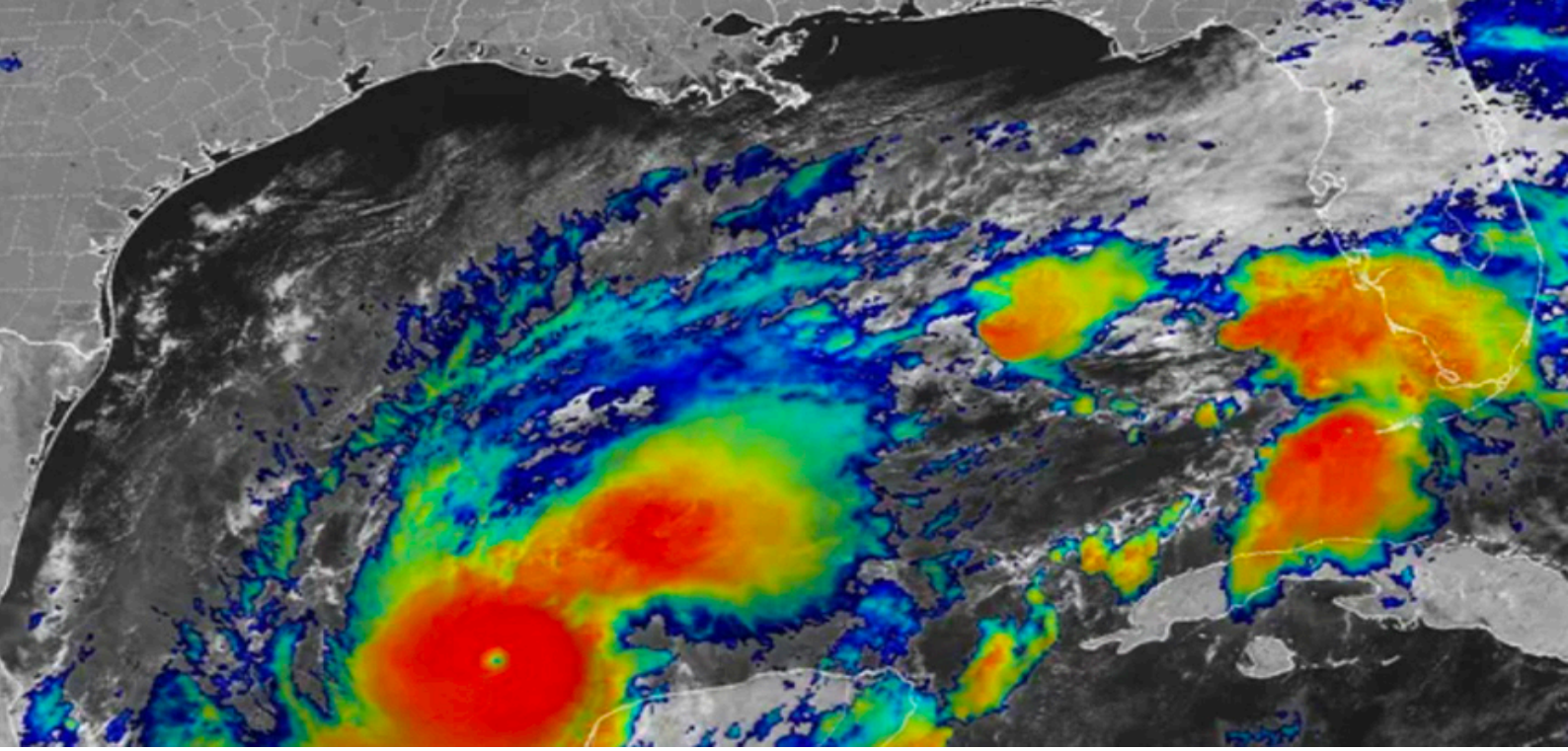

الأمن البيئي:
تأثيرات إعصاري هيلين وميلتون في الانتخابات الأمريكية 2024

أندرو ألبير شوقي
باحث في الشؤون الدولية والاستراتيجية

مع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية في 5 نوفمبر 2024، يأمل السياسيون الأمريكيون والمرشحون الرئاسيون في توفير مناخ أكثر استقراراً في الداخل الأمريكي؛ لضمان إجراء عملية انتخابية ديمقراطية دون أي معوقات، وخاصة أن الشهر الأخير يكون التوقيت الحاسم والنهائي لتحديد الأولويات وبلورة مواقف الناخبين؛ ومن ثم فإنه من غير المفضل على الإطلاق حدوث تهديدات تعصف باستقرار الاستحقاق الانتخابي، أو على أقل تقدير تهدد عملية التصويت أو تغير أولويات الناخبين.

وفي الحقيقة أن الرياح تأتي بما لا تشتهي السفن، فقد ضرب إعصار هيلين سواحل الجنوب الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، مخلفاً على الأقل نحو 230 قتيلاً، إضافة إلى المئات في عداد المفقودين في ولايات فلوريدا وجورجيا وكارولينا الجنوبية وكارولينا الشمالية وتينيسي وفيرجينيا. وبينما كانت تلك الولايات تحصي خسائرها وتحاول التعافي، ضرب إعصار ميلتون ولاية فلوريدا الأمريكية، مخلفاً على الأقل 16 قتيلاً، مع تقديرات تفيد بأن تلك الكارثة في مجملها هي ثالث أعنف عاصفة في القرن الحادي والعشرين، بعد إعصاري كاترينا في عام 2005، وماريا في عام 2017.

الأمن وتغير الأولوية:

إن إعصاري هيلين وميلتون يهددان حياة ملايين الأمريكيين؛ ومن ثم فقد أصبح الحديث عن الأمن أولوية للعمل على التحرر من هذا التهديد، بما يضمن بقاء الأمريكيين سالمين، إلا أن الأمن بمفهومه التقليدي (العسكري والقومي) لا يُعد مناسباً للتعامل مع تلك الأزمة الوجودية، التي تتطلب حلولاً سريعة واستثنائية داخل المجتمع الأمريكي.

والحقيقة أن مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية قدمت إطاراً نموذجياً لفهم التهديدات الأمنية الجديدة التي تطرأ على المجتمعات، فمن ناحية، نجحت في توسيع مفهوم الأمن ليشمل "الأمن البيئي"، والذي يمكن أن يكون المفسر لكيفية التعامل مع البيئة والكوارث الطبيعية والممارسات البشرية المتسببة في العديد من ظواهر التدهور الإيكولوجي كالاحتباس الحراري والفيضانات وغيرها. ومن ناحية أخرى، اعتبرت الأمن فعلاً خطابياً يصور التهديد على أنه وجودي؛ مما يتطلب اتخاذ إجراءات استثنائية عاجلة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية المعتادة؛ وهو ما يُعرف بعملية الأمننة.

وهكذا، باتت الولايات المتحدة الأمريكية بين عشية وضحاها أمام معركة خطابية استثنائية للتعامل مع أزمة إعصاري هيلين وميلتون، ووجدت إدارة بايدن نفسها أمام ضرورة قصوى لإضفاء الطابع الأمني على مشاهد الإعصار لتبرير الاستجابات الفدرالية الاستثنائية، بما في ذلك دعوة السكان إلى الفرار أو الإخلاء إلى جانب إعلان حالة الطوارئ، وبالتوازي مع ذلك، وضع الدمار الذي أحدثه إعصار هيلين قضية تغير المناخ في صدارة أجندة أولويات حملتي ترامب وهاريس الانتخابيتين، بعد أن ظلت تلك القضية على الهامش وكان الحديث عنها مقتضباً في المناظرتين الرئاسيتين هذا العام؛ إذ كان التركيز منصباً على الاقتصاد والهجرة ومسألة الحق في الإجهاض.

واللافت للانتباه أن ملف تغير المناخ لم يكن يحظى بأولوية الناخب الأمريكي خلال العام الانتخابي الجاري، فقد كشف مركز بيو

للأبحاث في 9 سبتمبر 2024 عن أن قضية تغير المناخ تأتي في المرتبة العاشرة من اهتمامات الناخب الأمريكي، كما يعتبر 3 من كل 10 أمريكيين تغير المناخ ملفاً مصيرياً لتحديد اتجاهات تصويتهم في الانتخابات الرئاسية لعام 2024.

لقد أعاد إعصار هيلين إلى الأذهان أهمية أمننة التغيرات المناخية ومسألة الاستجابة للكوارث الطبيعية لرفع مستوى التعامل مع هذا النوع من التهديدات من نطاق السياسات العادية (Low Politics) إلى نطاق السياسات العليا (High politics)؛ مما يعني تكون سرد خطابي نخبوي عاجل، سواء من قبل إدارة بايدن لتسليط الضوء جهود الاستجابة الفدرالية للولايات المتضررة أم من قبل المرشحين في السباق الانتخابي الجاري؛ بحيث أصبح لا مفر أمام ترامب وهاريس من توضيح رؤيتهما بشأن كيفية التعامل مع انعدام الأمن المناخي وكيفية الاستجابة للكوارث الطبيعية.

كارثة مدمرة وخسائر طائلة:

أشار المركز الوطني للأعاصير إلى أن الإعصارين هيلين في 26 سبتمبر وميلتون في 9 أكتوبر يندرجان على أنهما "أعاصير كبرى وفي غاية الخطورة"؛ وهو ما انعكس في حجم الخسائر التي طالت ولايات الجنوب الشرقي الأمريكي، والتي جاءت على النحو التالي:

1- أسوأ كارثة طبيعية منذ قرن: ألقى إعصار هيلين الكارثي 40 تريليون غالون من مياه الأمطار، أو ما يكفي من مياه الأمطار لملء 60 مليون حمام سباحة أولمبي؛ مما أدى إلى غمر ولايات الجنوب الشرقي، والحقيقة أن الإعصار لم يضر المناطق الساحلية فحسب؛ بل امتد لأكثر من 500 ميل داخل البلاد من ساحل فلوريدا، وفي الوقت الذي تبحث فيه الولايات المتحدة عن ضحايا إعصار هيلين، ضرب إعصار ميلتون ولاية فلوريدا يوم الأربعاء 9 أكتوبر 2024 برياح بلغت سرعتها نحو 160 كيلومتراً في الساعة؛ الأمر الذي ضغط بشدة على الحكومة الفدرالية؛ لدرجة أن الرئيس الأمريكي وصف إعصار ميلتون عند اجتياحه بأنه "عاصفة القرن، إنها حرفياً مسألة حياة أو موت"، وهي إشارة واضحة لأمننة تلك الكارثة الطبيعية.

2- خسائر مادية بالمليارات: قدر الرئيس الأمريكي جو بايدن، خسائر إعصار ميلتون بفلوريدا بنحو 50 مليار دولار أمريكي، فيما أفادت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" بأن الخسائر المقدرة بقطاع التأمين الخاص في الولايات الست المتضررة جراء إعصار هيلين تتراوح ما بين 8 مليارات دولار و14 مليار دولار.

3- تدمير البنى التحتية: تعرضت البنى التحتية لأضرار كبيرة على مستوى شبكات المياه والكهرباء والاتصالات والطرقات، فمن ناحية، ألحقت العواصف أضراراً بالغة بأنظمة الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه والسدود والخزانات التي توفر مياه الشرب للمقيمين في كارولينا الشمالية وفلوريدا وجورجيا وتينيسي وفيرجينيا، ومن ناحية أخرى، تسببت العواصف في تدمير أبراج الهواتف المحمولة؛ ومن ثم انقطعت شبكات الهاتف المحمول، كما انقطع التيار الكهربائي في 10 ولايات على الأقل، مع تقديرات تفيد بأن إعصار ميلتون وحده ترك أكثر من 3 ملايين شخص من دون كهرباء في ولاية فلوريدا. وبالتوازي مع ذلك، دُمرت الطرق والجسور وجُرفت المنازل، وأغُلقت خطوط السكك الحديدية في الولايات المتضررة؛ بسبب سقوط الأشجار والحطام على طول خطوط السكك الحديدية.

4- أعباء مالية ضخمة على الطوارئ الفدرالية: أفادت إدارة الطوارئ الفدرالية (FEMA) أن استجابتها للأزمة كانت مزدوجة مع تزايد قوة إعصار ميلتون وتحركه نحو فلوريدا، وقالت في 7 أكتوبر 2024 إنها قدمت أكثر من 210 ملايين دولار كمساعدات طارئة للمناطق المتضررة في ولايات الجنوب الشرقي.

-5 انتشار الشائعات وغياب حالة اليقين: تسبب الإعصاران في حالة من الهلع غير مسبوقة لمواطني الولايات، وقد صاحب ذلك غياب اليقين والثقة في جهود الحكومة الفدرالية ومسؤولي الولايات المحليين؛ لدرجة أنه انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي مزاعم كاذبة تشير إلى أن إعصار ميلتون كان "مُدبراً" وأن الطقس في فلوريدا تم "التلاعب به"، وشوهدت منشورات لملايين المرات على منصتي أكس وتيك توك تزعم أن الحكومة الأمريكية تتحكم سراً في الطقس عبر تقنيات التلاعب بالطقس مثل استمطار السحب، وهي مزاعم وصفها الرئيس الأمريكي جو بايدن بأنها "أكثر من سخيفة". وإلى جانب ذلك، انتشرت شائعات مثل الإدعاء بأن وكالة إدارة الطوارئ الفدرالية ستقدم فقط 750 دولاراً فقط لضحايا الكوارث لدعم تعافيهم، كما أنها تحاصر السكان في ولاية فلوريدا وتمنعهم من الإجلاء، أو أنها بصدد مصادرة ممتلكات الناجين من إعصار هيلين.

جهود استثنائية:

اعتمدت إدارة بايدن على عملية الأمننة عبر توجيه خطاب يربط الكارثة بقطاعات الأمن، بما في ذلك الأمن القومي والاقتصادي والشخصي والمجتمعي والبيئي والمناخي؛ وذلك لتسهيل اتخاذ إجراءات استثنائية للتعامل مع الأزمة التي تُشكل تهديداً وجودياً للأمريكيين، ويمكن رصد بعض الملامح التي تعكس اتجاه البيت الأبيض لأمننة الكارثة التي حلت بالبلاد:

1- خطاب أمني يعبر عن تهديد وجودي: حذر بايدن من أن "إعصار ميلتون مسألة حياة أوموت"، في حين قال رون ديسانتيس، حاكم ولاية فلوريدا إنّ "شبه جزيرة فلوريدا بأكملها تخضع لشكل من أشكال المراقبة أو الإنذار" قبل بداية اجتياح إعصار ميلتون.

2- اجتماع قيادات وزارة الدفاع الأمريكية: لم تتوان وزارة الدفاع عن تحمل مسؤوليتها تجاه حماية الأمن القومي الأمريكي في تلك الكارثة، وخاصة أن تأثير الإعصارين أكد أن تغير المناخ يشكل تهديداً أكبر بكثير من تهديدات الإرهاب أو الدول الاستبدادية؛ لأنه يلحق أضراراً أكبر بحياة الأمريكيين، وعلى هذا النحو، عقد وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، في 9 أكتوبر 2024 اجتماعاً مع كبار القادة العسكريين لمناقشة جهود الاستجابة للإعصارين، وضمان التنسيق بين الوزارة والوكالات الحكومية الأخرى للحد من الخسائر.

3- تأجيل الجولة الخارجية لرئيس البلاد: صاحب رفع حالة الطوارئ في ولاية فلوريدا، إعلان البيت الأبيض تأجيل جولة الرئيس جو بايدن الخارجية إلى وألمانيا وأنغولا؛ وذلك للإشراف على الاستعدادات لمواجهة إعصار ميلتون وجهود الإغاثة بعد الإعصار هيلين.

4- زيارة الرئيس ونائبته للمناطق المنكوبة: زار الرئيس بايدن في 2 أكتوبر ولاية كارولينا الشمالية، وحلقت طائرته فوق مدينة آشفيل التي غمرتها الفيضانات، فيما توجهت هاريس إلى ولاية جورجيا. ولم يتوان الرئيس الأمريكي أيضاً عن متابعة ولاية فلوريدا في أعقاب إعصار ميلتون؛ إذ زار الولاية في 13 أكتوبر وتفقد آثار الدمار التي لحقت بها.

-5 نشر أفراد الحرس الوطني: وفقاً للتقديرات تمت الاستعانة بنحو 6700 من أفراد الحرس الوطني من 16 ولاية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة لتقديم المساعدة، كجزء من اتفاقيات مساعدة إدارة الطوارئ، وذلك في الولايات الأكثر تضرراً بالإعصار؛ حيث يشارك هؤلاء الأفراد في عمليات البحث والإنقاذ، وإزالة الحطام، ونقل وتوزيع إمدادات الإغاثة.

معركة انتخابية:

لقد اقتحم هيلين وميلتون غير المرغوب فيهما جدول أعمال المرشحين الرئاسيين: هاريس وترامب، إلا أن كلاً منهما حاول استغلال تلك الأزمة لصالحه؛ وهو ما حول تلك الكارثة الطبيعية إلى معركة سياسية، تمثلت أبرز ملامحها فيما يلي:

1- تصاعد الحرب الكلامية بين المرشحين: استغل الرئيس الأمريكي السابق والمرشح الحالي دونالد ترامب، الدمار الهائل الذي لحق بولايات الجنوب الشرقي ليتهم بايدن وهاريس بالبطء وعدم الفاعلية في توجيه جهود الحكومة للتعامل مع العاصفة، وقال: "إنها أسوأ استجابة للإعصار منذ كاترينا"، وأثناء فعالية انتخابية في ولاية ميتشيغان، أدعى أن وكالة إدارة الطوارئ الفدرالية حوّلت الأموال المخصصة للإغاثة من الكوارث وأنفقتها على المهاجرين غير المسجلين في الولايات المتحدة. في المقابل، وصفت كامالا هاريس منافسها الجمهوري بأنه "طائش بشكل لا يصدق"، متهمة إياه بنشر أكاذيب بشأن تعامل السلطات الفدرالية مع كارثة الإعصار هيلين، وقالت: "هناك كثير من المعلومات المضللة التي يبثها الرئيس السابق بشأن ما تم توفيره للناجين من هيلين".

2- رفض ترامب المتاجرة بالملف المناخي: رفض المرشح الجمهوري ترامب إبداء أي مرونة تجاه ملف تغير المناخ بعد إعصار هيلين، واصفاً تغير المناخ بأنه "أحد أكبر عمليات الاحتيال"؛ إذ لفت انتباه مؤيديه في أحد التجمعات الانتخابية إلى أنه لم يتم الحديث عن البيئة وتغير المناخ من قبل الديمقراطيين إلا بعد فشل إدارتهم الحالية في جهود الاستجابة العاجلة للتعامل مع الأزمة، موضحاً أن الخطاب المناخي ما هو إلا ستار لإخفاء فشلهم.

3- فرصة هاريس لإظهار القيادة: وجدت المرشحة الديمقراطية ونائبة الرئيس كامالا هاريس نفسها فجأة جزءاً رئيسياً من الاستجابة للإعصارين، وهو الدور الذي لم يشارك فيه نواب الرئيس في الإدارات السابقة تقليدياً، فمن الواضح أنها تحاول توظيف تلك الأزمة لإظهار قدرتها على القيادة؛ إذ تظهر إلى جانب الرئيس جو بايدن في الإحاطات وتدعو إلى التعاون الحزبي، وقد شاركت افتراضياً في إحاطة غرفة العمليات أثناء وجودها في ولاية نيفادا لمتابعة أنشطة الحملة، وزارت ولاية جورجيا لتفقد المناطق المنكوبة جراء إعصار هيلين، وشوهدت وهي تقوم بالمساعدة في تعبئة صناديق المساعدات المقدمة إلى متضرري ولاية كارولينا الشمالية. وتجدر الإشارة إلى أن هاريس تدرك جيداً أن بعض الولايات المنكوبة حاسمة على الصعيد الانتخابي؛ أي إنها ولايات ساحة المعركة (ولايات متأرجحة)، تحتاج إلى مزيد من الجهود للفوز بأصواتها، وبصفة خاصة، بعدما أعطى ترامب بعداً سياسياً لتلك الأزمة عبر انتقاده إدارة بايدن لطريقة تعاطيها مع الكارثة.

4- إظهار التعاطف مع المنكوبين: زار ترامب ولاية جورجيا ليتفقد الأضرار الناجمة عن إعصار هيلين، محاولاً إظهار نفسه رئيساً يعمل على توحيد الأمريكيين في وقت الأزمات؛ وقد قال: "إنه لا مكان للحملات الانتخابية وقت الأزمات، فعندما تضرب أزمة، ويطلب مواطنونا المساعدة، لا يهم أي من ذلك.. نحن لا نتحدث عن السياسة الآن". وتابع: "علينا جميعاً أن نتكاتف ونتجاوز هذه الأزمة"، وذكر أنه جاء محملاً بـ"شاحنات مليئة بالأشياء لمساعدة المتضررين". وبالتوازي مع ذلك، أطلق ترامب حملة GoFundMe لضحايا إعصار هيلين في جورجيا، وقد نجحت في جمع أكثر من 7 ملايين دولار حتى يوم 10 أكتوبر 2024، إلى جانب تأكيد نجله في منشور على مواقع التواصل الاجتماعي، أن العائلة فتحت أحد فنادقها في فلوريدا لإيواء أكثر من 200 شخص ممن يقدمون المساعدة في أعقاب عاصفة ميلتون.

5- مخاوف حول سلامة العملية الانتخابية: يخشى المراقبون من أن تلك الكارثة الطبيعية قد تقلل من إقبال الناخبين، أو تعطل تسليم بطاقات الاقتراع، مع احتمالية إعاقة الاقتراع الدقيق في ولايات ساحة المعركة مثل: ولايتي جورجيا وكارولينا الشمالية. لقد أثر هيلين وميلتون في الحياة اليومية في ولايات الجنوب الشرقي؛ حيث دمرت بعض مراكز الاقتراع أو ربما تكون المواقع غير قابلة للوصول؛ بسبب البنية التحتية التالفة، مع ترك بعض المناطق من دون كهرباء، ومياه، وإنترنت، وخدمات هاتفية. وفي هذا الصدد، يواجه مسؤولو الانتخابات أعباءً إضافية لتغيير القواعد ووضع الخطط على أمل أن يتمكن جميع المقيمين المؤهلين من التصويت، إما عن طريق البريد أو شخصياً.

هكذا، يتضح أن ترامب وهاريس حاولا الاعتماد على الخطاب والصورة العاطفية لانتزاع فرص سياسية من خلال تلك الأزمة، وخاصة أن الإعصارين فرضا أسئلة أساسية حول من سيكون أفضل استجابةً كرئيس عند التعامل مع الكوارث الطبيعية، وهي قضية تم التغاضي عنها في السباق الانتخابي لعام 2024.

وختاماً، يمكن القول إنه في ظل مناخ سياسي شديد الاستقطاب، لم تأت الكوارث الطبيعية لتوحد النخبة السياسية الأمريكية؛ بل على العكس، زاد هيلين وميلتون من الشعور بالاستقطاب بعد إضفاء الطابع الأمني الاستثنائي على موضوع تغير المناخ ومسألة الاستجابة للكوارث الطبيعية، وخاصة أن تلك الأزمة المزدوجة كشفت عن حقيقة مفادها أن تغير المناخ والكوارث الطبيعية تحديات تواجه الأمن القومي الأمريكي، وتتطلب مزيداً من التمويل والإسراع والمرونة لحماية المنكوبين؛ ومن ثم، لا شك في أنها ستؤثر وإن كان تأثيراً غير مباشر في ملامح الانتخابات الأمريكية لعام 2024.

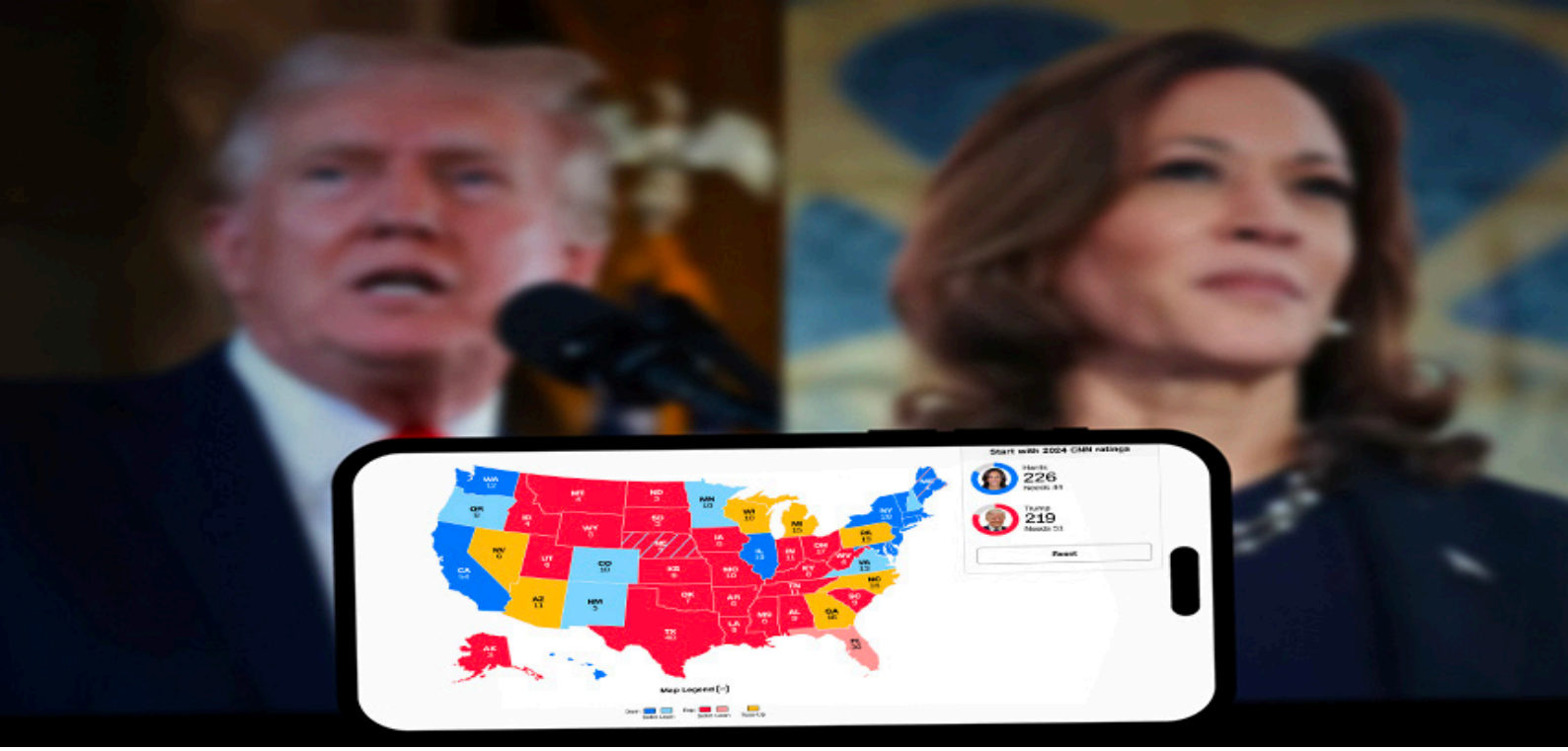

إخفاقات متكررة:

هل تنجح استطلاعات الرأي في التنبؤ بالفائز بالرئاسة الأمريكية 2024؟

مصطفى ربيع

رئيس برنامج المؤشرات وتحليل البيانات، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

مع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2024، تتزايد التساؤلات حول دقة استطلاعات الرأي، خاصة بعد الإخفاقات المتكررة لتوقعات استطلاعات الرأي في السنوات السابقة. فرغم التحديات المنهجية، تبقى استطلاعات الرأي أداة مهمة لتقدير مدى تقارب السباق الانتخابي، ولكن يبقى السؤال، هل ستكون موثوقة هذه المرة؟ وهل يمكننا الاعتماد عليها في التنبؤ بالفائز؟

أداة تاريخية:

يستشهد معظم الناس من جميع الفئات، سواء أكانوا من النخبة، أم المثقفين والإعلاميين، أم حتى من المواطنين العاديين، بنتائج استطلاعات الرأي، عندما تتفق مع توجهاتهم، بينما يشككون فيها بشدة، عندما تتعارض مع توجهاتهم أو تُظهرهم كأقلية.

بشكل عام ساعدت استطلاعات الرأي لعقود طويلة السياسيين على فهم ما يريده الجمهور، وكذلك عرفت الجمهور بالمرشح الأكثر شعبية في صناديق الاقتراع؛ ولذلك عادة ما يتصاعد الاهتمام باستطلاعات الرأي في الفترة التي تسبق الانتخابات، ليس فقط بين السياسيين ولكن بين الجمهور العام أيضاً.

على الجانب الآخر، تُعد استطلاعات الرأي آلية أساسية لمعرفة مدى تأثير الحملات الانتخابية وكيفية تفاعل الجمهور معها؛ لذلك يعتمد عليها السياسيون لصياغة رسائلهم، وتوجيه حملاتهم، ولذلك لا تُعد استطلاعات الرأي آلية موضوعية في التعرف إلى اتجاهات الناخبين فحسب؛ بل إنها تسهم بشكل أو بآخر في التأثير في سلوك الناخبين وتوقعاتهم بشأن نتائج الانتخابات.

بدأت الاستطلاعات كما نعرفها اليوم في الثلاثينيات من القرن الماضي، في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة جورج غالوب وإلمو روبر وأرشيبالد كروسلي بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية الأمريكية. في هذه المراحل المبكرة، كانت الاستطلاعات تُجرى وجهاً لوجه في المنازل من قبل المستطلعين، ومع انتشار الهواتف الثابتة داخل المنازل الأمريكية، تحولت المقابلات إلى هذه الطريقة في جمع البيانات، ثم مع انتشار الهواتف المحمولة أصبحت هي الطريقة السائدة.

مع زيادة الضغوط المالية على شركات الاستطلاعات وشركائها الإعلاميين، حدث تحول إلى المقابلات عبر الإنترنت باستخدام كل من مواقع الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة، وقد أثار ذلك أسئلة منهجية مهمة حول مدى تمثيل بيانات الاستطلاعات للمجتمع، وانخفاض معدلات الاستجابة. وتعتمد معظم الشركات حالياً على الدمج بين أكثر من طريقة لجمع بيانات الاستطلاعات في محاولة للوصول إلى عينات ممثلة.

تراجع الثقة:

في عام 2016، توقعت معظم مؤسسات استطلاعات الرأي فوزاً كبيراً لهيلاري كلينتون، وهو ما لم يحدث. وفي عام 2020، صحيح أن معظم استطلاعات الرأي توقعت فوز جو بايدن بشكل صحيح، إلا أنها بالغت أيضاً في تقدير الدعم

للمرشح الديمقراطي مقارنةً بالرئيس دونالد ترامب آنذاك. هذه الأخطاء تركت العديد من الأمريكيين يشعرون بخيبة أمل تجاه صناعة الاستطلاعات بأكملها. وشهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في مصداقية استطلاعات الرأي العام.

قد تكون هذه الأخطاء عالقة في أذهان المجتمع الأمريكي نظراً لحداثتها، إلا أن تاريخ إخفاقات استطلاعات الرأي في الانتخابات الأمريكية يرجع لزمن بعيد، وتُعد انتخابات 1948 واحدة من أشهر الأمثلة على فشل استطلاعات الرأي؛ إذ توقعت معظم الاستطلاعات فوز المرشح الجمهوري توماس ديوي بسهولة على الديمقراطي هاري ترومان، إلا أن الرئيس ترومان حقق فوزاً على غريمه. وفي انتخابات 1960، كانت استطلاعات الرأي قد توقعت فوز ريتشارد نيكسون، لكن جون إف. كينيدي نجح في الفوز، وقد تكرر نفس الأمر في انتخابات 1980؛ إذ كانت الاستطلاعات تشير إلى تقارب السباق بين جيمي كارتر، ورونالد ريغان، إلا أن ريغان فاز بفارق كبير.

أنماط الاستطلاعات:

قبل أن نخوض في أسباب إخفاق استطلاعات الرأي في التنبؤ بنتائج الانتخابات الأمريكية، يمكن التمييز بين 3 أنواع من الاستطلاعات من حيث درجة المصداقية:

1- الاستطلاعات الوهمية، التي لا تمثل عينة صحيحة، والتي تشمل أي نوع من الاستطلاعات؛ إذ يمكن للمستجيبين المشاركة والتصويت عدة مرات أو حيث تكون العينة غير ممثلة على الإطلاق للناخبين ككل، مثل: الاستطلاعات على منصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر/X وفيسبوك وبعض المواقع الإلكترونية أو غيرها من الاستطلاعات؛ إذ لا يعكس الأشخاص المشاركون فيها عامة السكان.

2- الاستطلاعات الإشكالية، وهي تلك التي تُنتج داخلياً بواسطة الحملات الانتخابية للمرشحين، وعادة لا تُنشر للجمهور إلا إذا أظهرت نتائج إيجابية للمرشح الراعي للاستطلاع، وقد لا تكون هذه الاستطلاعات بالضرورة خاطئة أو غير علمية، لكن نشر استطلاعات الرأي الداخلية للمرشح أو الحملة سيكون منحازاً بشكل انتقائي لصالح الاستطلاعات التي تساعد المرشح.

3- الاستطلاعات التي يمكن وصفها بـ"العلمية"، والتي تجريها عادة المؤسسات غير الحزبية والجامعات ومؤسسات استطلاعات الرأي، وتؤدي دوراً مهماً في تقديم مقاييس موضوعية للأحداث الحالية، ومدى تقدم المرشحين في الانتخابات؛ نظراً لاستنادها إلى أسس علمية رصينة، وقد نجحت بالفعل في الكثير من التوقعات من قبل، وإن كان هذا لا ينفي أنها فشلت أيضاً في العديد من الحالات كالتي سبق ذكرها.

إشكاليات منهجية:

هناك العديد من المعضلات التي تعاني منها عملية استطلاعات الرأي العام، ترتبط ببعض الأبعاد الشائكة والتي تمثل محل انتقاد أو تساؤلات حول مصداقية نتائج الاستطلاعات، ومن أهمها: هل يطرح المنفذون الأسئلة الصحيحة؟ هل يقومون بتعديل صياغة الأسئلة للحصول على الإجابات التي يريدونها؟ من الذين خضعوا للمقابلات؟ من يمول الاستطلاعات من الأحزاب السياسية أو وسائل الإعلام أو جماعات اللوبي (المصالح)؟

ويزداد الأمر صعوبة عندما ترتبط استطلاعات الرأي بأحداث فارقة مثل الانتخابات الأمريكية، وتكون مهمتها التنبؤ بالفائز بالانتخابات؛ إذ تظهر مجموعة أخرى من الإشكاليات المنهجية التي تؤثر في إمكانية تحقيق ذلك، أبرزها ما يلي:

1- العينات غير الممثلة: تشير الكثير من التحليلات إلى أن السبب الرئيسي لأخطاء استطلاعات ما قبل الانتخابات عادة ما يرتبط بالعينات التي تم الاعتماد عليها؛ إذا كانت تمثل العينات مؤيدي حزب معين بشكل زائد وتقلل من تمثيل مؤيدي الحزب الآخر، ولم تكن الأوزان الإحصائية المطبقة على البيانات الخام كافية لتصحيح هذا الاختلال؛ ونتيجة لذلك، كانت العينات غير ممثلة بشكل صحيح للناخبين؛ مما أدى إلى الفشل في التوقعات.

2- هامش الخطأ: تتضمن كافة عينات استطلاعات الرأي هامش خطأ، حتى وإن اتبع الاستطلاع كافة المعايير العلمية والمنهجية، ويعبر هذا الرقم عن "عدم اليقين" الناتج عن أخذ عينة من السكان بدلاً من إجراء مقابلات مع الجميع، ومن المحتمل أن تختلف العينات العشوائية قليلاً عن السكان ببساطة بسبب الصدفة. وفي أفضل الحالات، تنطوي عينة استطلاع انتخابي نموذجية، مكونة من نحو 1000 شخص، على هامش خطأ في العينة يتراوح بين زائد أو ناقص 3 نقاط مئوية.

إضافة إلى ذلك، توجد ثلاثة مصادر أخرى، متساوية في الأهمية، للخطأ في الاستطلاعات: أولاً، خطأ عدم التغطية، إذ لا يحصل جميع أفراد العينة المستهدفة على فرصة لأن يتم تضمينهم في الاستطلاع، ثانياً، خطأ عدم الاستجابة، إذ قد تكون بعض الفئات أقل احتمالاً للمشاركة؛ وثالثاً، خطأ القياس، إذ قد لا يفهم الناس الأسئلة بشكل صحيح أو قد يخطئون في الإبلاغ عن آرائهم. ولا يتضمن هامش الخطأ المعلن حساب هذه المصادر الأخرى المحتملة للخطأ.

ومن ثم فإنه عادةً ما يكون هامش الخطأ الحقيقي ضعف الهامش المعلن؛ إذ تُظهر عدة دراسات أن الخطأ الإجمالي في تقدير الاستطلاع قد يكون أقرب إلى ضعف الحجم الذي يشير إليه هامش الخطأ المعتاد في العينة.

3- وزن المشاركة في التصويت: تُعد عملية الحسم بمن سيصوت أمراً صعباً للغاية، وهو تحدٍّ جوهري لا تواجهه استطلاعات الرأي الروتينية، فجميع أعضاء العينة التي يتم اختيارها (المشاركون في الاستطلاع) يُسألون عن الحزب الذي ينوون التصويت له. ومع ذلك، ليس كل المستجيبين الذين يحق لهم التصويت يشاركون بالفعل في التصويت؛ ومن ثم فمن الضروري اشتقاق عينة فرعية يتوقع القائمون بالاستطلاع أنها ستشارك في التصويت فعلاً. يتم ذلك من خلال تعيين احتمال تقديري للتصويت لكل مستجيب (يُسمى "وزن المشاركة في التصويت").

تختلف مؤسسات استطلاع الرأي في كيفية اشتقاق أوزان المشاركة في التصويت، ولا توجد دلائل واضحة على مدى دقة هذه الأوزان.

4- الكتلة المتأرجحة: إذ تتبدل مواقف بعض الأفراد بين الأحزاب وتنتقل من الاستجابات غير الموضوعية (لا أعرف والرفض) إلى حزب

معين. فبعض الناخبين يوافقون على المشاركة في استطلاعات الرأي لكنهم لا يكشفون عن الحزب الذي ينوون التصويت له، وهناك آخرون لا يعرفون من سيدعمون، أو يغيرون رأيهم حول الحزب الذي سيصوتون له في وقت متأخر جداً من الحملة الانتخابية. إذا انتقل عدد كافٍ من هذه الأنواع من الناخبين - بين الاستطلاعات النهائية ويوم الانتخابات - بشكل غير متناسب إلى حزب واحد، فستختلف تقديرات نية التصويت في الاستطلاعات عن نتيجة الانتخابات.

وما زالت الأساليب الحالية لمعالجة أصوات المستجيبين الذين يقولون إنهم لا يعرفون، أو يرفضون الإفصاح عن الحزب الذي يعتزمون التصويت له، مرتجلة وتفتقر إلى أساس نظري متماسك.

5- دوامة الصمت وتأثير برادلي: هناك ما يُعرف بدوامة الصمت، وهو عدم إفصاح المستطلعين عن المرشح الذي ينوون التصويت له، لما قد يحمله هذا المرشح من آراء وتوجهات عنصرية أو توجهات معادية للأديان أو يعرضهم لتُهم أخلاقية، ويفضلون الصمت خوفاً من الضغط أو الحكم عليهم، بينما يكشفون عن قناعتهم في النهاية أمام صندوق الاقتراع السري.

وفي الوضع الحالي حيث توجد مرشحة سيدة، قد يكون البعض مثالياً حينما يجيب في استطلاعات الرأي بأنه سيصوت لهاريس خوفاً من اتهامه بالعنصرية ضد النساء. بينما لا زال المجتمع الأمريكي لم يختبر إذا ما كان متقبلاً لأن تقوده امرأة. وتعرف هذه الحالة بتأثير برادلي؛ إذ يميل الناخبون إلى الكذب على باحثي جمع البيانات باستطلاعات الرأي خوفاً من اتهامهم بالعنصرية ضد الأقلية أو فئة من فئات المجتمع، وهو ما حدث تاريخياً مع المرشح الأمريكي الأسود توم برادلي، حينما خسر أمام منافسه الأبيض الجمهوري جورج دوكمجيان، برغم تقدمه في استطلاعات الرأي، وذلك في انتخابات منصب حاكم ولاية كاليفورنيا في عام 1982.

تأثيرات انتخابية:

مع الإخفاقات المتكررة لاستطلاعات الرأي، جادل العديد من السياسيين بأن الاستطلاعات غير الدقيقة قد أثرت في نتائج الانتخابات، ويمكن تناول تأثيرين محتملين لاستطلاعات الرأي:

1- "تأثير "الركب" و"الارتداد": نظراً لأن نتائج استطلاعات الرأي حول نيات التصويت غالباً ما يتم نشرها، فيمكن أن تؤثر في تصور الناخبين لاحتمالات فوز أحد المرشحين، وهذا يمكن أن يؤثر في كيفية تصويت الناس في صناديق الاقتراع. عندما يصوت الناس للمرشح الذي يعتقدون أنه سيفوز، يطلق على هذا "تأثير الركب"، وقد يقيم الناخبون المرشحين بشكل أكثر سلبية؛ إذا بدت فرصهم ضعيفة، وهو ما يسمى "تأثير الارتداد".

2- التأثير في معدلات المشاركة: توجد أدلة على أنه عندما يُقال للجمهور أن مرشحاً ما من المرجح بشدة أن يفوز، قد يكون بعض الأشخاص أقل احتمالاً للتصويت. بعد انتخابات 2016، تساءل الكثيرون عما إذا كانت التوقعات العديدة التي بدت وكأنها تضمن فوز هيلاري كلينتون قد دفعت بعض الناخبين المحتملين إلى الاستنتاج بأن السباق قد انتهى فعلياً وأن تصويتهم لن يحدث فرقاً.

وقد دفع هذا بعض السياسيين إلى القول إن استطلاعات الرأي تفسد العملية الانتخابية، وأن الثقة الزائدة بنجاح هيلاري كلينتون في استطلاعات الرأي يمكن أن تكون أثرت في تقاعس الناخبين المناصرين لها باعتبارها الفائزة واعتبار دونالد ترامب الخاسر؛ ومن ثم، أصبحت تلك الاستطلاعات التي توقعت فوز كلينتون أحد العوامل التي أسهمت في خسارتها.

على الرغم من بعض الإخفاقات، ستظل الاستطلاعات الطريقة الأكثر فعالية للحصول على آراء الناخبين أو مخاوفهم بشأن القضايا الرئيسية أو نيات التصويت. وقد توفر مصادر البيانات الأخرى مثل وسائل التواصل الاجتماعي بعض الفهم لسلوك الناخبين، لكنها ليست بنفس الجودة في التنبؤ بنيات التصويت أو نتائج الانتخابات؛ لأنها تعتمد بشكل كبير على الاستدلال.

فأسهل طريقة للحصول على الآراء أو المواقف أو نيات التصويت من الناس هي أن تسألهم مباشرة. ومحاولة فك شفرة نية التصويت من منشورات الشخص على وسائل التواصل الاجتماعي أقل فعالية من مجرد سؤاله. ورغم أن استطلاعات الانتخابات والاستطلاعات بشكل عام قد تُعتبر قديمة الطراز؛ فإنها لا تزال أفضل طريقة للحصول على آراء الناس. ولكن هذا لا ينفي أنها بحاجة إلى تحسينات منهجية مستمرة حتى تستطيع الصمود.

إمكانيات التنبؤ:

ختاماً، فإن التساؤل الأبرز هو، هل يمكننا الاعتماد على الاستطلاعات في التنبؤ بالفائز بالانتخابات الأمريكية، على الرغم من كل هذه الإشكاليات المنهجية؟

تجب بداية الإشارة إلى أن الفائدة الحقيقية للاستطلاعات ليست في إخبارنا بمن سيفوز، بل في تقدير مدى تقارب السباق، ومع ذلك يمكننا القول، إنه في السباقات الانتخابية التي تكون الفروق فيها أقل من 3 نقاط في الاستطلاعات يستحيل الجزم بمن سيفوز في تلك الانتخابات، وحتى لو جاءت نتيجة الانتخابات متوافقة مع الاستطلاعات فإنها ستكون من قبيل المصادفة ليس أكثر.

وحتى في السباقات الانتخابية التي تكون الفروق فيها بين 3 إلى 6 نقاط في الاستطلاعات؛ فإن نسبة خطأ الاستطلاعات تظل كبيرة جداً. وربما يمكننا الاعتماد على الاستطلاعات والثقة في نتائجها بنسبة معقولة؛ إذا تجاوزت الفروق بين المرشحين 8 نقاط في استطلاعات ما قبل الانتخابات، وحتى هذا غير مضمون بالكامل؛ نظراً للدور الذي يؤديه المجمع الانتخابي في الانتخابات الأمريكية.

تُعطينا استطلاعات الرأي فكرة عن رأي الجمهور بشكل عام بشأن المرشحين الرئاسيين، ولكن نتيجة الانتخابات تُحدد حسب الولايات في المجمع الانتخابي. أظهرت انتخابات 2000 و2016 حقيقة صعبة: المرشح الذي يحصل على أكبر حصة من الدعم بين جميع الناخبين في الولايات المتحدة قد يخسر الانتخابات. في هاتين الانتخابين، خسر الفائزون بالتصويت الشعبي الوطني (آل غور وهيلاري كلينتون) في المجمع الانتخابي لصالح (جورج بوش ودونالد ترامب).

ثانياً: المسارات المُحتملة

سيطرة تبادلية:

السيناريوهات المُحتملة لانتخابات الكونغرس الأمريكي 2024

◄ **د. إبراهيم فوزي**

مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

على الرغم من أن أغلب أنظار العالم تتجه صوب ساكن البيت الأبيض الجديد، وما قد تسفر عنه انتخابات الرئاسة الأمريكية المقبلة في 5 نوفمبر 2024 من تداعيات على الصعيدين الداخلي والدولي؛ فإن ثمة معركة أخرى لا تقل عنها أهمية، وهي انتخابات الدورة رقم 119 من الكونغرس، والتي تُجرى، كالعادة، بالتزامن مع الاستحقاق الرئاسي. ففي هذا اليوم، سوف يتجه ملايين الأمريكيين لمراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في معركة شرسة، يتنافس فيها الحزبان الديمقراطي والجمهوري على جميع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 435 مقعداً، وكذلك على ثُلث عدد مقاعد مجلس الشيوخ؛ أي على 34 مقعداً من أصل 100.

وليس من قبيل المبالغة القول إن انتخابات "الكابيتول هيل" سوف يكون من شأنها التأثير في السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة خلال العامين المقبلين؛ أي حتى انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر 2026. ويتصل ذلك بتوازن القوى بين الكونغرس والرئاسة، وحجم الوظائف والأدوار المخولة إلى الهيئة التشريعية بمجلسيها والتي تملك في إطارها القدرة على عرقلة عمل أي رئيس مقبل، وكذلك خصوصية المشهد الانتخابي الراهن في ضوء الاحتقان السياسي الحاد بين الحزبين الكبيرين، فضلاً عن تعدد القضايا الداخلية والخارجية ذات الأولوية القصوى، والتي ستكون على أجندة مباحثات الكونغرس القادم ومداولاته، مثل: الضرائب، والهجرة، والبيئة، والإجهاض، والمساعدات الخارجية... إلخ.

في ضوء ما تقدم، يتناول هذا التحليل أهمية انتخابات الكونغرس، وأبرز السيناريوهات المتوقعة فيما يتعلق بفرص الحزبين الديمقراطي والجمهوري؛ وذلك في ضوء العوامل المؤثرة في المشهد السياسي الأمريكي ونتائج استطلاعات الرأي.

أهمية الكونغرس:

تتنوع المؤشرات الدالة على أهمية انتخابات الكونغرس الحالية، والتي تأتي في لحظة فارقة داخلياً وخارجياً من منظور مختلف الأطراف الفاعلة بالسياسة الأمريكية. ويمكن تلخيص أهمية هذه الانتخابات في التالي:

1- محورية الأغلبية البرلمانية في النظام السياسي الأمريكي، الذي يستند إلى قاعدة "الفائز يحصل على كل شيء"؛ إذ إن الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية، حتى وإن كانت ضئيلة، يمكنه تغيير وجه السياسة الأمريكية على الصعيدين الداخلي والخارجي، بما يمتلكه من صلاحيات واختصاصات هائلة قد تُيسِر أو تُعرقِل إدارة الرئيس الأمريكي. فإلى جانب سن وإصدار التشريعات، يتمتع الكونغرس بسلطة الموافقة على تعيينات الإدارة الرئاسية سواء على صعيد المناصب الوزارية أم القضاة الفدراليين أم المرشحين لتولي مناصب بالمحكمة العليا الأمريكية، والتصديق على المعاهدات مع الدول الأجنبية بأغلبية الثُلثين، ومحاكمة المسؤولين الفدراليين وعزلهم من مناصبهم حال إدانتهم وهي المحاكمات التي تتم داخل أروقة مجلس الشيوخ.

أضف إلى ذلك، أن الكونغرس صاحب الاختصاص الوحيد في

توفير الآليات اللازمة لتمويل الحكومة الفدرالية وسن القوانين المرتبطة بأدق أمور معيشة المواطنين، كما أنه المسؤول عن تحديد ميزانية وزارة الدفاع، وتنظيم قواعد التجارة والرسوم الجمركية، وتخصيص المساعدات العسكرية والمالية للخارج؛ ويعني كل ما تقدم، أن برنامج عمل الرئيس الأمريكي القادم، وسياساته الداخلية والخارجية، وجميع الوعود التي أطلقها طوال فترة حملته الانتخابية؛ سوف تصبح قيّد التعطيل إذا لم تحظ إدارته بالأغلبية داخل الكونغرس بغرفتيه. إذ إن السيطرة على إحدى الغرفتين وحسب؛ تعني إمكانية عرقلة تعيينات الرئيس وتعطيل التشريعات التي تطلبها إدارته، وذلك عملاً بالحكمة الأمريكية القائلة إن "الكونغرس المُنقسم يخلق رئيساً ضعيفاً".

2- تعدد القضايا المُلحة على أجندة الكونغرس القادم، والتي من شأنها تغيير سياسة واشنطن لسنوات قادمة. فعلى سبيل المثال، سيتباحث أعضاء الكونغرس الجديد حول مجموعة من التشريعات الضريبية التي تنتهي صلاحيتها بحلول نهاية العام المقبل، والخاصة بمعدلات الضريبة على دخول الأفراد ورجال الأعمال، وكذلك حجم الإعفاءات الضريبية على الهدايا والتركات. وفي هذا السياق، بينما يأمل الجمهوريون تمديد العمل بقانون خفض الضرائب الذي سبق أن صاغوه عام 2017، فإن الديمقراطيين يسعون لاستغلال الفرصة لتغييره عبر رفع معدلات الضرائب على الأثرياء والشركات، وخفض نسب الإعفاءات الضريبية على الهدايا والتركات؛ من أجل استخدام فوائض الأموال في تمويل مشروعات الرعاية الصحية والتعليمية التي تُعد جزءاً من برنامج كامالا هاريس الانتخابي.

إضافة إلى ما تقدم، سوف يتصدى الكونغرس لمهمة رفع سقف الدين الحكومي بعدما بلغ مستويات غير مسبوقة، تجاوزت 35 تريليون دولار في يوليو الماضي. صحيح أن الرئيس المنتهية ولايته، جو بايدن، نجح في الحصول على موافقة الكونغرس لتمرير حزمة إضافية لتمويل الحكومة الفدرالية بعد قرابة العام من المساومات والعراقيل التي فرضها الجمهوريون، غير أنه بحلول الربع الثاني من العام المقبل سوف تكون على عاتق الكونغرس مهمة اتخاذ التدابير اللازمة حتى لا تتخلف الإدارة الأمريكية عن سداد التزاماتها المالية أو تتعرض لأزمة إغلاق حكومي.

أضف إلى ذلك، أن قضية المساعدات العسكرية والمالية لحلفاء واشنطن بالخارج سوف تطِل برأسها مرة أخرى على طاولة الكونغرس، خصوصاً في ضوء تعقد المشهد العسكري على الجبهة الروسية الأوكرانية وحاجة كييف لاستدامة المساعدات من ناحية، واتساع رقعة الصراع المُسلح في منطقة الشرق الأوسط مع إصرار إسرائيل على التصعيد العسكري في عدة جبهات من ناحية أخرى. وغني عن القول إن قضية المساعدات العسكرية لأوكرانيا، التي كانت ضمن حزمة أكبر لإسرائيل وتايوان، شغلت أروقة غرفتي الكابيتول لشهور عديدة طوال العام الجاري؛ نتيجة رفض الجمهوريين، وخصوصاً من أنصار الرئيس السابق دونالد ترامب، مناقشتها أو السماح بالموافقة عليها دون الحصول على تنازلات تقضي بتغيير سياسة الإدارة الديمقراطية تجاه برامج التمويل الحكومي؛ ويعني ذلك أن قضية المساعدات الخارجية سوف تصبح إشكالية ومحل جدل واسع النطاق بين جدران "الكابيتول"، حال لم يتمكن أحد الحزبين من حصد أغلبية مقاعد المجلسين، أو كان الرئيس المقبل من حزب مخالف للأغلبية البرلمانية في الكونغرس.

3- رغبة الحزب الجمهوري في رأب الصدع الداخلي، واستعادة مكانته وشعبيته بين الأمريكيين، ولاسيما بعد أداء الحزب المتواضع خلال انتخابات التجديد النصفي لمجلس النواب في نوفمبر 2022، والتي رغم أنها قادت إلى سيطرته على المجلس؛ فإن النتائج جاءت مخيبة لتوقعاته بعدما فاز بأغلبية طفيفة تصل إلى 222 مقعداً مقابل 213 للديمقراطيين، والتي تُصنف من بين أدنى مستويات الأغلبية البرلمانية في تاريخ انتخابات التجديد النصفي. هذا فضلاً عن فشله في السيطرة على مجلس الشيوخ الذي بقي تحت هيمنة الديمقراطيين. وكان من شأن هذه النتائج أن ثارت عدد من الأزمات داخل الحزب الجمهوري؛ إذ تبادلت قياداته التُّهم بالتسبب في تدهور مكانة الحزب وشعبيته. وانعكست الأزمة الداخلية على أداء الكتلة الجمهورية في الكونغرس، والتي كان من أبرز مظاهرها تصويت عدد كبير من النواب الجمهوريين لصالح عزل زعيم الأغلبية الجمهورية، كيفن مكارثي، من منصب رئيس مجلس النواب العام الماضي بعد تعاونه مع الديمقراطيين لحل أزمة الموازنة، في خطوة هي الأولى من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة.

4- تصاعد آمال الحزب الديمقراطي في الاستحواذ على الكونغرس، حيث يأمل في توظيف حالة الزخم الانتخابي الناجمة عن انسحاب بايدن من السباق الرئاسي في 21 يوليو الماضي، والدفع بنائبته، هاريس، كمرشحه عن الحزب بدلاً منه. وقد صاحب ذلك تحسن ملحوظ في أداء الحزب الديمقراطي في استطلاعات الرأي العام منذ ذلك التاريخ؛ الأمر الذي يتضح في تفوق الحزب النسبي على نظيره الجمهوري خلال الأشهر الثلاثة الماضية (1 أغسطس وحتى 30 أكتوبر 2024)، وفق متوسط استطلاعات التصويت العامة التي أجراها موقع (FiveThirtyEight.com) بصورة يومية خلال هذه الفترة.

في هذا الإطار، يسعى الديمقراطيون إلى تعزيز سيطرتهم على مجلس الشيوخ، واستعادة هيمنتهم على مجلس النواب، معتمدين في ذلك على خطاب سياسي وحقوقي يتسق مع هوية الحزب من خلال تأكيد دور الدولة في تأمين رعاية صحية وتعليمية مناسبة، والدفاع عن وجود نظام ضريبي عادل، وحماية حقوق الأقليات؛ وذلك في مواجهة خطاب الجمهوريين الذي يؤكدون فيه قدرتهم على تمرير قوانين ضريبية من شأنها تحسين الظروف الاقتصادية للمواطنين، وتوفير وظائف للعاطلين، وكبح جماح التضخم.

نتائج متوقعة:

تشير معظم التوقعات إلى أن انتخابات الكونغرس سوف تشهد منافسة شرسة، تتقارب فيها فرص الحزبين الديمقراطي والجمهوري لاقتناص أغلبية مقاعد مجلسي النواب والشيوخ، مع وجود ميزة أكبر للجمهوريين في مجلس الشيوخ، وحظوظ متقاربة للحزبين في مجلس النواب. ومع ذلك، يُمكن القول إن المشهد الانتخابي قد يشهد بعض المفاجآت التي ربما تجعل نتائج معركة الكونغرس غير مسبوقة في تاريخ السياسة الأمريكية. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى السيناريوهات التالية:

1- مخالفة السوابق السياسية في الانتخابات الأمريكية، والتي أسفرت منذ تنصيب جورج بوش الأب عام 1989 عن سيطرة حزب الرئيس المُنتخب على غرفتي الكونغرس، حيث إن الانتخابات الراهنة قد تشهد خروجاً عن هذه المعادلة. ويُفسر ذلك بحدة الاستقطاب السياسي في الشارع الأمريكي بين هاريس وترامب، والتي قد تجعل الناخبين أكثر انقساماً بشأن آرائهم السياسية، بما يؤثر في سلوكهم التصويتي في الاستحقاقات الانتخابية الراهنة بشكل غير قابل للقياس على الانتخابات السابقة؛ ويعني ذلك أن بعض الناخبين قد يُدلي مثلاً بصوته لصالح المرشح الديمقراطي للفوز بمنصب الرئيس، بينما يختار المرشح الجمهوري في انتخابات مجلسي النواب أو الشيوخ في دائرته الانتخابية، أو العكس.

ويتسق ذلك التحليل مع التوقعات التي تنبأ بها نموذج مجلة "الإيكونوميست" البريطانية في 10 أكتوبر 2024، والذي رجح سيطرة الجمهوريين على مجلس الشيوخ بنسبة 66%، وفوز الديمقراطيين بمجلس النواب بنسبة 61% سواء فاز ترامب أم هاريس بالانتخابات الرئاسية. وعلى الرغم من أن نسبة فوز الديمقراطيين بمجلس النواب قد تقلصت في تقرير آخر نشرته المجلة ذاتها في 28 أكتوبر الماضي، إلى 53%؛ فإنها لا تزال في إطار التوقع بأن يفرز التصويت العام خلال الانتخابات المقبلة انقساماً حاداً في السلوك التصويتي للناخبين.

وفي الإطار ذاته، أشار تحليل نشرته شبكة "سي أن أن" الأمريكية، يوم 22 أكتوبر الماضي، إلى أن انتخابات الكونغرس القادم قد تشهد ظاهرة جديدة تحدث لأول مرة منذ 230 عاماً، وهي تغيير السيطرة الحزبية على أحد المجلسين بالتبادل؛ بمعنى أن يفقد الديمقراطيون سيطرتهم الحالية على مجلس الشيوخ مقابل الحصول على أغلبية مجلس النواب. وفي المقابل، يسيطر الجمهوريون على أغلبية مجلس الشيوخ المقبل في حين يخسرون هيمنتهم الحالية على مجلس النواب.

2- سيطرة جمهورية مُحتملة على مجلس الشيوخ، وذلك بالنظر إلى طبيعة المشهد الانتخابي الراهن، وما يحمله من ميزة نسبية أكبر لصالح الجمهوريين بدرجة دفعت البعض للقول إنه سواء فازت هاريس أم ترامب في السباق الرئاسي، فإن استعادة الجمهوريين أغلبية مجلس الشيوخ تكاد تكون أمراً "مفروغاً منه"، كما أشار تقرير منشور بمركز السياسة التابع لجامعة فيرجينيا الأمريكية في 18 أكتوبر الماضي.

فمن ناحية، تنتظر الديمقراطيين مهمة شاقة من أجل الحفاظ على أغلبيتهم البسيطة في مجلس الشيوخ الحالي، والتي تبلغ 51 مقعداً. وتتمثل صعوبة مهمتهم في أن ثُلثي المقاعد المُقرر إجراء الانتخابات فيها، تقع تحت سيطرتهم، بواقع 23 مقعداً من أصل 34، وأنه من بين هذه المقاعد الـ34 هناك 7 مقاعد في ولايات متأرجحة؛ أي ذات تنافسية شديدة وغير محسومة بين الديمقراطيين والجمهوريين، و3 مقاعد أخرى في ولايات صوتت لصالح ترامب في انتخابات 2016 و2020.

ومن ناحية ثانية، يبدأ الديمقراطيون الانتخابات بخسارة مقعد السيناتور المستقل، جو مانشن، عن ولاية فيرجينيا الغربية بعدما أعلن تقاعده. وتكشف استطلاعات الرأي عن التفوق الكاسح لحاكم الولاية ومرشح الحزب الجمهوري، جيم جاستيس، على حساب نظيره الديمقراطي بنحو 34 نقطة كاملة في استطلاع نشره موقع (FiveThirtyEight.com) في 27 أغسطس الماضي؛ ويعني ذلك، أنه بافتراض نجاح الديمقراطيين في الاحتفاظ بجميع مقاعدهم الحالية، فإنهم لا يزالون بحاجة إلى فوز هاريس بالانتخابات الرئاسية حتى يضمنوا صوت نائبها لكسر حالة التعادل.

ومن ناحية ثالثة، تشير نتائج استطلاعات الرأي إلى أن فرصة سيطرة الجمهوريين على أغلبية مجلس الشيوخ تقترب من نسبة 75%، في ضوء التوقع باحتفاظهم بجميع مقاعدهم الحالية فضلاً عن زيادتها بمقدار مقعدين على الأقل. فإلى جانب مقعد ولاية فيرجينا الغربية الذي تحول إلى اللون الأحمر، نسبةً إلى الجمهوريين، تشير استطلاعات الرأي إلى تفوق المرشح الجمهوري، تيم شيهي، على حساب السيناتور الديمقراطي، جون تيستر، بأربع نقاط حسب استطلاع نشرته مؤسسة "إيمرسون كوليدج" في 27 أكتوبر الماضي، وتصاعد حظوظ المرشح الجمهوري في أوهايو، بيرني مورينو، بنقطتين على السيناتور الديمقراطي، شيرود براون، في واحدة من أكثر الولايات المتأرجحة، وذلك حسب استطلاع نشرته مؤسسة (Activote) في 29 أكتوبر الماضي. هذا فضلاً عن تفوق المرشحين الجمهوريين في ولايتي تكساس وفلوريدا، اللتين يراهن الديمقراطيون على الفوز فيهما، بفارق أربع نقاط لصالح كل منهما؛ وذلك وفق استطلاع رأي نشره موقع (270towin) في 30 أكتوبر الماضي.

3- حظوظ متقاربة للحزبين في مجلس النواب مع تقدم نسبي للديمقراطيين، فخلافاً للوضع في مجلس الشيوخ، يتقاسم الحزبان نتائج استطلاعات الرأي حول أغلبية مجلس النواب المقبل بفارق طفيف للغاية. فعلى سبيل المثال، رجح موقعا (270towin) و(FiveThirtyEight.com)، فوز الحزب الجمهوري بـ218 مقعداً مقابل 217 للديمقراطيين، وذلك وفقاً لنتائج استطلاعات الرأي للدوائر المتأرجحة وخصوصاً في ولايات أريزونا وكاليفورنيا وميشيغان ونيويورك، يومي 29 و30 أكتوبر على التوالي. وعلى صعيد متصل، ذهبت دراسة منشورة في "مركز بيو للأبحاث" يوم 30 أكتوبر الماضي، إلى أن

الأمريكيين منذ عام 1922 عادةً ما يُفضلون انتخاب حزب الأغلبية في مجلس النواب عشية الانتخابات، ثم تغييره في انتخابات التجديد النصفي؛ ويعني ذلك أن الأنماط السابقة للسلوك التصويتي تُرجح احتمال فوز الجمهوريين بأغلبية مجلس النواب.

وعلى النقيض، رجحت تقديرات أخرى استعادة الديمقراطيين سيطرتهم على مجلس النواب، وأرجعوا ذلك إلى مجموعة من العوامل، من بينها: ضعف أداء الحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي، وما صاحب ذلك من أداء تشريعي ورقابي مربك، وصفه البعض بـ"الأسوأ" في تاريخ الحزب الحديث. ومنها أيضاً، أن الديمقراطيين أنفقوا الأموال بسخاء في المقاعد الأكثر تنافسية من أجل استعادة نفوذهم فيها، وذلك بفارق هائل وصل أحياناً إلى ثلاثة أضعاف ما أنفقه الجمهوريون الذين يُعانون من أزمة سيولة طاحنة. ففي أغسطس الماضي، على سبيل المثال، استطاعت حملة الديمقراطيين جمع نحو 22.3 مليون دولار، فيما لم تتجاوز ما استخدمته حملة الجمهوريين مبلغ 9.7 مليون دولار.

أضف إلى ذلك، أن مهمة الديمقراطيين للفوز بالأغلبية داخل مجلس النواب أكثر يُسراً؛ نظراً لحاجتهم إلى الفوز في 11 من أصل 25 دائرة متأرجحة، منها 5 دوائر فقط استطاع ترامب النجاح فيها من قبل، في حين أن الجمهوريين في حاجة للفوز في 14 دائرة متأرجحة منها 12 دائرة صوتت لصالح بايدن في الانتخابات الرئاسية الماضية، وذلك حسب تصنيف "تقرير كوك السياسي" (Cook Political Report) الصادر في 25 أكتوبر الماضي. وفي ضوء نتائج استطلاعات الرأي في الدوائر المتأرجحة، توقعت مجلة "الإيكونوميست"، في 30 أكتوبر الماضي، أن يحصد الديمقراطيون 218 مقعداً في مجلس النواب، والجمهوريون 217 مقعداً. وأوضحت أيضاً ارتفاع التوقعات بشأن قدرة الحزب الديمقراطي على حسم عدد من الدوائر المتأرجحة التي يُسيطر عليها حالياً الجمهوريون وخصوصاً نيويورك وكاليفورنيا.

وعلى الصعيد ذاته، كشف تقرير لمؤسسة "يوجوف" (YOGOV) البريطانية، في 16 أكتوبر الماضي، عن بقاء حظوظ الحزب الديمقراطي في الاستحواذ على أغلبية مقاعد مجلس النواب المقبل. فمن بين ثلاثة آلاف محاكاة لانتخابات المجلس أجرتها المؤسسة، وصلت نسبة فوز الديمقراطيين بالأغلبية إلى 62%. وأضاف التقرير أن متوسط عدد المقاعد التي سوف يحصدها الديمقراطيون يتراوح بين 218 و220 مقعداً في مقابل 215 أو 217 مقعداً للجمهوريين. ومن الجدير بالذكر أن هذه النتائج لا تختلف كثيراً عن التقرير السابق للمؤسسة ذاتها والمنشور في 23 سبتمبر الماضي.

احتمالات مفتوحة:

في ضوء المعطيات السابقة، من المُحتمل أن يتقاسم الحزبان الكبيران السيطرة على غرفتي الكونغرس، وسوف يكون من شأن ذلك استمرار حالة الجمود السياسي التي عاشتها الولايات المتحدة خلال العامين الماضيين بسبب انقسام الكونغرس، وأن تستمر على هذا الوضع حتى نوفمبر 2026.

وسوف يترتب على ذلك أيضاً، تعطيل مختلف الوعود والمبادرات التي أطلقها مرشحا الرئاسة في ملفات الهجرة، والإجهاض، والرعاية الصحية، والتغير المناخي، والتخفيضات أو الزيادات الضريبية، والمساعدات العسكرية والأجنبية؛ لأنه بغض الطرف عمن سيصل إلى البيت الأبيض، من المؤكد أنه لن يستطيع المُضي قُدماً في تحقيق معظم أهدافه دون تمريرها عبر الكونغرس؛ ويعني ذلك، أن مرحلة ما بعد 5 نوفمبر المقبل قد تشهد كونغرساً منقسماً يعجز معه الرئيس عن تنفيذ أجندته باستثناء رسم الملامح العامة للسياسة الخارجية وفرض بعض التعريفات الجمركية لاعتبارات الأمن القومي.

ومع ذلك، يمكن القول إن توقع نتائج انتخابات الكونغرس أشبه بمعرفة شكل العُملة المعدنية بعد إلقائها في الهواء؛ إذ تبقى جميع الاحتمالات مفتوحة بشأن الأغلبية البرلمانية داخل أروقة "الكابيتول هيل"، خصوصاً أن المعركة الانتخابية في الدوائر التنافسية والمتأرجحة تتسم بالسيولة المفرطة وعدم اليقين، وتُعبر النتائج في جانب كبير منها عن المزاج السياسي والشعبي المتقلب للناخبين، وخصوصاً في حالة انتخابات مجلس النواب التي تُجرى كل عامين ويكون من شأن أي حادث عارض التأثير في قرار الناخب يوم التصويت. أضف إلى ذلك، وجود كتلة حرجة لم تحسم قرارها الانتخابي بعد في الدوائر الأكثر تنافسية بمجلس النواب، والتي من شأن مشاركتها أن تُحدِث تأثيراً قد يفوق مختلف التوقعات، ولاسيما إذا ما قررت التصويت لصالح نفس الحزب في انتخابات الرئاسة والكونغرس معاً خوفاً من شبح الجمود السياسي.

آراء المستقبل:

ما بعد سباق الرئاسة الأمريكية.. استنتاجات مستقبلية

نبيل فهمي
وزير الخارجية المصري الأسبق

لفت انتباهي المشهد الاجتماعي والسياسي الأمريكي سريع التغير، والذي تميز بتحولات كبيرة، خلال السنوات القليلة الماضية. إن عدم وضوح السياسة الأمريكية، والاستقطاب الشديد بين المرشحين للرئاسة شجعني على التطرق إلى السباق الرئاسي لعام 2024، والذي سيصوت فيه الأمريكيون يوم الثلاثاء الموافق الخامس من نوفمبر، ويدلون بأصواتهم لصالح أحد المرشحين.

على الرغم من التطورات بالغة الأهمية التي حدثت مؤخراً؛ فإنني أرجأت مراراً وتكراراً الكتابة عنها لعدة أسباب. باعتباري دبلوماسياً سابقاً، فأنا أفضل في العموم عدم الانخراط في تحليلات ما قبل الانتخابات الخاصة بالولايات المتحدة؛ لأن هذا الشأن يُعد شأناً داخلياً في المقام الأول. ومع ذلك، ونظراً لتصريحات الولايات المتحدة المتكررة العامة والخاصة بشأن الانتخابات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في بلدي، فقد شعرت بأنني مضطر إلى تجاوز هذا التفضيل والتعليق في نهاية المطاف؛ وخاصة في ضوء العواقب واسعة النطاق التي ستخلفها نتائج الانتخابات الأمريكية على السياسة العالمية.

مشهد معقد:

إن المسائل القانونية المعلقة والمحيطة بالمرشحين الرئاسيين الأساسيين، إلى جانب الوضع الذي لم يتم حله لبقية المرشحين، لم تؤد إلا إلى إطالة فترة مماطلتي في الجلوس بهدف الكتابة. أضف إلى ذلك أن ترشيح ترامب يأتي كمفاجأة محبطة. يواجه ترامب الآن -غير المتسامح والعدواني تجاه أي شيء لا يخدم مصالحه، بما في ذلك خسارته بالانتخابات الماضية أمام الرئيس جو بايدن- العديد من المشكلات القانونية، والتي لم يتم حلها إلى الآن، وقد نجا مؤخراً من محاولة اغتيال فاشلة. ورغم أن الجمهوريين في حقيقة الأمر لم يقبلوا به؛ فإنهم يدعمونه مدفوعين بالخوف من موجة الدعم الشعبي التي اكتسبها.

وفي الآونة الأخيرة، تم تأكيد فوز ترامب وكاد أن يتوج كمرشح للحزب الجمهوري. وقد اختار لمنصب نائب الرئيس جي دي فانس، العضو الطموح عن ولاية أوهايو في مجلس الشيوخ، والذي كان في السابق أحد أشد منتقدي ترامب (من المعروف عن فانس معارضته الصارمة للمساعدات الخارجية، بما في ذلك تقديم المساعدات لأوكرانيا) ولكنه أصبح فيما بعد من أنصار ترامب ومؤيديه الجدد. باعتبار فانس متحدثاً لبقاً يتمتع بشخصية جذابة ومتعددة المهارات؛ فإن بإمكانه حمل راية "جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى" (MAGA) بعد انقضاء فترة ترامب.

من المفارقات أن الحزب الديمقراطي لم يكن أحسن حظاً من نظيره الجمهوري؛ إذ واجه هو الآخر تحديات كبيرة في الالتفاف حول مرشحه -الرئيس الحالي بايدن- بعد أدائه الضعيف والمخزي ضد منافسه ترامب في المناظرة التي أقيمت بينهما في 28 يونيو الماضي. وقد تفاقم هذا الأداء الضعيف للرئيس بايدن أثناء المقابلات الباهتة التي أجراها قبل الإعلان عن إصابته بفيروس "كورونا". وعلى إثر ذلك، سرعان ما دعا عدد من الشخصيات الديمقراطية البارزة

وجامعو التبرعات الرئيس بايدن للانسحاب. ورداً على ذلك أكد بايدن، ومجموعة قريبة من مستشاريه وأفراد عائلته، نيته للترشح ووضع نفسه ليس فقط كمرشح قادر ولكن أيضاً كمنافس لديه أفضل فرصة لهزيمة ترامب، الذي صوروه على أنه الشيطان، ثم قاموا بعد ذلك بالتخفيف من لهجتهم بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها الأخير.

وفي ظل هذه الظروف، تم النظر في الخيارات المختلفة لمن قد يكون بديلاً محتملاً وقوياً في السباق الرئاسي المقبل. وفي النهاية، تم اختيار نائبة الرئيس، كامالا هاريس، كبديل للرئيس بايدن، مع اعتبار حاكم ولاية مينيسوتا، تيم فالز، نائباً لها. وكان عدد كبير من الديمقراطيين قد امتنعوا في البداية عن التعليق علناً؛ آملين في حدوث الأفضل بينما كانوا قلقين بشأن السباق الرئاسي وتداعياته على مجلسي الشيوخ والنواب في الكونغرس.

وعلى مدار أسابيع، ظلت استطلاعات الرأي متقلبة ما بين بايدن وترامب. ولكن بعد المناظرة ومحاولة اغتيال ترامب، بدا أن المشاعر تميل لصالحه. وفي الناحية الأخرى، استسلم بايدن في نهاية المطاف لضغوط زملائه الديمقراطيين وأعلن امتناعه عن الترشح لولاية ثانية، والآن تضع استطلاعات الرأي هاريس وترامب وجهاً لوجه. ومع ذلك، لا يزال من السابق لأوانه تقديم توقعات موثوقة ومبنية على الأدلة حول من سيكون الرئيس المقبل.

نتائج مستقبلية:

بغض النظر عن نتائج الانتخابات وهوية المرشحين، هناك العديد من الاستنتاجات المثيرة للاهتمام، والتي ينبغي للشركاء والخصوم أن يضعوها في الاعتبار، ومن بينها النقاط التالية:

• إن الولايات المتحدة تبحث عن هويتها السياسية. فمن ناحية؛ تجسد بطاقة ترشيح ترامب/فانس شعاراً مناهضاً للمؤسسة وللنخبة. ومن ناحية أخرى؛ فإن بطاقة ترشيح هاريس/فالز تمثل العودة إلى السياسة الخارجية الراسخة التقليدية؛ خاصةً فيما يتعلق بحلفاء الولايات المتحدة.

• تمر الولايات المتحدة بمرحلة انتقالية؛ إذ يتزايد عدد الناخبين الشباب والناخبين من أصل إسباني؛ لذا فإنه في حالة انتخاب ترامب، فمن المرجح أن يخدم لفترة ولاية واحدة فقط مدتها أربع سنوات. أما بقية المرشحين الآخرين، مثل: كامالا هاريس وجي دي فانس؛ فإنهم ينتمون إلى جيل مختلف، فكلاهما تحت سن الستين؛ مما يشير إلى أن التحول في العقلية وطريقة التفكير ليس ببعيد.

• على الصعيد السياسي، أصبحت الولايات المتحدة تعتمد سياسة خارجية أقل تدخلاً، على الرغم من أنها تظل أكثر استعداداً للانخراط في الخارج مقارنةً بأغلب الدول الأخرى. وسواء فاز ترامب أم أي رئيس ديمقراطي آخر، فسيكون هناك إحجام عن تخصيص الموارد الأمريكية؛ وخاصة ما يتعلق بنشر القوات العسكرية خارج الحدود.

• ربما يكون ترامب أكثر انفتاحاً على التعامل مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من هاريس. ومع ذلك فسيواجه أي من المتنافسين ضغوطاً كبيرة لتجنب التورط في حرب لا نهاية لها في أوكرانيا.

• من المرجح أن يرحب حلف شمال الأطلسي بأي مرشح ديمقراطي؛ إذ ينظر إلى ترامب وفانس الجمهوريين على أنهما مثيران للمشاكل بسبب إيمانهما بأن واشنطن تتحمل الكثير من الأعباء بينما يستفيد حلفاؤها.

• لا يستطيع الديمقراطيون ولا الجمهوريون الانفصال اقتصادياً عن الصين. ومع ذلك يبدو الديمقراطيون أكثر صرامة؛ إذ قاموا بالفعل بتنفيذ عقوبات اقتصادية مختلفة في حين ظلوا رسمياً ملتزمين بسياسة الصين الواحدة. ومن المتوقع أن يثير ترامب قضايا القدرة التنافسية الاقتصادية. وسوف يتمثل التحدي الحقيقي في رد الفعل الأمريكي تجاه التوترات المتعلقة بالصين في الفلبين، وتايوان، وبحر الصين الجنوبي. ومن الجدير بالذكر أن الصين قامت بتوسيع مدى نفوذها تدريجياً وبشكل متقن.

• فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن مواقف الديمقراطيين والجمهوريين متشابهة حالياً إلى حد كبير؛ إذ يقدم كلا الحزبين التزاماً ثابتاً لإسرائيل، على الرغم من عدم ارتياح إدارة بايدن لنتنياهو. ورغم أن كلا الحزبين يفضل حل القضية الإسرائيلية الفلسطينية؛ فإن أياً منهما لن يتنازل عن موقفه من أجل الصواب والخطأ؛ ومن ثم فإن حل الدولتين سيظل بعيد المنال، بل وأكثر بعداً في عهد ترامب.

• التوجه العام للمرشح الديمقراطي سوف يتضمن الدبلوماسية الهادئة والناعمة لمنع المزيد من التدهور في الشرق الأوسط ولتجنب اندلاع صراعات أوسع نطاقاً، وخاصة فيما يتعلق بإيران. وبالمقابل فسوف يستخدم ترامب الدبلوماسية الصاخبة جنباً إلى جنب مع نهج ناعم لتحقيق أهداف مماثلة.

• سوف يتبنى كلا الجانبين -الديمقراطيون وترامب- موقفاً قائماً على الصفقات في التعامل مع شمال إفريقيا، والشام، والخليج العربي، ومناطق مثل: السودان، واليمن، والبحر الأحمر. وكذلك سيركز الديمقراطيون على مواجهة النفوذ الروسي والصيني، في حين سيركز ترامب بشكل أكبر على الصين.

• سوف يكون الديمقراطيون أكثر استعداداً للانخراط في الصفقات متعددة الأطراف، سواء من خلال الأمم المتحدة أم غيرها، مثل صفقة استئناف مفاوضات الأسلحة الاستراتيجية مع روسيا أو الصين. أما ترامب فسيكون أقل ميلاً للمشاركة في مفاوضات ممتدة ومعقدة. ونظراً للطبيعة الانتقالية للإدارة الأمريكية المقبلة، فمن غير المتوقع حدوث تطورات مهمة في هذا الصدد.

في الختام، فمن الأفضل الآن أن تتواصل الدول المختلفة مع الولايات المتحدة، خاصةً وأنها تمر بمرحلة انتقالية مهمة؛ تتميز بظهور جيل أصغر سناً من القادة السياسيين الذين سيتعين على الجميع التعامل معهم مستقبلاً.

آراء المستقبل:

هل سيختلف تعامل "ترامب 0.2" مع قضايا الشرق الأوسط؟

◄ **أ. د. علي الدين هلال**

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

يتناول هذا المقال التأثيرات المُتوقعة أو المُحتملة في سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، في حالة نجاح الرئيس الأمريكي السابق والمرشح الجمهوري، دونالد ترامب، في انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر 2024؛ ومن ثم، فإنه مقال استشرافي في مضمونه حول النسخة الثانية من ترامب أو ما يُسمى "ترامب 0.2".

نظرة ترامب للعالم:

بدايةً، لا نفترض أن سياسات ترامب، في حال فوزه في الانتخابات، سوف تكون تكراراً لنفس سياساته في فترة رئاسته السابقة (2017-2021)؛ وذلك بحُكم تغيُّر السياق الدولي والإقليمي، فلا الولايات المتحدة اليوم هي نفسها التي تولى ترامب رئاستها منذ سبع سنوات، ولا الشرق الأوسط اليوم هو ما كان عليه من قبل. كما أن الشخص نفسه ليس هو بالضرورة نفس الشخص، وربما تكون أفكاره قد تطورت وتغيرت. ثم إن شخصية الرئيس وتوجهاته ليست هي العامل الوحيد في صُنع السياسة الأمريكية، فهناك مصالح قومية مستمرة تحميها وترعاها مؤسسات الدولة العميقة. وفي كثير من الأحيان، فإن الاختلاف بين رئيس وآخر يكون في الآليات والوسائل المُستخدمة لتحقيق الأهداف ذاتها.

وتنطلق مواقف أي رئيس أمريكي من نظرته إلى النظام العالمي، ولدور واشنطن فيه، وللمصالح القومية الأمريكية الحيوية التي ينبغي حمايتها والدفاع عنها. وعندما نتأمل في نظرة ترامب للعالم، فسوف نجد أنها تتسم بسمتين رئيسيتين؛ هما:

- السمة الأولى: تبني ترامب نهج "الواقعية الهجومية" في العلاقات الدولية، والتي تَعتبر أن هدف أية دولة هو تعظيم عناصر قوتها الشاملة بمختلف عناصرها المادية وغير المادية، وأن جوهر العلاقات بين الدول هو التنافس والصراع. وتضيف أن قوة الدولة تتحدد بما تمتلكه فعلاً من قدرات تحت سيطرتها المباشرة، وليس من خلال إقامة التفاهمات والتحالفات مع الدول الصديقة، كما أنها تتبنى منهجاً استباقياً يأخذ بزمام المبادرة؛ ومن ثم، يصبح هدف الدولة هو مضاعفة قدراتها بشكل مستمر ومنفرد، وعدم الاعتماد على سياسات التوازن الدولي.

- السمة الثانية: أن إدارة العلاقات الدولية تتم من خلال منطق "الصفقات"، الذي يجيده ترامب باعتباره رجل أعمال يركز على "المعاملات" بين أطراف الصفقة. ووفقاً لهذا النهج، فإن إدارة الدولة تتم بطريقة مشابهة لإدارة الشركة، يكون شاغلها اعتبارات "المكسب والخسارة" وهدفها زيادة الأرباح. وتُعطي هذه النظرة الأولوية للعلاقات الثنائية بين الدول، وللمكاسب المباشرة قصيرة الأجل المترتبة على كل صفقة، وذلك على حساب الانخراط في أنشطة التنظيمات الدولية، والأُطر الجماعية بما تتضمنه من التزامات، وأهداف، ومصالح، وقيم مشتركة طويلة الأجل.

سياسات شرق أوسطية:

أثناء حملته الانتخابية، تناول ترامب قضايا الشرق الأوسط بكلمات مختصرة ومتناثرة، وفي الغالبية العظمى من الحالات لم تكن قراءة من نص مكتوب، ولكن عبارات وردت في أحاديثه أمام تجمعات لمؤيديه في الانتخابات أو رداً على أسئلة في مقابلات إعلامية.

1- الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: سوف يكون على ترامب؛ إذا فاز في الانتخابات المقبلة، التعامل مع القضية المشتعلة في المنطقة؛ وهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتي بدأت من عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023، ودخلت شهرها العاشر حتى يوليو 2024، ولا يمكن الجزم بالوضع الذي ستكون عليه في 20 يناير 2025 وهو تاريخ تولي ترامب الرئاسة إذا نجح.

ويُعد ترامب حليفاً قوياً لإسرائيل وله علاقة متميزة مع رئيس وزرائها، بنيامين نتنياهو. وفي فترة رئاسته السابقة، قرر ترامب في ديسمبر 2017 نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس، واعترفت إدارته في مارس 2019 بمرتفعات الجولان المُحتلة "كجزء من إسرائيل"، ولم تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المُحتلة مُخالفة للقانون الدولي، وذلك بما يتناقض مع الموقف الأمريكي التقليدي وقرارات الشرعية الدولية.

ولم يعترف ترامب أبداً بالحقوق القومية والسياسية للشعب الفلسطيني، واعتقد أن حل المشكلة الفلسطينية يكون من خلال "السلام الاقتصادي"، وتحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين، فيما سُمي حينها بـ"صفقة القرن" والتي أعلن عنها في يناير 2020، تحت اسم "سلام نحو الازدهار"، وكان أقصى ما يمكن للفلسطينيين الحصول عليه في هذه الخطة هو "حكم ذاتي للسكان" في بعض مناطق الضفة وقطاع غزة. كما عمل ترامب بنشاط على تشجيع وتحفيز الدول العربية على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

ولم تضف تصريحات ترامب في حملته الانتخابية جديداً، فاتسمت بدعم إسرائيل ولم يطلب منها أبداً وقف الحرب الجارية على قطاع غزة، أو عدم استهداف المنشآت المدنية، أو تسهيل دخول مواد الإغاثة الإنسانية للقطاع؛ بل على العكس، كان من تصريحاته المبكرة، أن هذه الحرب سوف تستمر طويلاً، وأنها جزء من صراع امتد لحقب عديدة، وقال إن "لدينا حرباً مستمرة ومن الأفضل أن نسمح لها بالمُضي قُدماً". وعندما طالت الحرب، ولم يحقق الجيش الإسرائيلي انتصاراً واضحاً فيها، نصح ترامب الإسرائيليين، في مارس الماضي، بضرورة حسم الحرب والانتهاء منها لأن استمرارها يفقد تل أبيب الكثير من تأييدها في العالم. وفي إبريل الماضي، كرر الرئيس الأمريكي السابق نفس المعنى، قائلاً: "انتهوا من الأمر ودعونا نعود إلى السلام ونتوقف عن قتل الناس.. انتهوا من الأمر وانتهوا منه بسرعة"، وذلك لأن إسرائيل "تخسر حرب العلاقات العامة تماماً".

وانتقد ترامب المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين، وبالتحديد تلك التي نظمها طلاب جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك، فقال إن المدينة كانت "تحت الحصار"، وأشاد بقوات الشرطة التي داهمت المبنى الذي اعتصم به الطلاب واعتقلتهم في مايو الماضي، وتابع أنه "كان من الممتع مشاهدة شرطة نيويورك وهي تداهم المبنى". ولتخويف الأمريكيين من نتائج المواقف المؤيدة للفلسطينيين، قال إن "سكان غزة سوف يأتون لسكنى المدن والقرى الأمريكية"، وكان يشير بذلك إلى التقارير الإعلامية المغلوطة التي أشاعت أن إدارة الرئيس جو بايدن تُفكر في استقبال عدد من الفلسطينيين.

ومن التصريحات المهمة التي عبّرت عن موقف ترامب، استخدامه لتعبير "فلسطيني" كتهمة أو نقيصة. ففي المناظرة التي جرت مع بايدن يوم 27 يونيو الماضي، أكد ترامب أنه على بايدن ترك الإسرائيليين حتى "ينهون المهمة"، واتهمه أنه يتصرف "كفلسطيني"، قائلاً: "لقد أصبح مثل فلسطيني، لكنهم لا يحبونه لأنه فلسطيني سيئ جداً. إنه فلسطيني ضعيف". وفي اليوم التالي، كرر ترامب هذا الوصف، في إشارته إلى رئيس الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، تشاك شومر، ووصفه بأنه أصبح "فلسطيني" أيضاً، والمفارقة هنا أن شومر يهودي الديانة. ورداً على سؤال في المناظرة السابقة عما إذا كان يؤيد قيام دولة فلسطينية، تهرب ترامب من الإجابة، وقال: "يجب أن أرى..."، ثم انتقل إلى الحديث في موضوع آخر. وهذا التهرب ليس مصادفة، ولعل ترامب بواقعيته الشديدة لم يرغب في الالتزام بموقف إزاء قضية ما زالت في طور التغير.

وهكذا يمكن القول إن ترامب رجل واقعي يتعامل مع القضايا الدولية بمنهج "الصفقات" واعتبارات "المكسب والخسارة"؛ وإذا عاد للحكم فسوف يدير سياسة بلاده وفقاً لذلك. ولعل وزارات الخارجية في الدول العربية والشرق الأوسط، تضع السيناريوهات والتوقعات لمواقف ترامب في حالة فوزه. فإذا بدأنا بإسرائيل، وعلى الرغم من الحذر الإسرائيلي من إعلان تفضيل أي من ترامب أو بايدن، فمن الأرجح أن تحالف اليمين المتطرف الحاكم في تل أبيب سوف يكون أكثر ارتياحاً وطمأنينة بنجاح ترامب الذي سيكون أكثر تفهماً لسياساته، وبالذات في مجالي الاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية.

من ناحية أخرى، فإن أغلب الحكومات العربية لها سابق معرفة وتعامل مع ترامب. وتتذكر أن أول رحلة خارجية قام بها بعد توليه الحكم كانت للسعودية في مايو 2017، والتي عقد خلالها ثلاث قمم هي: "سعودية أمريكية، وخليجية أمريكية، وعربية إسلامية أمريكية". وباستثناء موضوع فلسطين، فقد تطورت علاقات التعاون بين هذه الحكومات وواشنطن في ظل رئاسته.

2- ملف إيران: هناك قضية أخرى على ترامب في حال فوزه التعامل معها وهي العلاقة مع إيران، التي قرر في 8 مايو 2018 الانسحاب من الاتفاق النووي معها، والعودة إلى سياسة "العقوبات القصوى" بحجة أن الاتفاق لم يمنع طهران من

سعيها للحصول على السلاح النووي، أو الحد من جهودها لتطوير منظومة الصواريخ البالستية.

وخلال إدارة بايدن الحالية، عادت المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، وتبلورت بعض التفاهمات التي أعادت الاعتبار إلى دور الدبلوماسية في تلطيف العلاقات بين البلدين. ومن ذلك، الإعلان في أغسطس 2023 عن الإفراج عن عدد من المسجونين الأمريكيين في إيران، مقابل إنهاء كوريا الجنوبية تجميد أرصدة مالية إيرانية فيها. واستغلت طهران هذه الفترة لزيادة نسب تخصيب اليورانيوم، وأوقفت العمل بالبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذه الفترة أيضاً، تحسنت العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي كانت من أبرز مظاهرها إعلان الرياض وطهران الاتفاق على عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما في مارس 2023 بوساطة صينية، وصدر الإعلان من بكين.

ولم تكن هناك تصريحات عديدة بشأن العلاقة مع إيران خلال حملة الانتخابات الرئاسية لترامب. وتعقيباً على مشاركة الولايات المتحدة في تدمير الطائرات المُسيّرة الإيرانية وهي في طريقها إلى إسرائيل في فجر يوم 14 إبريل الماضي، قال ترامب: "لم أكن لأسمح بحدوث هذا أبداً لو كنت رئيساً"؛ وذلك إشارة إلى أن ضعف إدارة بايدن هو الذي شجع إيران على اتخاذ مثل هذا القرار.

ومن ثم إذا فاز ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فإنه سوف يواجه موقفاً مختلفاً عما تعامل معه في فترة رئاسته السابقة. فمن قبل كان الهدفان الرئيسيان له هما: منع إيران من الوصول إلى درجة تخصيب اليورانيوم التي تُمكِنها من إنتاج سلاح نووي، ووقف مشروع إنتاج الصواريخ البالستية. ويبدو أن كلا الهدفين قد تجاوزه الزمن. أما هدف وقف تدخلات إيران في شؤون الدول العربية، فربما أصبح غير ذي معنى بعد تحسن العلاقات بين الطرفين.

ومن الأرجح، أن تزداد حالة التوتر بين واشنطن وطهران، وأن يقوم ترامب بتغليظ العقوبات المفروضة على إيران، بحجة دعمها للتنظيمات المناهضة لإسرائيل، وأيضاً لسبب آخر وهو تزويدها روسيا بالطائرات المُسيّرة في الحرب على أوكرانيا. وربما يمارس ترامب ضغوطاً على دول عربية لمنع تطوير علاقاتها مع طهران. ومن الأرجح أيضاً، أن يحتل العراق أهمية خاصة في هذا الشأن، بحكم علاقته مع إيران ودور بعض الفصائل العراقية المُسلحة ضد إسرائيل.

وسوف يعترض جهود ترامب موقف الإنكار الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني ورفضها إقامة دولة فلسطينية، وسوف يكون من الصعب مُسايرة الدول العربية لهذه الضغوط، في الوقت الذي تطرح فيه إيران نفسها كمناصرة للحقوق الفلسطينية. ومن المفارقات أنه في الوقت الذي صوت فيه الإيرانيون لرئيس إصلاحي جديد هو مسعود بزشكيان، فمن المُحتمل أن يصوت الأمريكيون لترامب.

ختاماً، يدرك ترامب أن الولايات المتحدة لم تعد الفاعل الوحيد في الشرق الأوسط، وأن الصين وروسيا نجحتا في بناء وتطوير علاقات وثيقة مع عديد من الدول الصديقة والحليفة لواشنطن، وأن بكين أصبحت الشريك التجاري الأول لكثير من دول المنطقة. وقد يقوم ترامب بالضغط على الدول العربية لإبعادها عن الصين وروسيا، ولكن من الأرجح أن تبوء مثل هذه المحاولة بالفشل؛ وذلك لإدراك الدول العربية التحولات الحادثة في النظام الدولي، وأن وجود قطب واحد يسيطر على العالم لا يخدم مصالحها.

وكل هذه الاحتمالات السابقة واردة، ولكن لا يمكن الجزم بشأن أي منها. ففي عالم السياسة، فإن العِبرة في اتخاذ قرار ما تتحدد بشكل توازن القوى والمصالح في حينه.

آراء المستقبل:

أيهما أفضل للمصالح العربية.. هاريس أم ترامب؟

◄ **أ. د. أحمد يوسف أحمد**
أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

منذ بدأ وعيي السياسي يتشكل، وبالذات بعد تخصصي طالباً جامعياً في العلوم السياسية؛ أي منذ قرابة ثُلثي القرن، أذكر أن السؤال المتعلق بأي المرشحَين الرئيسيين لانتخابات الرئاسة الأمريكية أفضل للمصالح العربية كان حاضراً في كل انتخابات رئاسية. وليس هذا في حد ذاته بغريب، فالولايات المتحدة هي الدولة الأقوى في العالم منذ نشأة إسرائيل وحتى الآن من جانب، وهي الداعم الأساسي لها منذ تلك النشأة من جانب آخر؛ ومن ثم فإن وجود رئيس شديد الانحياز لها أو أقل انحيازاً يمكن أن يكون له مردوده على المصالح العربية وبالذات في القضية الفلسطينية. وعلى الرغم من أن هذه القضية ليست الوحيدة المهمة في العلاقات العربية الأمريكية؛ فإن باقي قضاياها كالتبادل التجاري والثقافي ونمط التنمية وغيرها، لا تنطوي على نفس الاستقطاب الذي يسود عادةً المواقف من القضية الفلسطينية؛ ولذلك تكون لها الصدارة دائماً في الهواجس المتعلقة بسؤال الأفضلية بين المرشحين الرئاسيين الأمريكيين.

ويحاول هذا المقال تقديم إجابة موضوعية بالقدر الذي تسمح به إمكانية الحياد في التحليل السياسي، وأقدم في هذا الصدد ملاحظتين؛ تتعلق أولاهما بدروس الخبرة الماضية فيما يتعلق بالتباين المُحتمل بين مواقف الرؤساء الأمريكيين تجاه إسرائيل وفق انتمائهم الحزبي. أما الثانية فتشير إلى خصوصية السباق الانتخابي الحالي الذي قارب الوصول إلى نهايته؛ بحيث يمكن من خلال هاتين الملاحظتين التوصل لخلاصة تحليلية في ختام مقال الرأي.

دروس الخبرة الماضية:

من المنظور التاريخي، من المؤكد أن الانحياز الأمريكي لإسرائيل ليس قضية حزبية؛ أي أنه قائم بغض النظر عن الانتماء الحزبي للرؤساء الأمريكيين، وحتى الذين يدفعون أحياناً بأن الرؤساء الجمهوريين عامةً هم الأكثر انحيازاً لإسرائيل سوف يصطدمون بأن الاستثناء الوحيد تاريخياً من الدعم القوي لتل أبيب جاء من الرئيس الجمهوري الأسبق دوايت أيزنهاور، الذي شغل منصب الرئيس الـ34 للولايات المتحدة من عام 1953 حتى 1961، حين أصر في فترة ولايته على انسحاب إسرائيل من سيناء وغزة بعد أن مُني العدوان الثلاثي على مصر بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا، بالفشل.

وثمة مواقف أخرى غير تقليدية لرؤساء أمريكيين جمهوريين مثل: حجب الرئيس الأسبق جورج بوش الأب، ضمانات قروض بقيمة 10 مليارات دولار طلبتها إسرائيل لاستيعاب هجرة اليهود السوفييت، وتصريحه حينها بأنه لن يمنح الضمانات ما لم تُجمد إسرائيل بناء المستوطنات في الأراضي التي احتلتها في حرب 1967. وكذلك مثل خارطة الطريق التي قدمها الرئيس الأسبق جورج بوش الابن عام 2003، وانتهت إلى قرار مجلس الأمن 1515 الذي نص على قيام دولة فلسطينية بحلول عام 2005. وهكذا فإنه كما كانت هناك خطوات إيجابية من المنظور العربي اتخذها رؤساء ديمقراطيون مثل: جون كيندي (1961 - 1963)،

وجيمي كارتر (1977 - 1981)، وباراك أوباما (2009 - 2016)؛ كان لرؤساء جمهوريين مواقفهم الإيجابية أيضاً، على نحو ما رأينا.

والمتأمل في مواقف الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين كافة، جمهوريين كانوا أم ديمقراطيين، يمكن أن يتأكد بسهولة من أمرين؛ أولهما أن النموذج السائد بوضوح لا لبس فيه هو الانحياز التام لإسرائيل، ويتخذ ذلك بطبيعة الحال شكل الدعم الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري على نحو مطلق. أما ما تمت تسميته في الفقرة السابقة بالمواقف الإيجابية سواء لرؤساء ديمقراطيين أم جمهوريين، فإما أنها لم تُخْتَبَر، فقد أُغتيل كينيدي قبل أن يثمر حواره مع جمال عبد الناصر بشأن الصراع العربي الإسرائيلي عن نتائج، أو أنها كانت قصيرة النفس، فقد تراجع جورج بوش الأب عن قراره بتعليق ضمانات القروض لإسرائيل في 1991 خلال العام التالي مباشرة بعد أن عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، إسحاق شامير، تقليصاً محدوداً في بناء المستوطنات، أو أنها لم تُفعل كما في قرار مجلس الأمن 1515، أو تمت في الوقت الضائع كامتناع إدارتي الرئيسين كارتر وأوباما عن التصويت في نهاية ولايتيهما في مجلس الأمن على مشروعي قرارين ضد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، أو كانت بلا أنياب؛ وهو ما ينسحب على إدارة الرئيس الحالي جو بايدن التي تبنت حل الدولتين بعد تداعيات عملية "طوفان الأقصى" دون أن تبذل أي جهد فعلي لوضع هذا الحل موضع التطبيق.

الخلاصة إذن أن الخبرة الماضية تشير إلى انحياز دائم من الرؤساء الأمريكيين بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية؛ بحيث يصبح موقف الرئيس الأسبق أيزنهاور في عام 1957 "بيضة الديك"، كما أن المواقف كافة التي يمكن أن تمثل خروجاً جزئياً عن هذا الانحياز آلت إلى لا شيء كما أظهر التحليل السابق؛ ولذلك يرى كثيرون أن طرح سؤال التفضيل بين مرشحي الرئاسة الأمريكية لا جدوى من ورائه؛ لأن النتيجة واحدة من منظور المصالح العربية. غير أن البعض يرى أن ثمة مبرراً قوياً لطرح هذا السؤال في انتخابات نوفمبر المقبل تحديداً؛ لأن تحيز دونالد ترامب لإسرائيل في ولايته الأولى تجاوز حدود المألوف في السياسة الأمريكية، وهذا ينقلنا للملاحظة الثانية في المقال.

خصوصية انتخابات 2024:

إذا كان من الممكن الاتفاق على أن الفروق في سياسات الرؤساء الأمريكيين تجاه القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، لا تستحق الجدل الذي دار طويلاً حول أفضلية أي من المرشحين الديمقراطي والجمهوري بالنسبة للمصالح العربية؛ فإن ثمة فريقاً يرى أن هذا الجدل له مبرراته في حالة الانتخابات الرئاسية التي ستُجرى في 5 نوفمبر 2024، وهو أن ترامب ليس أي مرشح للرئاسة، فهو الرئيس السابق الذي أقدم على سلسلة من الخطوات لمصلحة إسرائيل لم يجرؤ عليها أي رئيس أمريكي سبقه.

فمن المعروف أن الكونغرس الأمريكي كان قد أصدر في عام 1995 "قانون سفارة القدس" الذي نص على أنه "ينبغي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل"، كما نص على أن السفارة الأمريكية ينبغي أن تنتقل للقدس خلال خمس سنوات، وكان بيل كلينتون هو الرئيس الأمريكي آنذاك، وخلفه كل من جورج بوش الابن وكذلك أوباما بولايتين لكل منهما، ولم يجرؤ أي من الرؤساء الثلاثة على الأخذ بهذا القانون، استمراراً للسياسة الأمريكية التي دأبت على اعتبار أن مستقبل القدس لن يكون موضوع إجراءات أُحادية الجانب، خاصةً وأن الولايات المتحدة عارضت ضم إسرائيل للقدس الشرقية بعد عدوان 1967.

بيد أن ترامب اعترف في 6 ديسمبر 2017، أي قبل مرور سنة على ولايته، بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها بحلول مايو من العام التالي، وزاد على ذلك في مارس 2019 بضم الجولان السوري المُحتل لإسرائيل، وفي نوفمبر من السنة نفسها أعلنت واشنطن أنها لم تعد تعتبر المستوطنات في الضفة الغربية مخالفة للقانون الدولي. وهكذا تنكر ترامب لسياسات الرؤساء الأمريكيين كافة منذ عدوان 1967 تجاه الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في ذلك العدوان. وفي عام 2020، توج ترامب انحيازه لإسرائيل بإعلان خطته لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي التي عُرفت باسم "صفقة القرن".

ويواصل ترامب في حملته الانتخابية للفوز بالرئاسة في انتخابات نوفمبر 2024، مناصرته لإسرائيل بالحديث عن ضرورة إنهاء الحرب في غزة، ولكن على النحو الذي يجعل إسرائيل تحقق أهدافها من هذه الحرب، وهو يبني جزءاً مهماً من حملته ضد منافسته كامالا هاريس على أساس أنها تكره إسرائيل، ويحذر من أن الأخيرة ستختفي في غضون سنتين لو أصبحت هاريس رئيسة، موجهاً بذلك دون أن يدري إهانة قاتلة لإسرائيل مفادها أن بقاءها يعتمد على سياسة الرئيس الأمريكي. ويستند البعض من هذه الخبرة السابقة لترامب في ولايته الأولى وتوجهاته في حملته الانتخابية الحالية، إلى أنه لا وجه للمقارنة من منظور المصالح العربية بينه وبين المرشحة الديمقراطية التي تعترف بحل الدولتين وتسعى لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى والرهائن، ويَعد مستشارها بمراجعة السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل؛ إذا فازت بالرئاسة ووصلت إلى البيت الأبيض. غير أن الرد على وجهة النظر هذه مستمد دون جدال من الخبرة الماضية للسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل منذ نشأتها، والتي تشير، كما رأينا، إلى أن الانحياز لها هو الأساس، وأن كل المواقف المعتدلة التي يمكن أن تُنْسَب للديمقراطيين إنما هي، كما سبقت الإشارة، إما قصيرة النفس، أو لم تأت إلا في الوقت الضائع، والأهم أنها كانت بلا أنياب؛ أي غير مصحوبة بأي أدوات لضغط حقيقي على تل أبيب يترجم المواقف المعقولة إلى حقائق على الأرض.

وهذا ما يبدو واضحاً في الأحداث الحالية؛ إذ إن التصريحات المنسوبة للرئيس الأمريكي بايدن، ووزيري خارجيته ودفاعه

وأعضاء فريقه الرئاسي، لا تُعد ولا تُحصى بشأن حل الدولتين ووقف إطلاق النار ورفض التهجير وضرورة إدخال المساعدات لغزة، دون أن ينجم عنها أي تطور إيجابي على الأرض؛ لدرجة أن البعض يتهم الإدارة الأمريكية الحالية بالتواطؤ مع إسرائيل لإعطاء الانطباع بأن الأمور تتقدم باتجاه وقف الحرب، كما بدا من التصريحات شديدة التفاؤل عن قرب التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار؛ وذلك بغرض "تخدير" الأطراف الفلسطينية والعربية لإعطاء إسرائيل الفرصة كي تتم مهمتها، وتحقق أهدافها من الحرب؛ ومن ثم يرى أصحاب وجهة النظر هذه أن وصول شخصية صريحة في مواقفها المنحازة لإسرائيل قد يكون أفضل للمصالح العربية، على أساس أن هذه المواقف قد تُحَفز الاستجابة المطلوبة للدفاع عن المصالح العربية.

الخلاصة، يوضح التحليل السابق أن السؤال الذي حاول هذا المقال الإجابة عنه يمكن أن يكون غير ذي موضوع؛ بمعنى أن الانحياز الأمريكي التام لإسرائيل حقيقة عابرة للانتماءات الحزبية والمتغيرات الشخصية الخاصة بالرؤساء الذين تعاقبوا على البيت الأبيض، ولا يعني هذا غياب أي فروق بينهم. لكن هذه الفروق لم يحدث أن أفضت إلى نقلة نوعية إيجابية للمصالح العربية، وحتى عندما أحدثت هذه الفروق انتكاسات واضحة لهذه المصالح كما في ولاية ترامب؛ فإن جذور هذه الانتكاسات راسخة في الأوضاع الفلسطينية والعربية التي سمحت بذلك؛ ومن ثم من ثم فإن السؤال الأجدر بأن يُطرح ليس هو أي المرشحين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية أفضل للمصالح العربية، وإنما ما الذي يتعين على العرب فعله كي يكون لهم تأثيرهم في القرارات الأمريكية المتعلقة بمصالحهم، وآفاق الحركة وأدواتها في هذا الاتجاه واسعة، خاصةً بعد التحولات التي حدثت في بعض دوائر الرأي العام الأمريكي تجاه السياسة الإسرائيلية في غزة والضفة، لكن تلك قصة أخرى.

بين العزلة والانقسام:
دوافع تفضيل أوروبا هاريس على العودة المحتملة لترامب

◄ **د. هايدي عصمت كارس**
مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

يترقب الأوروبيون نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية المُقررة في 5 نوفمبر 2024؛ لما لها من تداعيات على أوروبا والشراكة عبر الأطلسية، خاصةً في ظل أهمية هذه الشراكة واختلاف المرشحين للرئاسة الأمريكية – كامالا هاريس ودونالد ترامب - في التعامل معها سواء في خبرة الحكم السابقة لهما أم تعهداتهما خلال الحملة الانتخابية. وتتجسد أهمية العلاقة مع الولايات المتحدة بالنسبة لأوروبا، في اعتماد الأخيرة على الضمانة الأمنية الأمريكية من خلال حلف شمال الأطلسي "الناتو"، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية المتشعبة؛ إذ تُعد الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري واستثماري لأوروبا، علاوة على اشتراكهما في منظومة القيم الليبرالية الغربية.

وقد شهدت العلاقات الأمريكية الأوروبية فترات سابقة من التوتر، من بينها الانقسام الأوروبي حول التدخل الأمريكي في العراق عام 2003، وكذلك خلال فترة إدارة ترامب (2017-2020) وتشكيكه في جدوى حلف "الناتو". وهناك تخوف أوروبي من أن عودة ترامب المحتملة إلى البيت الأبيض مرة أخرى ستكون لها تبعاتها السلبية على أوروبا.

قضايا مشتركة:

تطرح الانتخابات الرئاسية الأمريكية تساؤلات عدة حول بعض قضايا السياسة الخارجية المهمة للجانب الأوروبي، والتداعيات المُحتملة لفوز أحد المرشحين على دول هذه القارة. ويُمكن عرض بعض هذه القضايا على النحو التالي:

1- الأمن الأوروبي ومستقبل التحالف عبر الأطلسي: يُعد مستقبل الضمانة الأمنية الأمريكية أهم ما يشغل أوروبا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الحالية، خاصةً في ظل الحرب الروسية الأوكرانية؛ فهناك قلق أوروبي من عودة ترامب للبيت الأبيض، وتداعيات ذلك على التزام واشنطن تجاه حلف "الناتو" ودعم كييف. وقد عبّر عن ذلك بعض صُناع القرار الأوروبي بقولهم إن عودة ترامب تعني أن "أوروبا أصبحت بمفردها". فخلال فترة رئاسته الأولى، وحالياً في خضم حملته الانتخابية، يتبنى ترامب موقفاً مُعادياً للناتو، مُشككاً في جدواه، وواصفاً إياه بأنه "مات". وانتقد ترامب، مراراً، الدول الأعضاء في الحلف لعدم الوفاء بالتزاماتها بتخصيص 2% من ناتجها المحلي الإجمالي للدفاع، ووصفها بأنها "راكب مجاني" مستفيد من المظلة الأمنية للناتو دون تحمل أعبائها.

وبالنسبة للدعم الأمريكي لأوكرانيا، صرح ترامب بأنه لا يمكن الاستمرار في دعم أوكرانيا، مؤكداً ضرورة إنهاء الحرب الحالية. وإن كان الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، قد صرح في مقابلة مع قناة "فوكس نيوز" الأمريكية، بُثَّت يوم 28 سبتمبر 2024، بأنه تلقى "معلومات مباشرة للغاية" من ترامب تشير إلى أنه سيدعم أوكرانيا في الحرب ضد روسيا إذا أُعيد انتخابه في انتخابات نوفمبر المقبل؛ ومن ثم، تظل هناك مخاوف غربية في حال فوز ترامب من أن يُقلص الدعم الأمريكي لكييف، وأن يتجه للضغط عليها للوصول إلى تسوية مع موسكو قد تنطوي على تنازلات ضخمة.

أما في حال فوز هاريس، فمن المُتوقع أن يحد ذلك من المخاوف الأوروبية؛ نظراً لموقفها الداعم للناتو ولأوكرانيا ولتقوية شبكة التحالفات الأمريكية الرئيسية. لكن بغض النظر عن نتائج هذه الانتخابات، ثمة ملامح مستمرة في سياسة الولايات المتحدة لها تبعاتها على أوروبا. فواشنطن تطالب، منذ إدارة الرئيس الأسبق

باراك أوباما، بعدالة توزيع الأعباء بين أعضاء حلف الناتو ورفع الإنفاق الدفاعي للدول الأوروبية بعد سنوات من السياسات التقشفية على خلفية أزمة اليورو. وفي حال فوز هاريس، وبالرغم من تأييدها لدعم أوكرانيا، من المُتوقع أن تطالب الدول الأوروبية بتحمل مزيد من عبء الدعم، خاصةً وأن ذلك يرتبط بسعي واشنطن لتحويل تركيزها من أوروبا والشرق الأوسط (خاصةً قبل حربي أوكرانيا وغزة) نحو آسيا والإندوباسيفيك، رغبةً في احتواء الصين وباعتبارها المسرح الذي ستتوقف عليه مآل النظام العالمي. ومن بين ما يؤكد ذلك، توقيع إدارة الرئيس الحالي جو بايدن اتفاقية دفاعية جديدة مع بابوا غينيا الجديدة في مايو 2023، وإقامة التحالف الرباعي "كواد" الذي يضم بجانب الولايات المتحدة كلاً من أستراليا والهند واليابان. ويفرض التركيز الأمريكي على الصين ضغطاً على الاتحاد الأوروبي لتطوير قدرته الدفاعية التي تعاني من عدة تحديات، وستصبح القضية أكثر إلحاحاً إذا فاز ترامب في الانتخابات الرئاسية.

2- التعددية في مقابل الأُحادية، ومستقبل النظام الليبرالي العالمي: يُعد الدور العالمي للولايات المتحدة وأهمية المؤسسات متعددة الأطراف، من بين نقاط الاختلاف الواضحة بين ترامب وهاريس. ويأتي ذلك في سياق يواجه فيه النظام الليبرالي العالمي، الذي تقوده الولايات المتحدة والغرب، تحديات جمة وفترة تحول. وفي ظل احتدام التنافس مع الصين، والحرب الروسية الأوكرانية، وانتشار القوة بين فواعل من الدول وغير الدول؛ تتزايد الضغوط على فاعلية أُطر التعاون متعددة الأطراف، ويتخوف البعض داخل الولايات المتحدة وأوروبا من تنامي مُعاداة هذه المؤسسات للمصالح الغربية.

فبالنسبة لترامب، يُعد تبني الأُحادية والضرب بعرض الحائط بالترتيبات متعددة الأطراف إذا تعارضت مع المصالح الأمريكية، أحد ملامح عقيدته "أمريكا أولاً". وهو لا يرى حاجة لبذل الوقت والجهد للإبقاء على النفوذ في هذه المؤسسات. فإبان فترة ولايته الرئاسية، انسحبت الولايات المتحدة من عدة اتفاقيات ومؤسسات متعددة الأطراف، منها منظمة الصحة العالمية أثناء وباء كورونا، واليونسكو، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، واتفاقية باريس للمناخ، ومجموعة من الترتيبات الأمنية الدولية كمعاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى مع روسيا، ومن المُتوقع مزيد من الانسحابات في حال فوز ترامب.

على النقيض، تتبنى هاريس رؤية مختلفة، ظهرت بوضوح خلال فترة إدارة بايدن؛ إذ عادت الولايات المتحدة لعضوية العديد من المؤسسات والاتفاقات الدولية التي سبق وانسحبت منها خلال فترة إدارة ترامب. ولهذه المواقف المتباينة تداعياتها على أوروبا؛ ففي حال فوز ترامب، ستواجه تخلي واشنطن عن التعاون متعدد الأطراف في مجالات عدة كتغير المناخ والطاقة المتجددة؛ مما قد يضع ضغطاً سياسياً أكبر على أوروبا لإبطاء عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة.

3- العلاقات مع الصين: هناك اتفاق جمهوري ديمقراطي على أن الصين هي التحدي الأكبر أمام الولايات المتحدة، وهو ما ظهر في استراتيجية الأمن القومي لعامي 2018 و2022، وإن اختلفتا حول كيفية التعامل مع هذا التهديد؛ لكن من المُتوقع اتباع واشنطن نهجاً متشدداً تجاه بكين بغض النظر عمن سيفوز في الانتخابات الرئاسية. ويظهر هذا التوافق بوضوح على الصعيد الاقتصادي في ظل سعي واشنطن للنجاح في المنافسة التكنولوجية مع بكين. فقد فرض ترامب، خلال فترة رئاسته، رسوماً جمركية تجاه بعض الواردات الصينية، ووضع قيوداً على صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين، ما وصفه البعض بـ"الحرب التجارية". وقد استمرت إدارة بايدن على نفس النهج، ففرضت رسوماً جمركية إضافية على مجموعة واسعة من الواردات الصينية بما في ذلك السيارات الكهربائية وأشباه الموصلات، ووضعت مزيداً من القيود على الصادرات الأمريكية التكنولوجية إلى بكين خاصةً المتعلقة بصناعة الرقائق الدقيقة والمتطورة.

ومن المُتوقع إبقاء هاريس على نفس السياسة حال فوزها، فتصريحاتها تؤكد استياءها من إغراق الصين السوق الأمريكية بمنتجات أقل من المستوى، وسرقتها لحقوق الملكية وتشويهها للاقتصاد العالمي بمنتجات مدعمة، كما تشدد هاريس على أهمية فوز الولايات المتحدة في المنافسة التكنولوجية.

وهذا النهج الأمريكي المتشدد، واحتدام التنافس بين الولايات المتحدة والصين، سيزيد من الضغوط الأمريكية على الحلفاء بما في ذلك أوروبا لاتخاذ مواقف أكثر حزماً وأكثر وضوحاً تجاه بكين؛ ومن ثم ستجد أوروبا صعوبة في سعيها للنأي بنفسها عن أن تصبح في منتصف الصراع الأمريكي الصيني، وستصبح في موقف أكثر هشاشة نظراً لانكشافها الاقتصادي الأكبر على الصين. ويمكن في حالة فوز ترامب أن يتخذ إجراءات أُحادية، بل ويعاقب الحلفاء في أوروبا إذا لم يتخذوا مواقف حاسمة، فضلاً عن احتمالية أن تجد أوروبا نفسها غارقة بالمنتجات الصينية الساعية لسوق بديلة لتجنب الرسوم الجمركية الأمريكية، وغيرها من التداعيات المحتملة. فحالياً، لا يبدو أن واشنطن وأوروبا متفقتان حول النظر لبكين باعتبارها الخطر الأهم وكيفية التعامل معها، ويمتد هذا الانقسام إلى داخل الاتحاد الأوروبي، فالموقف الجمعي الأوروبي قائم على النظر للصين كشريك، ولكن أيضاً كمنافس استراتيجي ينبغي تقليل مخاطر الاعتماد الاقتصادي عليه وحماية السوق الموحدة، لكن ثمة خلافاً واضحاً بين بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي حول كيفية تنفيذ ذلك.

4- الاتجاه نحو "الحمائية التجارية": اتجه ترامب إلى "الحمائية التجارية" خلال فترة رئاسته؛ إذ فرض رسوماً جمركية على بعض الواردات الصينية وعلى واردات الصلب والألومنيوم من جميع الدول تقريباً بما في ذلك الواردات الأوروبية، بالإضافة إلى انتقاده منظمة التجارة العالمية وتهديده بالانسحاب منها. وتعهد ترامب، خلال حملته الانتخابية الحالية، بفرض رسوم جمركية تتراوح بين 10% و20% على معظم السلع المستوردة، وقد تصل إلى 100% على الدول التي تحاول التجارة خارج النظام المالي القائم على الدولار الأمريكي.

أما هاريس، وخلال المناظرة الأولى مع ترامب في 10 سبتمبر 2024، فقد انتقدت خطته لفرض رسوم جمركية شاملة، واصفة إياها بـ"ضريبة مبيعات" يتحملها المواطن الأمريكي. لكن المفارقة هي استمرار تبني إدارة بايدن هاريس تدابير حمائية. فمثلاً، تم استبدال حصص وقيود تصدير طوعية بالرسوم الجمركية على واردات الألمنيوم والصلب من الاتحاد الأوروبي، وهناك العديد

من التشريعات التي تؤكد هذا الاتجاه الحمائي، لعل من أهمها قانون الحد من التضخم الذي يتضمن حزمة مالية في شكل إعانات وتخفيضات ضريبية في مجالات كالسيارات الكهربائية والبطاريات ومشروعات الطاقة المتجددة.

ولمواجهة المنافسة الدولية، وفي ظل تراجع التصنيع، وما تعانيه الطبقة العاملة؛ هناك اتفاق جمهوري ديمقراطي على ضرورة اتخاذ بعض التدابير الحمائية – وإن اختلفوا في طبيعتها - لتحقيق الأمن الاقتصادي الأمريكي بهدف تعزيز وحماية وظائف الطبقة العاملة من خلال استعادة قدرة الولايات المتحدة التصنيعية وتشجيع التصنيع المحلي ودعم تنافسيته، والنظر لبعض الصناعات والتكنولوجيات باعتبارها استراتيجية لا بد من توطينها داخل البلاد وعدم نقلها للخارج. وقد أدى هذا التوجه نحو الحمائية إلى توترات في العلاقات الأمريكية الأوروبية، فعلى خلفية قانون الحد من التضخم وما به – على سبيل المثال، من خفض ضريبي للسيارات الكهربائية المُصنعة في أمريكا الشمالية مع بطارية محلية الصُنع؛ مما يعني استبعاد السيارات المُصنعة في الاتحاد الأوروبي - اتهم الأخير واشنطن بممارسة الحمائية المتعارضة مع قواعد التجارة العالمية واتخاذ إجراءات تمييزية بتقديم دعم استثنائي للشركات المُنتجة على أراضيها بما يضر بالشركات الأوروبية، ودعت رئيسة المفوضية الأوروبية إلى ما وصفته بـ"الرد الهيكلي" على السياسة الصناعية الجديدة للولايات المتحدة. وهذه الخلافات مرشحة للزيادة بصورة أكبر إذا فاز ترامب.

تأثر أوروبي:

قد تمتد تداعيات الانتخابات الرئاسية الأمريكية الحالية في حال فوز ترامب لتؤثر في الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الداخلي للعديد من الدول الأوروبية، كما يلي:

1- إمكانية إعطاء دفعة وشرعية للأحزاب اليمينية المتطرفة الشعبوية: تقف أوروبا على مشارف موجة ثانية من مد الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة التي تتبنى خطاباً ضد المؤسسات القائمة، ومتشككاً في الاتحاد الأوروبي، ومعارضاً للهجرة والتعددية الثقافية. وقد نجحت هذه الأحزاب إما في زيادة حصصها الانتخابية أو المشاركة في الائتلافات الحاكمة، بل والوصول إلى رئاسة عدة حكومات، من أهمها إيطاليا. وقد امتد ذلك إلى انتخابات البرلمان الأوروبي التي جرت في يونيو 2024؛ إذ استطاعت أحزاب اليمين المتطرف تحقيق نجاحات ضخمة في دول مثل: فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا والنمسا وغيرها.

ومن ناحية أخرى، صمدت بعض دول المركز أمام هذا الزحف اليميني المتطرف بترتيبات تبدو هشة، كالتحالف الحاكم في ألمانيا (بقيادة المستشار الألماني الحالي أولاف شولتس وحزبه الديمقراطي الاشتراكي وشريكيه حزب الخضر والحزب الديمقراطي الحر) الذي يعاني من خلافات متكررة بداخله، ويواجه موقفاً صعباً بعد الفوز الذي وُصف بالتاريخي لحزب "البديل من أجل ألمانيا" اليميني المتطرف في الانتخابات المحلية في ولاية تورينغن شرقي البلاد في مطلع سبتمبر 2024، وذلك قبيل الانتخابات الفدرالية العام المقبل. وفي فرنسا، تمكنت أحزاب اليمين واليسار من منع اليمين المتطرف من الوصول للسلطة في الانتخابات التشريعية المُبكرة التي أُجريت في 30 يونيو و7 يوليو الماضيين، ولكن يبدو أن البلاد على مشارف أزمة سياسية في ظل غياب أغلبية مطلقة في البرلمان. وفي البرلمان الأوروبي، وعلى الرغم من تحقيق أحزاب اليمين المتطرف مكاسب واضحة، استطاع يمين الوسط الحفاظ على مكانته كأكبر كتلة في البرلمان.

في هذا السياق الهش الذي صمد فيه البرلمان الأوروبي وبعض الدول الرئيسية أمام الزخف اليميني المتطرف، يتزايد التخوف من أن عودة ترامب المحتملة إلى البيت الأبيض قد تعطي دفعة وتضفي مزيداً من الشرعية على أحزاب اليمين المتطرف الشعبوية؛ مما يزيد من الضغط على التيارات الرئيسية الوسطية في أوروبا سواء يميناً أم يساراً ويدفعها نحو تبني خطاب وسياسات أكثر تشدداً في قضايا عدة، ولاسيما الهجرة والاندماج الأوروبي. وتُعد الأحزاب اليمينية المتطرفة حليفاً طبيعياً لترامب، وهذا ما عبّر عنه بنفسه في مناظرته الأولى مع هاريس؛ إذ أشاد بفيكتور أوربان، رئيس وزراء المجر اليميني، المتشكك في الاتحاد الأوروبي والمعارض لسياسات الاتحاد في العديد من المجالات. وهذا القلق تدعمه بعض الدراسات التي تتناول السلوك الانتخابي؛ إذ تشير إلى أن نجاح الأحزاب المتشابهة أيديولوجياً في الخارج قد يؤدي دوراً في نجاح الأحزاب المماثلة في الداخل، والعكس صحيح.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك قلق أوروبي من الضرر الذي قد يلحقه وصول ترامب بالقيم الديمقراطية في الولايات المتحدة وفي العالم. فهذه القيم جزء من الهوية الأوروبية، ونجاح ترامب قد يزيد من زخم الاتجاهات غير الليبرالية في أوروبا خاصةً في وسط وشرق القارة؛ مما يمثل تهديداً وجودياً للاتحاد الأوروبي.

2- خطر تعزيز الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي: يذهب معظم الخبراء ومتخذي القرار في العديد من العواصم الأوروبية، إلى أن الحل في التعامل مع الفجوة الآخذة في الاتساع في العلاقات عبر الأطلسية، والمرشحة للزيادة إذا وصل ترامب لسدة الحكم؛ هو صياغة استجابة أوروبية موحدة. ويرى البعض أن فشل تحقيق ذلك سيؤدي إلى مزيد من الانقسام داخل أوروبا، خاصةً من قِبل دول وسط وشرق القارة التي تعتمد بشكل كبير على المظلة الأمنية الأمريكية وقد تسعى لعقد ترتيبات ثنائية مع ترامب، وأيضاً الدول ذات التوجهات الأطلسية والتي تختلف رؤيتها حول مقاصد الاستقلال الاستراتيجي لأوروبا.

فالاختلاف حول التعامل مع الولايات المتحدة له قدرة أكبر على تقسيم الاتحاد الأوروبي عن الاختلاف حول التعامل مع الصين أو حتى روسيا؛ وذلك لأهمية وعُمق العلاقات الأمريكية الأوروبية، ولعل الانقسام الأوروبي على خلفية الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 خير دليل على ذلك.

ختاماً، من اللافت للانتباه أنه بغض النظر عن الاختلافات بين هاريس وترامب حول التحالف عبر الأطلسي وتغير المناخ وغيره، هناك تغير في الاستراتيجية الكبرى الأمريكية، والاختلاف آخذ في الاتساع في الأولويات والرؤى والمصالح بين الولايات المتحدة وأوروبا؛ لذا تطرح العديد من أوساط صناعة القرار ومراكز الفكر الأوروبية تساؤلات حول كيفية التعامل مع ذلك في ظل الانقسامات الداخلية وغياب قيادة أوروبية.

حظوظ متقاربة:

توقعات السياسة الأمريكية.. "تقليدية" هاريس أم "انعزالية" ترامب؟

◄ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

استضاف مركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة" معالي نبيل فهمي، وزير الخارجية المصري الأسبق، في حلقة نقاشية، يوم 16 سبتمبر 2024، بحضور خبراء وباحثي المركز، تناولت آخر مُستجدات الانتخابات الأمريكية المُقرر عقدها في 5 نوفمبر المقبل، وتوجهات المرشحين الرئيسيين سواء مرشحة الحزب الديمقراطي نائبة الرئيس الحالي كامالا هاريس، أم مرشح الحزب الجمهوري الرئيس السابق دونالد ترامب، والمواقف المُحتملة لكل منهما وتحديداً إزاء قضايا منطقة الشرق الأوسط؛ حال وصول أي منهما إلى البيت الأبيض.

المشهد الانتخابي:

أشار فهمي إلى ملامح المشهد الانتخابي الأمريكي الراهن في الاتجاهات الرئيسية التالية:

1- صعوبة التنبؤ بالمرشح الفائز: من الصعب للغاية القطع بمن يمكن أن يكسب الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة. ففي ظل حالة الاستقطاب الحالية، فإن الفارق في استطلاعات الرأي لا يتجاوز 3%؛ ومن ثم فإن أي حدث قادر على ترجيح كفة أحد المرشحين، ناهيك عن الـ3% قد تكون ضمن هامش الخطأ الخاص باستطلاعات الرأي.

2- التصويت العقابي: تقوم الانتخابات القادمة على الموقف السلبي للناخبين الأمريكيين من أحد المرشحين؛ أي أن التصويت بالأساس هو تصويت عقابي ضد مرشح، أكثر منه تصويت لصالح آخر، وهي سمة مميزة للأجنحة المتطرفة للحزبين الرئيسيين، إذ تدور المنافسة الآن بين أقصى اليمين في الحزب الجمهوري وأقصى اليسار في الحزب الديمقراطي.

3- مكاسب متبادلة: هناك عدد من العوامل التي ساعدت ترامب مؤخراً على تدعيم شعبيته، أهمها محاولتا الاغتيال اللتين تعرض لهما وكانت آخرهما يوم 15 سبتمبر الجاري، ثم خطابه الذي نجح فيه في تخويف الأمريكيين من تدفق المهاجرين من الحدود الجنوبية الغربية. على الجانب الآخر، تمكنت هاريس من تحقيق نجاح ملموس في المناظرة الأولى التي جرت مع ترامب يوم 10 سبتمبر الجاري.

4- تدني مستوى الخطاب: هذا ما يتضح بشكل جلي في العديد من التصريحات الصادرة عن ترامب، ومنها التي ذكر فيها أن المهاجرين يأكلون لحوم الكلاب والقطط.

5- تأثير المال أكبر من المؤسسات: ترتبط غالبية المؤسسات الأمريكية بالنخبة، وغالبية هذه النخبة تميل بشكل أكبر إلى الديمقراطيين، ولاسيما في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، فإن تأثير هذه المؤسسات في الانتخابات قد لا يكون كبيراً؛ نظراً لعدم وجود إجماع بين بعضها بعضاً؛ إذ أصابها ما أصاب المجتمع الأمريكي من انشقاق. ويظهر التأثير الكبير للمال في الانتخابات الأمريكية؛ ومن ثم فإن تأثير التبرعات الممنوحة من المؤسسات المالية والشركات الكبرى قد يفوق أي تأثير لمؤسسات أمريكية أخرى.

6- البحث عن الذات: لا تزال الولايات المتحدة في مرحلة البحث عن الذات، إذ إن حالة التذبذب الشديدة في اختيار الرئيس الأمريكي خلال السنوات الماضية بدايةً من جورج بوش الابن، ثم باراك أوباما، ومن بعده ترامب؛ تشير إلى حالة من الحيرة المجتمعية؛ ومن ثم فإن الانتخابات الرئاسية في نوفمبر المقبل لن تحسم هذا الأمر، حتى لو جاءت هاريس كأول أمرأه تشغل منصب الرئيس الأمريكي.

الإدارة القادمة:

توقع فهمي ملامح الإدارة الأمريكية القادمة وسياستها المُحتملة، سواء الداخلية أم الخارجية، واختلاف ذلك في حال فوز هاريس أو ترامب، كالتالي:

1- حال فوز هاريس:

أ- تشكيل الإدارة الأمريكية: من المُتوقع أن تكون غالبية الخيارات من داخل المؤسسات الأمريكية؛ إذ تميل إلى النهج التقليدي في اختيار معاونيها.

ب- السياسة المُتوقعة:

- الاعتماد على سياسة "الخطوة خطوة": وذلك نظراً لأن هاريس ليس لديها خبرة خارجية كبيرة، كما أن مواقفها الخاصة بالسياسة الخارجية ما زالت غير واضحة، ومن ثم فلن تلجأ لأي خطوات أو مبادرات كبرى أو مفاجئة.

- الاهتمام بالداخل الأمريكي: يُعد مشروع هاريس داخلياً بامتياز، ومن المُتوقع أن ينصب جل اهتمامها على الداخل الأمريكي، ولاسيما الاقتصاد والقضايا الاجتماعية.

- الواقعية تجاه المنطقة: على الرغم من عدم وجود رؤية واضحة لهاريس تجاه قضايا الشرق الأوسط؛ فإنه من المُتوقع أن تنتهج سياسة واقعية تجاه المنطقة، والتركيز على سياسة "الخطوة خطوة".

- التفاوض مع إيران: قد تلجأ هاريس إلى إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، مع الأخذ في الاعتبار وجود تيار كبير داخل الحزب الديمقراطي مؤيد لهذا الموقف. أما طهران فسوف تقبل ذلك بشكل أكبر إذا ما كان الكونغرس أيضاً ذا أغلبية ديمقراطية؛ بحيث تضمن تنفيذ الاتفاق.

- توقعات ومخاوف محدودة: ليس من المنطقي أن يخشى أحد من هاريس، كما أن التوقعات إزاءها يجب أن تكون محدودة؛ إذ ستكون تحركاتها على الأرجح تقليدية وعبر المؤسسات الأمريكية وبشكل تدريجي.

2- حال فوز ترامب:

أ- تشكيل الإدارة: من المُتوقع أن يستمر ترامب في نهجه القديم الخاص باختيار شخصيات جدلية، لكنها تتمتع بالقدرة على الحسم، وقد تكون هذه الشخصيات من خارج المؤسسات الأمريكية؛ أي من دوائر المال والأعمال أو من دوائره الشخصية؛ خصوصاً في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا.

ب- السياسة المُتوقعة:

- الاستمرار في الانعزالية: ليس مرجحاً أن يلجأ ترامب إلى استخدام القوة العسكرية بشكل واسع النطاق خارجياً سواء في المنطقة أم غيرها؛ إذ يعتقد أن ذلك يمثل تكلفة بلا عائد حقيقي، كما أنه سبق وعبّر عن معارضته لغزو العراق؛ ومن ثم فإن توجهه بشكل أساسي سيكون تقليل الوجود الأمريكي الخارجي المباشر.

- طرح مبادرات مفاجئة: من المُتوقع أن يستمر سلوك ترامب الخاص بالقيام بمبادرات فردية مفاجئة، ولعل أبرز مبادراته من هذا النوع إبان توليه منصب الرئيس كانت لقاءه مع الزعيم الكوري الشمالي، كيم جونغ، في عام 2019، والذي فاجأ حينها حتى الداخل الأمريكي.

- زيادة العقوبات على إيران: سيعني انتخاب ترامب بالضرورة استبعاد خيار العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، مع تكثيف مُتوقع للعقوبات المفروضة عليها.

- الانحياز لإسرائيل: من المُتوقع أن يستمر ترامب في نهجه الخاص بعقد "صفقات". وفي حالة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؛ فإن أي صفقة أمريكية لترامب هنا ستميل كفتها بشكل واضح لصالح تل أبيب.

- الحمائية الاقتصادية: من المُتوقع أن يستمر ترامب في فرض قيود كبيرة على الواردات القادمة من الخارج إلى الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت تسهيل حركة المنتجات وتقديم تسهيلات للشركات الأمريكية داخلياً.

في الختام، خلصت حلقة النقاش إلى أنه من الصعب الآن تحديد من الذي سيفوز في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2024؛ نظراً لتقارب هاريس وترامب في استطلاعات الرأي. وفي حال فوز هاريس، فمن المُتوقع أن تُشكل إدارة أمريكية تقليدية تعتمد على فكرة المؤسسات بشكل رئيسي، وكذلك الأشخاص القادمين من مؤسسات. ولكن في حال عودة ترامب إلى البيت الأبيض مرة أخرى، فمن المُتوقع أن يُشكل إدارة تعتمد على شخصيات من خارج الصندوق؛ خاصةً فيما يتعلق بالملفات الاقتصادية والتكنولوجية.

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.
ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية فصلية، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات تصدر يومياً لتغطية أبرز التطورات الإقليمية والدولية المؤثرة على منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تتضمن أبرز التقديرات والتحليلات التي ينتجها باحثو المركز، أو ما ينشر على موقعه الإلكتروني أو الدورية التي تصدر عن المركز، وغيرها من الأنشطة والإصدارات، وترسل عبر البريد الإلكتروني.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر كل شهرين، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

دراسات خاصة: سلسلة دراسات غير دورية تركز على الظواهر الصاعدة، والمؤشرات المركبة والأفكار غير التقليدية، والاتجاهات القادمة التي ترتبط بالعالم قيد التشكل.

التقرير الاستراتيجي: تقرير يصدر سنوياً عن المركز، ويركز على الاتجاهات الرئيسية طويلة المدى التي تشكلت في الشرق الأوسط من خلال تفاعلات العام السابق، والتي يتوقع أيضاً أن تكون الأكثر تأثيراً في حالة الإقليم خلال العام التالي.

مؤشرات المستقبل: تقرير غير دوري يرصد ويُحلل أبرز المؤشرات وقواعد البيانات واستطلاعات الرأي العالمية والإقليمية.

رؤى عالمية: تهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات والدوريات البحثية الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

ملفات المستقبل: سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري، وتتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها.

فعاليات المستقبل: ينظم المركز عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة، وحلقات النقاش، والدورات التدريبية).

جميع حقوق النشر محفوظة © 2024